مقامات ومسؤوليات
أئمّة أهل البيت عليهم السلام

المرجع الديني
السيد كمال الحيدري

مؤسّسة الهدى

للطباعة والنشر

لبنان ـ بيروت ـ الغبيري ـ
مقابل سنتر الإنماء

١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٣م

يطلب من

• مؤسّسة الإمام الجواد عليه السلام للفكر والثقافة

٠٠٩٦٤-٧٧٠٧٩٠٠٨٤٢

٠٠٩٦٤-٧٨٠٠٢٣٠٠٢٩

• مؤسّسة الثقلين للثقافة والإعلام

العراق ـ كربلاء ـ شارع باب القبلة
مقابل قاعة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله

٠٠٩٦٤-٧٨٠٠٣٢٢٣٠٨

• مكتبة الإمام الباقر عليه السلام

العراق ـ النجف ـ سوق الحويش ـ
مقابل جامع الهندي

٠٠٩٦٤-٧٨٠١٢٦٣٥٧٩

• مكتبة القائم

العراق ـ بغداد ـ الكاظمية المقدّسة
ـ باب المراد

٠٠٩٦٤-٧٩٠١٩٩٢٧٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

فهرس الكتاب

الفصل الأوّل: معرفة الإمام

تمهيد ١١
١. الوقوف الصوريّ الساذج ١٢
٢. الوقوف الصوري التحقيقي ١٤
٣. الوقوف التحقّقي الشهودي ١٧
مقام الإمامة ٢٠
ملاكات الإمامة ٢١
أوّلاً: الصبر ٢١
ثانياً: اليقين بالآيات ٢٨
البعد التشريعي في الإمام ٣٤
التشريع بين البيانية والتأسيس ٣٩
البعد التكويني في الإمام ٤٩
نكات خمس ٥٤
١. العلاقة بين الهداية والولاية ٥٤
٢. رسم الحدود بين الفاعل والقابل ٥٥
٣. الفروق بين الولايتين التشريعية والتكوينية ٥٥
٤. الولاية التكوينية وعلم الكتاب ٥٨

٥. الحاجة للولاية التكوينية ٥٩
البعد السياسي في الإمام ٦٤
البعد المعرفي في الإمام ٦٧
المراتب المعرفية بين الأئمّة ٧٢
ورثة الإمام ٧٥
عود على بدء ٧٨
تتمّة ٨١

الفصل الثاني: أئمّة أهل البيت عليهم السلام والعلم بالغيب

الغيب والشهادة لغةً واصطلاحاً والنسبة بينهما ٨٧
الغيب والشهادة أمران إضافيّان ٨٩
الجمع بين الآيات النافية والآيات المثبتة لعلم الغيب لغير الله ٩١
المعالجة الأولى: بالذات وبالغير ٩٨
المعالجة الثانية: الموجبة الكلّية والموجبة الجزئيّة ١٠١
أدلّة على علم أئمّة أهل البيت بالغيب ١٠٤
١. علم أهل البيت بالكتاب المبين ١٠٤
٢. أئمّة أهل البيت هم ورثة علم رسول الله ١٠٥
٣. نصوص روائيّة متفرّقة ١٠٧
مناقشة الأدلّة الدالّة على عدم علم الغيب لغير الله ١١٢
علم أهل البيت بالغيب وإشكالية الإلقاء بالتهلكة ١٢٥
الجواب الأوّل: علم الغيب لا يؤثّر في تغيّر الحوادث الخارجية .. ١٢٨

١. الله تعالى عالم بالأشياء قبل إيجادها ١٢٨
٢. ترتّب الجزاء على تحقّق الفعل خارجاً لا على العلم الإلهي ... ١٢٩
٣. حكمة الله تعالى تقتضي عدم إخبار الإنسان بنتائج عمله..... ١٣١
٤. معرفة أهل البيت بنتائج عملهم لا يؤثّر في سلوكهم الخارجي .. ١٣٢
النتيجة ١٣٢
الجواب الثاني: إنّ أهل البيت يعلمون مصائرهم بنحو قابل للتغيير . ١٣٤
الخلاصة ١٣٦

الفصل الأوّل

معرفة الإمام

١. مقام الإمامة
٢. ملاكات الإمامة
٣. البعد التشريعي في الإمام
٤. البعد التكويني في الإمام
٥. البعد السياسي في الإمام
٦. البعد المعرفي في الإمام
٧. ورثة الإمام
٨. عود على بدء

تمهيد

عن أبي بصير عن أبي عبد الله (الصادق) عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً﴾ (البقرة: ٢٦٩) قال: «**طاعة الله ومعرفة الإمام**»[١].

في ضوء هذا الخير الحِكميّ الكثير ستدور أبحاث معرفة الإمام، وهو أحد طرق معرفة الله تعالى، لننهل معاً، من عين صافية، فنكون على بيّنة من ربّنا ويقين من أمرنا وتبيان من شأننا.

وبُغية التمهيد لذلك، سنحاول التدرّج في عرض طريقية الإمام عليه السلام إلى معرفة الله تعالى.

يفترض أن يكون لكلّ شيء اسم ورسم ومضمون. فالاسم وجود لفظيّ يُشار به إلى الشيء، والرسم هو الصورة الخارجية للشيء، أمّا المضمون فهو الوجود الباطني والحقيقي للشيء. وهكذا الحال في الإمام فله اسمٌ ورسمٌ ومضمون.

لا ريب أنّنا لا نعني بطريقيّة الإمام إلى معرفة الله الحقّة معرفة الاسم ولا الرسم ولا الاثنين معاً، وإنّما هو خصوص المضمون، فهو مناط

---

(١) الكافي، لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، دار الكتب الإسلامية، الطبعة السادسة، طهران، الأصول: ج١ ص١٨٥ ح١١.

طريقيّته لا غير، وإن كان للرسم أثر نفسيّ في القابل ورصيد معنويّ يستفيده الفاعل في قوة التأثير. وهذا يكشف لنا سرّ خلوّ المعصوم عموماً والنبيّ والإمام خصوصاً من كلّ عيب جسديّ، فضلاً عن خلوّه من كلّ عيب نفسيّ وخُلُقيّ. فالمعصوم عموماً هو مظهر من مظاهر الجمال الإلهي، فينبغي أن يكون محلَّ جذبٍ في الشكل أيضاً لا محلَّ طرد، ولكن حسن الصورة لم يكن ولن يكون هو المناط الموجب لمنصب الإمامة القرآنية والخلافة الإلهيّة، وبذلك يتّضح: أنّ معرفة الإمام والخليفة الإلهي باسمه ورسمه لا تكفل لطالب المعرفة حصول المراد، وإن كان ذلك يمهِّد للوصول إلى المضمون والمناط الفعلي في إمامة الإمام القرآنية[1].

وعليه فمعرفة المضمون الفعلي للإمام هو الطريق الأوحد في طريقيّة الإمام إلى معرفة الله تعالى، وهذا المضمون يمكن أن يقرأ بقراءات ثلاث أو وقوفاتٍ ثلاثة، كما هو الحال في مجمل الطرق المعرفية الأخرى.

١. الوقوف الصوريّ الساذج

لا ريب في أنّ هذا النمط المعرفي لا يوفّر للعارف أدنى مراتب المعرفة التي ينبغي أن يعرفها كلّ إنسان مخاطب بالتكاليف الشرعية؛ لأنّ معرفة الإمام من الواجبات الشرعية والضرورات الأولية في حصول الهداية.

عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر (الباقر) عليه السلام: أخبرني عن معرفة الإمام منكم واجبة على جميع الخلق؟ فقال: «**إنّ الله عزّ وجلّ بعث محمداً**

---

(١) سيأتي بيان الفرق بين الإمامة القرآنية والإمامة الكلامية.

صلّى الله عليه وآله إلى الناس أجمعين رسولاً وحجّةً لله على جميع خلقه في أرضه، فمن آمن بالله واتّبعه وصدّقه فإنّ معرفة الإمام منّا واجبة عليه...»[١].

ولكون معرفة الإمام واجبة ورد عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله في عاقبة عدم المعرفة هذه قوله: «**من مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية**»[٢]. وقد سئل الإمام الصادق عليه السلام عن هذه الميتة الجاهلية، أهي جاهلية جهلاء أم جاهلية لا يعرف إمامه؟ فقال عليه السلام: «**كفر ونفاق وضلال**»[٣].

فمعرفة الإمام واجبة وضروريّة لئلّا يموت الإنسان ميتة كفر ونفاق وضلال، ولكي يرتقي السلّم المعرفي الحقَّ وصولاً إلى الهدف والغاية من أصل الخلق وهو معرفة الله سبحانه.

إنّ مجرّد معرفة أسمائهم عليهم السلام وأشخاصهم وكونهم أرحاماً للنبيّ صلى الله عليه وآله وقرباه، لا يعدل في الميزان جنح بعوضة. فكثير من المسلمين يعرفون أهل البيت عليهم السلام بأسمائهم وأشخاصهم، ولكنّهم لم يحصلوا بذلك على مناط المعرفة المطلوبة أو الحدّ الأدنى منها. فمن اقتصرت معرفته على الحدّ الصوريّ الساذج[٤] فإنّه يبقى مشمولاً لميتة الجاهلية، على حدّ تعبير الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، هذا إن لم يكن مناوئاً محارباً مُبخساً لحقِّهم عليهم السلام في

---

(١) أصول الكافي، مصدر سابق: ج١ ص١٨٠ ح٣.
(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٣٧٧ ح٣.
(٣) المصدر نفسه: ج١ ص٣٧٧ ح٣.
(٤) أي المعرفة التي لا يترتّب عليها أيّ أثر من حبّ أو طاعة أو التزام.

حياته، وإلّا فذلك هو الضلال المبين.

عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام: «**...ألا وإنّ الرادّ علينا كالرادّ على رسول الله جدِّنا، ومن ردّ على رسول الله صلّى الله عليه وآله فقد ردَّ على الله...**»[١].

إنّ المعرفة الساذجة في صورة خلوّها من موجبات الضلال المبين عديمة الفائدة ولا تنجي صاحبها من الميتة الجاهلية، والتي تعني الموت على غير دين الإسلام؛ ﴿**وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ (آل عمران: ٨٥) أيّاً كانت معارفه ومراتبه ومنازله ومقاماته، فذلك هو الهباء المنثور.

٢. الوقوف الصوريّ التحقيقي

إنّ هذا النمط المعرفي التحقيقي يمثّل الحدّ الأدنى من معرفة الإمام عليه السلام المطلوبة والواجبة، ولكنّها لا توجب للعارف بها معرفة الله تعالى الحقّة.

ومناط هذه المعرفة التحقيقية: هو أن يعتقد العارف تحقيقاً بأنّ الإمام عليه السلام هو المفترض الطاعة، فيأخذ بأوامره وبنواهيه[٢] ويعتقد أنّ الإمام هو الأولى به من نفسه[٣] فلا يردّ له أمراً ولا يترك له طلباً، ويتولّاه على أكمل

---

(١) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار للشيخ محمّد باقر المجلسي، مؤسّسة الوفاء، الطبعة الثانية المصحّحة، ١٩٨٣م، بيروت: ج٩٧ ص١٢٢ ح٢٦.

(٢) قال تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾ (الحشر: ٧).

(٣) خطب الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله بالمسلمين يوماً فقال: «**...أيّها الناس من أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟** قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: **إنّ الله مولاي وأنا مولى**

وجه، ويتبرّأ من أعدائه عليه السلام على أكمل وجه أيضاً.

في هذا النمط المعرفي يكون العارف تحقيقاً قد عرف إمام زمانه؛ فعرف ربّه، ولكنّها معرفة لم يقف فيها العارف على مضمون الإمام ومناطات إمامته وخلافته. إنّها القدر المتيقّن من مطلوبيّتها، بها ينجو الإنسان من الميتة الجاهلية الجهلاء التي بطانتها الكفر والضلال والنفاق، كما عرفت.

وبهذا القدر من الطاعة والالتزام في التولّي والتبرّي يكون الإنسان عارفاً بإمام زمانه، ومأجوراً في عباداته ومعاملاته، ولا غضاضة عليه بعد ذلك، سواء التقى بإمام زمانه أو لم يلتقِ به، وبذلك يكون قد حقّق ركناً أساسياً في معرفة الله تعالى في حدود دائرة التحقيق.

عن أبي حمزة قال: قلت ـ لأبي جعفر عليه السلام ـ :جُعِلْتُ فِداكَ، فما معرفة الله؟ قال: «**تصديق الله عزّ وجلّ، وتصديق رسوله صلى الله عليه وآله، وموالاة عليّ عليه السلام، والائتمام به وبأئمّة الهدى عليهم السلام، والبراءة إلى الله عزّ وجلّ من عدوّهم، هكذا يُعرف الله عزّ وجلّ**»[1].

ومن لوازم الموالاة والائتمام بالإمام عليه السلام الاعتقاد بعصمته وأعلميَّتِهِ وأفضليّته المطلقة على سائر أفراد الرعيّة. فمعرفة العصمة ولوازمها داخلة في المعرفة التحقيقية.

إذا كنّا نحصر وقوفنا المعرفي إزاء جميع الصفات والملاكات والخصائص

المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فعليّ مولاه...». انظر: الغدير، للشيخ عبد الحسين الأميني، دار الكتاب العربي، بيروت: ج١ ص١١.

(١) أصول الكافي، مصدر سابق: ج١ ص١٨٠ ح١.

التي يمتاز بها الإمام، على آثارها لا على وجودها الفعلي وحقيقتها الباطنية، فإنّ وقوفنا هذا لا يخرج عن دائرة التحقيق، وهذا التحقيق المعرفي ـ لا التحقّق ـ يوجِد للعارف فرصة للإيمان والتصديق والالتزام بخطّ الإمام والسير على نهجه ولكنّه لا يُلزِمه بذلك ولا يضطرّه إليه، ومن هنا يتّضح لنا السبب في انفلات كثير من رعايا الأئمّة عنهم ـ كلّ إمام بحسب زمانه ومكانه ـ وخذلانهم وربّما الانتصار لأعدائهم، رغم أنّ كلّاً كان عارفاً بأنّ هذا المعصوم هو الإمام المفترض الطاعة وأنّه أفضل أهل زمانه، ولكن حبّ الدنيا والميل إلى الراحة والدعة والطمع بجوائز السلطان غلبت عليهم، فلم تنفعهم معرفتهم الصورية التحقيقيّة بالإمام فباع بعضهم دينه ومعرفته ونصرة إمام زمانه بدراهم معدودة[1]، وباع آخرون كلّ ذلك وزادوا في الطين بلّة حين اصطفّوا مع الطواغيت في خندقٍ واحد[2].

ومن ثمّ فهذا النمط المعرفي وإن كان يحقّق الحدّ الأدنى من المعرفة المطلوبة إلّا أنّه لا يحمل معه ضمانة الالتزام به. إنّه وقوف يدعو الإنسان

---

(١) كعبيد الله بن العباس الذي كان قائداً لجيش الإمام الحسن عليه السلام فأغراه معاوية بدراهم فاستجاب له، مع أنّ معاوية كان قد قتل ولديه في اليمن.

(٢) كأتباع عبيد الله بن زياد حيث خرجوا إلى حرب الإمام الحسين عليه السلام في كربلاء رغم أنّ كثيراً منهم كانوا ممّن يجلسون تحت منبر أمير المؤمنين عليّ عليه السلام فخذلوا أباه وطعنوا أخاه وتجمّعوا لقتاله، مع أنّ صور النخيلة ما زالت ماثلة أمامهم ـ والنخيلة موقع كان يتجمّع فيه جيش الأمام أمير المؤمنين عليه السلام ـ إلّا أنّ شقوتهم قد غلبت عليهم، والعبرة بالخواتيم.

إلى صقل مواهبه وتغيير سلوكه ويرغّبه بامتطاء الجادّة، إلّا أنّه لا يحمله على ذلك، فيبقى الإنسان رهناً لنوازعه ورغباته وأهوائه.

وينبغي أن يعلم أنّ الاستجابة لتلك الدعوة، وهذا الوقوف المعرفي، والظهور بالوقوف على الجادّة، لا يعني صلاح الإنسان وسلامة موقفه، فقد يكون ذلك التحرّك ـ وإن وافق الحقّ ظاهراً ـ جاء نتيجة حسابات مادّية مسبقة، كالذي كان يقاتل مع الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله من أجل نخيلاته أو شويهاته أو أحساب قومه[1].

وما انقلاب السواد الأعظم من الأمّة على أعقابهم بعد رحيل الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله إلّا شاهد آخر على ما نقول ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ**﴾ (آل عمران: ١٤٤) فكان الشاكرون قلّة يُعدّون على الأصابع ﴿**وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ**﴾ (سبأ: ١٣).

٣. الوقوف التحقّقي الشهودي

وهو الوقوف الثالث كما عرفت في مجمل أبحاثنا السابقة، حيث يقف فيه العارف على حقيقة الشيء وبطانته بقدر شهوده ودرجة كشفه المقترن

---

(١) يُذكر أنّ رجلاً يدعى (قزمان) قاتل مع الرسول صلى الله عليه وآله قتالاً شديداً فلمّا أوقعته الجراح حمله المسلمون وقالوا له: أبشر يا قزمان فقد أبليت اليوم. فقال لهم: بم تبشّرون؟ ما قاتلتُ إلّا عن أحساب قومي، ولولا ذلك ما قاتلت! فلمّا اشتدّت عليه الجراح أخذ من كنانته شقصاً ـ نصل عريض ـ فقتل به نفسه. انظر: بحار الأنوار، مصدر سابق: ج٢٠ ص٩٨.

بدرجة استعداداته، ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ (الرعد: ١٧).

بهذا النمط المعرفي الأعلائي يقف العارف على المناطات والملاكات الفعلية التي يتحرّك في ضوئها الإمام عليه السلام، فلا يملك حيال شهوده الحقّي هذا إلّا الطاعة لله تعالى والالتفات إلى أوامره ونواهيه سبحانه، فيمضي واليقين يملأ وجدانه.

إنّ هذا التحقّق المعرفي بما عليه الإمام عليه السلام واقعاً ـ وكلٌّ عارف بحسبه ـ يأخذ بعنق صاحبه نحو الطاعة والصيرورة في خدمة الحقّ. وحيث إنّ هذا التحقّق يحتاج بلوغه إلى مقدّمات كثيرة أهمّها تزكية النفس وصلاح السريرة؛ فإنّ دائرة المتحقّقين عادةً ما تكون ضيّقة جدّاً.

وبهذه المعرفة الحقّة يكون العارف تحقّقاً قد وقف على أعظم بوّابة تطلّ به على معرفة الله، حيث سيقف من خلال الإمام على تجلّيات الأسماء الحسنى في إمامه المنصوب له إلهيّاً، فتكون معرفة الإمام هي معرفة لتلك الأسماء المتجلّية فيه.

قبل الشروع بهذه الحقائق الوجودية ـ التي بمجموعها تؤلّف عالَماً خاصّاً فريداً من نوعه، استجمعت فيه من الكلمات ما لم تُستجمع في سواه من عوالم الإمكان، وهو عالم الإنسان الكامل ـ ينبغي التطرّق إلى مقام الإمامة وملاكاتها وآثارها.

ومن الواضح: أنّ أبحاث هذا الطريق لا تتكفّل بالوقوف على حقائق ذلك العالم الأقدس، لأنّه لا سبيل للوصول إليه والوقوف على أعتابه إلّا بالحضور والشهود الحقّي، وإنّما نحاول من خلال مفردات هذا البحث أن

نقف قليلاً عند مقام الإمامة، ثمَّ نستشرف المبادئ الأولية والملاكات الأساسية التي يتقوّم بها ذلك العالم الأوحدي في كمالاته وتجلِّياته، لنقف بعدها على آثار تلك الملاكات في أبعادها التشريعية والتكوينيّة والمعرفية، لتشير بذلك المقام وتلك الملاكات وآثارها إلى الحقائق الفعليّة لذلك العالَم الأقدس الذي شاء الله تعالى له أن يكون محلّ معرفة الله تعالى[1].

(١) ورد في جملة من زيارات أهل البيت عليهم السلام هذا المقطع: «**...السلام على محالّ معرفة الله**»، والمحالّ جمع محلّ، أي إنّهم مواضع معرفة الله تعالى، فهم عليهم السلام ليسوا طريقاً إلى معرفة الله سبحانه وتعالى فحسب وإنّما بمعرفتهم يُعرف الله تعالى، كما سيتّضح جليّاً في الأبحاث اللاحقة.

(١)

مقام الإمامة

إنّ مقام الإمامة عند الأنبياء أشرف وأرفع من مقام النبوّة عندهم، فمن تقلّد هذا المقام الإلهي والمنصب الربّاني، سواء كان نبيّاً أو وصيّاً يكون قد وُضع في أرفع وأسمى مواقع النيابة ودرجات الخلافة، فتكون النسبة بين الإمامة وبين النبوّة هي نسبة العموم والخصوص من وجه. فقد تجتمع النبوّة والإمامة في شخصٍ واحد كما في أولي العزم (وهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى والنبيّ الخاتم صلوات الله عيهم أجمعين)، وقد تفترق الإمامة عن النبوّة كما في أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وقد تفترق النبوّة عن الإمامة كما في معظم أنبياء الله تعالى.

ومن أدلّة أشرفية مقام الإمامة على النبوّة صريح القرآن الكريم في قول الله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً**﴾ (البقرة: ١٢٤). ومن الثابت نقلاً أنّ إبراهيم عليه السلام قد تعرّض لجملة ابتلاءات في زمن نبوّته ثمّ نال بعدها مقام الإمامة.

فتحصّل إلى هنا: أنّ مقام الإمامة أشرف مقامات النيابة والخلافة على الإطلاق.

(٢)

ملاكات الإمامة

نحاول من خلال الظواهر القرآنية الوقوف على ما ظهر منها من ملاكات الإمامة، فقد ذكرتْ جملة من الآيات القرآنية أمرين أوْحَتْ بأنّهما المناط في جعل الإمامة وتسنّم هذا المنصب الأرفع، وهما:

١. الصبر.

٢. اليقين بآيات الله تعالى.

وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ**﴾ (السجدة: ٢٤).

فعدّت الآية الكريمة الصبر ومن قبله الإيقان بالآيات مقوّمي الإمامة. **فما هو الصبر، وما هي مراتبه؟ وما هو اليقين، وما هي مراتبه؟**

أوّلاً: الصبر

الصبر لغةً: حبس النفس من الفزع من المكروه والجزع عنه، بمنع الباطن من الاضطراب، والأعضاء من الحركات غير المعتادة[١].

فإن كان من أجل إظهار الثبات أمام الناس حتّى يكون مَرْضيّاً

---

(١) مسكّن الفؤاد للشيخ زين الدين العاملي المعروف بالشهيد الثاني، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ، قم: ص٤١.

عندهم؛ فذلك هو صبر العوامّ ولا أجر فيه، لأنّ المقصود فيه غير الله تعالى، وما ذلك إلّا لأنّهم ﴿**يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ**﴾ (الروم: ٧).

وإن كان لأجل طلب ثواب الآخرة فهو صبر العبّاد الزهّاد، الذين وعد الله تعالى بإيفائهم أجورهم فقال: ﴿**إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ (الزمر: ١٠).

وإن كان ذلك ابتهاجاً منهم ورضىً بما أولاهم ربّهم، فإنّه صبر العارفين وإن كان في صورته الظاهرية أمراً مكروهاً.

إنّ صبر العارفين يأخذ طابع الحبّ والوله بما جاء به المحبوب، وأولئك الذين بشّرهم ربّهم بصلواتٍ ورحمة ﴿**وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ**﴾ (البقرة: ١٥٥ ـ ١٥٧).

يُروى أنّ جابر بن عبد الله الأنصاري رحمه الله مرض، فعاده الإمام محمد الباقر عليه السلام فسأله: «**كيف تجد حالك؟**» قال: أنا في حال الفقر أحبّ إليَّ من الغنى، والمرض أحبّ إليَّ من الصحَّة، والموت أحبّ إليَّ من الحياة.

ولا ريب أنّ الفقر والمرض والموت ابتلاءات تحتاج إلى صبر شديد، وقد كان جابر يطلب بذلك أجر الآخرة إلّا أنّه قدّم ما يحبّه هو، وإن كان يستلزم منه صبراً، ولم يقدّم ما يريده الله تعالى، ولذا أجابه الإمام عليه السلام بقوله: «**أمّا نحن أهلَ البيت، فما يرد علينا من الله من الفقر والغنى والمرض**

والصحّة والموت والحياة فهو أحبُّ إلينا»[١]، لأنّه من عطايا المولى القدير، وكلّ ما هو آتٍ منه فهو محبوب ومطلوب.

ولعلّ صبر العوامّ ينسجم مع الوقوف الصوريّ الساذج، كما أنّ صبر العبّاد الزهّاد ينسجم مع الوقوف الصوريّ التحقيقي، ويكون الوقوف التصديقي التحقّقي منسجماً مع صبر العرفاء، والعارف هو كلّ من وقف على معرفة الله تعالى وتحقّق بها، وهو العالم الربّاني، ودونه إمّا متعلّم على سبيل النجاة، أو جاهل تتجاذبه الأصوات المختلفة وتعصف به الرياح المتعاكسة[٢].

والصبر بمرتبته الثالثة المناسب للتحقّق هو المناط الأوّل المعتمد في مقام الإمامة الإلهيّة دون المرتبتين الأولى والثانية.

أمّا موارد الصبر فهي:

١. الصبر عند المصيبة.

٢. الصبر على الطاعة.

٣. الصبر عن المعصية.

---

(١) جامع السعادات للشيخ محمد مهدي النراقي، نشر مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة السادسة، ١٤٠٨هـ، بيروت: ج٣ ص٢٨٥.

(٢) ورد عن عليّ عليه السلام: «**الناس ثلاثة: عالم ربّاني، ومتعلّم على سبيل نجاة، وهمج رعاع، أتباع كل ناعق، يميلونَ مع كلّ ريح...**» الخصال، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، صحّحه وعلّق عليه علي أكبر الغفاري، نشر مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم، ١٤٠٥هـ: ص١.

فلا يظهر من الصابر جزع ولا شكوى عند المصيبة ـ سواء كانت في نفسه كالمرض أو في مالِه أو في ولْده وعرضه وعياله ـ وذلك هو الصبر الجميل المشار إليه بقوله تعالى: ﴿**فَاصْبِرْ صَبْراً جَمِيلاً**﴾ (المعارج: ٥) حيث سئل الإمام محمد الباقر عليه السلام عن الصبر الجميل فقال: «**ذلك صبر ليس فيه شكوى إلى الناس**»[١]، وعدم الجزع ـ كما عرفت ـ هو بقاء الطمأنينة والاستقرار النفسي وعدم الاعتراض ظاهراً وباطناً، وقد روي أنّ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله قد هملت عيناه بالدموع عند وفاة ولده إبراهيم، وقال في ذلك: «**تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول ما يسخط الربّ وإنّا بك يا إبراهيم لمحزونون...**»[٢] يكون منه ذلك ولا يقصد بدمعته الرحيمة وحزنه النبوي سوى وجه محبوبه ومعبوده وغاية منتهاه، فلا تزيده الدمعة إلّا قرباً، والحزن إلّا وجداً وولهاً بالله تبارك وتعالى.

وكان صلى الله عليه وآله إذا نزلت بأهله شدّة يأمرهم بالصلاة ويقرأ: ﴿**وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا**﴾ (طه: ١٣٢)[٣] والأمر بالصبر عند البلاء لأجل حفظ آثاره الوضعية؛ فإنّ تحت نيران البلاء والمحنة أنوار النعمة.

وقد كان الأنبياء هم الأشدّ بلاءً، وقد كان الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله أشدّهم بلاءً، وروي عنه صلى الله عليه وآله قوله في ذلك: «**ما أُوذِيَ نبيٌّ مثل ما**

---

(١) أصول الكافي، مصدر سابق: ج٢ ص٩٣ ح٢٣.

(٢) فروع الكافي، مصدر سابق: ج٣ ص٢٦٢ ح٤٥.

(٣) انظر الدر المنثور لجلال الدِّين السيوطي، نشر دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٦٥هـ: ج٥ ص٦١٣.

أُوذيت»[١].

وقد كان يدفع بالتي هي أحسن؛ لأنّ خلقه القرآن، فصبَر في جميع أحواله، فاستحقَّ البشرى من ربّه بجعل الإمامة في عترته الطاهرة، ووصفَهم بالصبر[٢] بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (السجدة: ٢٤).

إنّه الصبر على المصائب والنوائب التي تتصدّع منها الجبال الصمّ، فمنهم من يُلوَّع بفقد وديعة عنده، ومنهم من يُقطّع بالسمّ، ومنهم من ترُضّ الخيول صدره، ومنهم من يُغيّب في السجون أوطاراً يغيب فيها ذِكره، ومنهم من كان وما زال يتجرّع عبر قرونٍ طوال آلام غيبته، فـ ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ (الرعد:٢٤).

وأمّا الصبر على الطاعة وعن المعصية فإنّه يختلف بحسب نوع الطاعة ونوع المعصية، فنفس أداء الصلوات اليومية يحتاج إلى صبر ولكنّ أداءها في أوّل أوقاتها يحتاج إلى صبر أكبر، وأداؤها بنوافلها يحتاج إلى صبر أكبر، وإتيان ذلك في المسجد يحتاج إلى صبر أكبر.

ثمّ أداء كلّ ذلك بالمستوى الظاهري من الصلاة يحتاج إلى صبر معيّن ولكن أداءها بحضور قلبيّ وتوجّه كامل يحتاج إلى صبر أكبر وأعظم، وهكذا في العبادات الأخرى.

---

(١) كشف الغمّة، علي بن عيسى الإربلي، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م: ج٣ ص٣٤٦.

(٢) انظر أصول الكافي، مصدر سابق: ج٢ ص٨٨ ح٣.

ثمّ الصبر على العبادة نفسها شيء، والصبر على عدم إظهارها بين الناس شيء آخر يحتاج إلى استعداد أكبر، والشكر على أداء هذه العبادات وحفظ سرّيتها يحتاج إلى صبر أعظم وأعظم.

وكلّما اتسعت الرقعة المعرفية للإنسان احتاج إلى درجة أكبر وأعظم من الصبر، إمّا لالتزامه بالموارد المندوبة على نحو قريب من وجوبها عملاً؛ فيشعر بالذنب لترك مورد منها، أو لتقصير في كيفية أدائها، وإمّا لازدياد درجة الحضور القلبي إلى مستوى لم يعهده من قبل؛ فيكون الرجوع عنه بخساً في حقّه وحقّ ربّه جلّ وعلا، فيحتاج ذلك المستوى الحضوري صبراً أكبر وأعظم.

ولا ريب أنّ صبر العالم في العبادة أعظم من صبر الجاهل، وصبر العارف حضوراً أعظم من صبر العارف حصولاً في العبادة، ولا يخفى أنّ العبادة وإن كانت محبوبة بنفسها (بمعنى أنّ الإنسان يحبّ لنفسه أن يكون عابداً) ولكنّ النفس بطبعها تنفر من العبادة وإدامتها إمّا نتيجة حبّها للراحة والاسترخاء والكسل، كما في العبادات اليوميّة، وإمّا لحرص وبخل وشُحّ[1]، كما في الحجّ والجهاد بالمال ودفع الحقوق الشرعيّة.

ولأجل صعوبة ذلك يحتاج الإنسان العاقل أن يتأمّل ويدقّق كثيراً في تصحيح النيّة والإخلاص، فربّما يدفع البعض حقوقه الشرعيّة بغير رضىً منه أو بانزعاج وتنفّر، فيغفل بذلك عن قصد القربة من الله تعالى، فيكون

---

(١) الشحّ أشدّ من البخل، والبخل أشدّ من الحرص.

قد خسر ماله وأجر عمله هذا[١].

هذا في الطاعات، وأمّا المعاصي فإنّ أشدّها على الإنسان والتي تحتاج إلى صبر عظيم منه هي المعاصي التي تكون ميسّرة وسهلة على صاحبها، كالغيبة والكذب والبهتان والثناء على النفس بما ليس فيها ونفي محاسن الآخرين بما هم عليها.

إنّ الذات الإنسانيّة تميل ميلاً كثيراً إلى إثبات الكمالات لها، ونفيها عن غيرها، ولأجل هذا الميل الشديد يحتاج الإنسان إلى صبر عظيم لكبح هوى النفس عن مدحها ولجمها عن ذمّ غيرها.

إنّ التحكّم بهوى النفس أمر عظيم وديمومته أمر أعظم، ﴿**وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ**﴾ (فصلت: ٣٦).

وما أعظم من ذلك هو الصبر على أذى الآخرين وعدم دفعه بالمثل مع القدرة عليه، شرط أن لا يصل المقام به إلى حدّ الإذلال، وإلّا فَقَد يجب عليه ذلك، وقد ورد عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله: «**صل من قطعك، وأعطِ من حرمك، واعفُ عمّن ظلمك، فإنّك إن فعلت ذلك كان لكَ عليهم من الله ظهير**»[٢].

إنّ الصلة والإعطاء والعفو تحتاج إلى مراتب كبيرة من الصبر، ﴿**وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**﴾ (الشورى: ٤٣).

---

(١) المراد من الحقوق الشرعيّة خصوص الزكاة الماليّة والبدنيّة والخمس.

(٢) مستدرك الوسائل للمحقّق حسين النوري، نشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ: ج١٥ ص٢٥٢ ح٢.

ويصل المطاف بالصابر أن يعطي من نفسه فيتعاطى مع عدوّه وكأنّه وليّ حميم، وأشدّ ما يُكافأ به العدوّ هو أن يُطاع الله فيه، فإنّ العدوّ عادة ما يتوق إلى وقوع المعصية منك، ولا ريب أنّك بالصبر عليه ستملأ فمه حجراً وتحفظ نفسك من الرغبة في الانتقام.

إنّ الصبر الذي يعتبر ركناً أساسياً في ملاكات الإمامة لابدّ أن يكون في أعلى وأشرف مرتبة. إنّه الصبر الذي نسبه الله سبحانه إلى أُولي العزم من رسله بقوله تعالى: ﴿**فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ**﴾ (الأحقاف: ٣٥)، سواء كان عند المصائب والنوائب أو على الطاعات أو عن المعاصي، ولا ريب أنّ الصبر في أيّ نوع من هذه الأنواع الثلاثة إذا كان هو الأشدّ فهو الأكثر ثواباً والأعظم كمالاً.

ومن يقرأ سيرة الأنبياء والأوصياء عموماً وسيرة النبيّ وأهل بيته عليهم السلام يجد من الشواهد على سموّ درجات صبرهم وقوّة عزمهم ما يصعب حصره ويندر وجوده فيمن هم دونهم.

ثانياً: اليقين بالآيات

وهو الركن الثاني من ملاكات الإمامة طبقاً لآية الإيقان في سورة السجدة، وهذا الإيقان له مراتب ثلاث أشرنا إليها في أبحاثنا الأخرى[1] وهي علم اليقين وعين اليقين وحقّ اليقين، وقد عرفت هنالك أنّ علم اليقين حصوليّ، وعين اليقين وحقّه مرتبتان من مراتب اليقين الحضوري،

(١) انظر: معرفة الله، من أبحاث السيّد كمال الحيدري، بقلم: طلال الحسن، دار فراقد، قم: ج١ص١٨٨ اليقين البحثي واليقين النصّي.

ولذا فالأثر المترتّب على الأوّل قد يتخلّف، فمقتضى هذا اليقين هو حصول الإيمان بمتعلّقه ولكنّ ثبوته ليس ضرورياً، فمن الممكن حصول هذه المرتبة اليقينيّة مع تخلّف أثرها، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة بقوله تعالى: ﴿**وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ**﴾ (النمل:١٤) بخلاف مراتب اليقين الحضورية عيناً وحقّاً فإنّها موجبة لترتّب الأثر.

ثمّ إنَّ هاتين المرتبتين لا تنفكّان في دائرة الحضور عن رؤية الملكوت، أي أنَّ رؤية الملكوت والانفتاح على عالم الغيب مقدّمة ضرورية لإفاضة اليقين، فيكون حصول هذا اليقين بأيّ رتبتيه كاشفاً عن حصول رؤية الموقن للملكوت.

واليقين الذي ينسجم مع مقام الإمامة والذي يشكّل ركناً أساسياً فيها هو ما يرافقه انكشاف لعالم الملكوت، وفي ذلك يقول السيد الطباطبائي: «...وبالجملة فالإمام يجب أن يكون إنساناً ذا يقين، مكشوفاً له عالم الملكوت، متحقّقاً بكلمات من الله سبحانه...»[1].

وقد لوّح القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة الغيبية والعلاقة التكوينية بين اليقين الحضوري وانكشاف عالم الملكوت في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ**﴾ (الأنعام: ٧٥).

فطريق الإيقان وانكشاف الملكوت، هو الالتفات إلى أنّ الانكشاف بنفسه ليس واسطة في ثبوت اليقين للرائي وإنّما هو واسطة في إثباته إليه،

---

(١) الميزان في تفسير القرآن، للسيّد العلّامة محمّد حسين الطباطبائي، مؤسّسة إسماعيليان، قم: ج١ ص٢٧٦.

أي أنّ الانكشاف يكون علّة لإفاضة اليقين من قبل الله تعالى في قلب الرائي لا أنّه علّة لإيجاد اليقين بنفسه.

فلكي يكون إبراهيم عليه السلام من الموقنين، لابدّ له من الانفتاح على عالم الغيب، ولقد كان له ذلك.

وحيث إنّ الانفتاح على عالم الغيب وتجلّي الحقائق الباطنيّة لعالم الظهور يعني حصول انطلاقة معارفيّة ارتقائيّة قد أُشير لها بالسير (في الحقّ بالحقّ) فإنّ المراتب المعرفية للرائي سوف تأخذ سقفاً جديداً وأُفقاً آخر، وهذا يعني بالضرورة علوّ منزلته ودرجته، «**إنّما يرتفع العباد غداً في الدرجات وينالون الزلفى من ربّهم على قدر عقولهم**»[١].

أي أنّ الثواب ودرجات القرب معلولان لمستوى العقل الذي يكون عليه الإنسان، ويراد بالعقل هنا خصوص المعرفة. فالقرب والبعد متفرّعان على الدرجة والمرتبة المعرفية التي يكون عليها العبد، بل إنّ الخطابات الإلهيّة قد اقترنت بذلك أيضاً، أي: بقدر العقول ودرجات المعرفة للمتلقّين يكون مستوى الخطاب الموجّه إليهم.

فقد روي عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله: «**إنّا معاشر الأنبياء أُمرنا أن نكلّم الناس على قدر عقولهم**»[٢].

وقد بيّنا ـ في بحث لنا[٣] ـ أنّه باختلاف المراتب المعرفية تختلف مراتب

---

(١) مستدرك الوسائل، مصدر سابق: ج١١ ص٢١٠ ح٢٣.

(٢) أصول الكافي، مصدر سابق: ج١ ص٢٣ ح١٥.

(٣) في كتابنا: معرفة الله، مصدر سابق: الفصل الثالث (مراتب المعرفة).

ودرجات التكليف، فكلّما ازدادت درجات المعرفة تعمّقت العبودية لله سبحانه وعظمت الطاعة له، فإذا ما سلّمنا بأنّ مستويات التكاليف الإلهيّة رهن بدرجات العقول والمراتب المعرفية للسائرين، فإنّ هذا يعني أنّ التكاليف الإلهيّة مأخوذة على نحو الكلّي المشكّك فيختلف سقفها وأفقها باختلاف المعرفة، إمّا بزيادة مفرداتها أو بزيادة مراتب مفرداتها، فيكون الأصل محفوظاً ولكنّ درجة المطلوب منه سوف تتحدّد بحسب الرقعة المعرفية التي تحقّق بها الرائي.

إذا كان الأمر كذلك فإن ممّا لا ريب فيه أن تكون هنالك تكاليف جديدة ـ طولاً وعرضاً ـ تحتّم على العارف الالتزام بها، وهذه التكاليف المعارفية المولد سوف تحتاج إلى ما يناسبها من الصبر عليها؛ ما يعني أنّ الملاكين الظاهرين لنا من جوّ آية الإيقان في مقام الإمامة هما الإيقان والصبر، وهذا هو المناسب حتّى لظاهر الآية الكريمة: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ**﴾ (السجدة: ٢٤) فهم في رتبة كانوا موقنين ـ إيقاناً مصحوباً بانكشاف الملكوت ـ ثمّ صبروا على معطيات ذلك الإيقان المعارفي، وفي ذلك إشارة إلى عظمة ما تحقّقوا به من مظهرية الصبور، وإنّ مراتب الصبر هذه لهي أرفع وأشرف بكثير من مراتب الصبر الحاصلة قبل الإيقان وانكشاف الملكوت لهم عليهم السلام، وإن كنّا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنّهم عليهم السلام ما انْفَكُّوا عن الإيقان والكشف طرفة عينٍ أبداً، وبذلك يكون الصبر الصادق عليهم والواقع منهم هو خصوص الصبر بعد الإيقان، فيكون الصبر بعد الإيقان هو المقصود من فردَي

الصبر في ملاكات الإمامة.

يقول السيد الطباطبائي في ذيل هذه الآية: «فبيّن أنّ الملاك في ذلك صبرهم في جنب الله ـ وقد أطلق الصبر؛ فهو في كلّ ما يبتلى ويمتحن به عبدٌ في عبوديّته ـ وكونهم قبل ذلك موقنين»[1]، يريد بقوله: «وكونهم قبل ذلك...» أي قبل صبرهم في جنب الله كانوا موقنين، فيكون الصبر الواقع منهم هو بعد الإيقان، كما هو واضح.

فتلخّص إلى هنا: أنّ شرطي الإمامة الإلهيّة ومناطيها بحسب الظواهر القرآنية هو الإيقان الحضوري والصبر بمراتبه الرفيعة.

وأمّا الملاكات الباطنية في مقام الإمامة الإلهيّة فذلك أمرٌ لا يعلمه إلّا الله والراسخون في العلم، ومن ترشّح عليهم منهم بقدر مقدور[2].

ولقد كان الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله يصف عمّاراً بالإيمان، ويصف سلمان بالعلم، ويصف أبا ذر بالصدق، ويصف المقداد بالصبر، ولا ريب أنّ لهذه الأوصاف آثاراً ومدخليّة كبرى في مراتبهم المعرفية ونوع الإجابات التي يأخذونها عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وعن أمير المؤمنين عليه السلام وبقدر ما يترشّح عليهم منهما عليهما السلام تكون درايتهم بمقامات ومنازل الإمامة الإلهيّة،

(١) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج١ ص٢٧٥.

(٢) يذكر أنّ كميل بن زياد ـ وهو من خيرة أصحاب أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ـ لم يجبه الإمام عليه السلام عن سؤاله ابتداء، فقال رحمه الله: أو لست صاحب سرّك؟ فقال عليه السلام: «**ولكن يرشح عليك ما يطفح منّي...**»، ثمّ شرع عليه السلام بالإجابة بعد إلحاحٍ من كميل. انظر شرح الأسماء الحسنى، للملّا هادي السبزواري، مكتبة بصيرتي، قم: ج١ ص١٣١.

ولكن دون أن تكون لهم الإحاطة بذلك.

نعم، يمكن القول إجمالاً بأنّ الإمامة هي أرفع مراتب الخلافة الإلهيّة، فلا مرتبة فوقها البتّة، ولازمه أن يكون الإمام عليه السلام جامعاً للكمالات وحائزاً على أشرف مراتبها. وحيث إنّ من سواه من الخلق لا يكون جامعاً لذلك تكون معرفته به بقدره لا بقدر الإمام[1].

(١) ورد عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله: «**يا عليّ لا يعرف الله إلّا أنا وأنت، ولا يعرفني إلّا الله وأنت، ولا يعرفك إلّا الله وأنا**»، انظر إرشاد القلوب للحسن بن أبي الحسن الديلمي، دار الشريف الرضيّ: ج٢ ص٢٠٩؛ مشارق أنوار اليقين، للحافظ رجب البرسي، تحقيق السيّد علي عاشور، انتشارات ذوي القربى، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ، قم: ص١٧٣.

(٣)

البعد التشريعي في الإمام

اشتمل القرآن الكريم على جوانب عديدة يمكن حصرها إجمالاً بما يلي:

(١) الجانب العقائدي.

(٢) الجانب الأخلاقي.

(٣) الجانب العملي الفقهي (الأحكام الشرعيّة من حلال وحرام...).

(٤) الجانب العلمي (بيان جملة من الحقائق الكونيّة في بعديها الآفاقي والأنفسي، الظاهري والباطني).

(٥) الجانب اللغوي الإعجازي.

في مجموع هذه الجوانب البالغة الأهميّة طوليّاً يؤدّي الإمام دورين مهمّين هما: **دور البيانيّة ودور الحافظيّة**.

أمّا الدور الأوّل: فهو الدور الأساسي في بُعده التشريعي وقد صرّح القرآن الكريم به في قوله تعالى: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ (النحل: ٤٤)، ومن الواضح أنّ القرآن الكريم قد اشتمل على جميع الجوانب المتقدّمة ولم يقتصر على الجانب الفقهي، وبذلك يمثّل الإمام مرجعية العالم الأولى في كلّ ما يمتّ بصلة إلى القرآن الكريم وموضوعاته المختلفة.

أمّا الدور الثاني، وهو أيضاً أساسيّ في وظيفته التشريعيّة: فهو يتمثّل

بحفظه للقرآن ومنهجه المبيّن من خلاله عليه السلام في جميع الجوانب المتقدّمة وغيرها ممّا لم نقف عليه، فيصون الشريعة من الانحراف الذي قد يقع من قبل المغرضين وغيرهم.

قد أشار القرآن الكريم إلى هذا الدور الريادي العظيم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩)، ومن الواضح أنّ حفظ القرآن يحتاج إلى أسباب حقيقيّة مباشرة، وجهة واضحة المعالم، مأمونة الجانب، قادرة على ذلك، وليس هنالك من هو أعظم من الإمام نفسه. كما أنّ الدور الحفظي الذي يؤدّيه لا يقتصر على حفظ متن القرآن ونصوصه؛ فذلك دورٌ قد نهض به الإمام في وقته، وشاع بين المسلمين ما حفظه الله تعالى بواسطته، وهو القرآن الحاضر بين أيادينا، المنتشر في أصقاع الأرض، وإنّما يعمّ حفظه جميع الموارد والمواضيع والجوانب المذكورة آنفاً، فمع أنّ متن القرآن واحد ونصوصه واضحة لجميع المسلمين إلّا أنّهم قد اختلفوا ـ على مرّ العصور ـ فيما بينهم في تفسيره وتأويله، وصارت الأمّة فرقاً ومذاهب قد بلغت بحسب الضبط الروائي ـ لا التاريخي ـ ثلاثاً وسبعين فرقة كلّها في النّار إلّا واحدة[1]، وهذه الفرقة

(١) عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أنّه قال: «**ستفترق أمّتي ثلاثاً وسبعين فرقة واحدة منها ناجية والباقون هالكون**». انظر: وسائل الشيعة للفقيه المحدّث الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ، قم: ج٢٧ ص٥٠ ح٣٠؛ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ، بيروت: ج٧ ص٢٥٨؛ الدر

الناجية إنّما نجت لأنّها حفظت المنهج القرآني والشريعة المقدّسة عن الانحراف، ولولا هذه الفرقة المتمثّلة بأئمّتها أوّلاً وأصالةً وبعلمائها ثانياً ووراثةً لما بقي من الإسلام باقية، ولصار الانحراف هو سمته الأولى، كما هو حال الأديان الأخرى.

وفي ضوء افتراق الأمّة إلى ذلك العدد الكبير يتّضح لنا أنّ حفظ القرآن لم يُوكل إلى الأمّة وإلّا لما بقي من الأمّة ناج، وإنّما أُوكل إلى أئمّة الأمّة الذين نصّبهم الله تعالى وجعلهم حججه في الأرضين، فهم «**الفلك الجارية في اللجج الغامرة، يأمن من ركبها، ويغرق من تركها، المتقدّم لهم مارق، والمتأخّر عنهم زاهق، واللازم لهم لاحق...**»[1].

وهذه البيانيّة المعصومة والحافظيّة الدائمة لدين الله القويم لها مجال آخر سنأتي عليه في دوره التكويني الذي في ضوئه ستتّضح لنا ضرورة وجود إمام في كلّ زمان، وأنّ الأرض لا تخلو منه البتّة.

إذا اتّضح لنا الدور التشريعي للإمام في مجال القرآن الكريم ننتقل إلى دوره التشريعي الذاتي باعتباره عدل القرآن الكريم.

المنثور للسيوطي، مصدر سابق: ج٢ ص٢٩٨، ومثّل الفرقة الناجية بالذين ركبوا سفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق، ومثل سفينة نوح في الإسلام هم أهل البيت عليهم السلام. انظر: الدرّ المنثور، مصدر سابق: ج١ ص٧٢.

(١) من أدعية شهر شعبان، مرويّ عن الإمام علي بن الحسين عليهما السلام. انظر: مفاتيح الجنان للشيخ المحدّث عباس القمّي رحمه الله، دار الثقلين، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ، بيروت: ص٢١٥.

إنّ الإمام عليه السلام هو بنفسه يمثّل السنّة الشريفة في قوله وفعله وتقريره، والسنّة حجّة كالقرآن الكريم بإجماع المسلمين كافّة، وإن كانت تأتي في طوله لا في عرضه. ومن الواضح أنّ دور السنّة الشريفة في التصدّي لبيان الأحكام الشرعيّة الفرعيّة وبيان الفضائل والأخلاق والمطالب العقائديّة ما لا يخفى حضوره وتميّزه، فالصلاة ـ مثلاً ـ لم يتطرّق القرآن الكريم إلّا لوجوبها وتحديد أوقاتها، وأمّا تفصيلاتها الكثيرة جدّاً فقد تصدّت السنّة الشريفة لبيانها، فالسنّة مبيّنة ومتمّمة للأحكام الشرعية الواقعية، ولا تقلّ أهميّة هذا الدور في مجال العقائد رغم أنَّ القرآن الكريم قد تصدّى بشكل ملحوظ جدّاً إلى قضيّة التوحيد والمعاد، ولكنّ الكلام هو الكلام في خصوصيّات وتفصيلات التوحيد والمعاد، فضلاً عن العدل والنبوّة والإمامة، وهكذا في الأخلاق والسلوك.

وبذلك يتّسع دور الإمام التشريعي في مجالَيه البياني والحفظي، فإنّه مبيّن للشريعة وحافظ لها، سواء ما جاء منها في القرآن الكريم أو ما جاء في سنّته الشريفة.

جدير بالذكر أنّ السنّة الشريفة طبقاً لمدرسة أهل البيت عليهم السلام تشمل الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وعِترته الطاهرة المتمثّلين بالأئمّة الاثني عشر، ابتداء من أمير المؤمنين علي عليه السلام وانتهاء بالإمام المهديّ محمد بن الحسن عجّل الله فرجه الشريف وبمعيّة الصدّيقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام، فهذه الوجودات المعصومة المباركة تمثّل السنّة الشريفة.

بخلاف ذلك ما نجده في المدارس الإسلاميّة الأخرى فإنّها عادة ما

تقتصر على سنّة النبي صلى الله عليه وآله، وهذا ما جعلهم يعيشون جوّاً معرفياً خانقاً ووضعاً استدلالياً مربكاً اضطرّهم إلى البحث عن أمارات غير السنّة الشريفة، كالقياس والاستحسان والمصالح المرسلة والعمل بالرأي، لاسيّما بعد طرحهم للأصول العملية عند غياب الدليل، ولم يقتصر هذا الخناق المعرفي ـ الذي اضطرّهم إلى توسيع دائرة السنّة لتشمل الصحابة ـ على مجال الأحكام الشرعيّة، وإنّما ظهر جليّاً أيضاً في التفسير والعقائد، بل وصل بهم إلى مجال الأخلاق والسلوك، فظهرت عندهم مدارس فقهيّة عديدة ومدارس كلاميّة كثيرة ومدارس أخلاقيّة انتهت في معظمها إلى الصوفيّة.

إنّ هذا الفقر والعوز المصادري[1] في بيان الأحكام والعقيدة والأخلاق والسلوك لم تعانِ منه مدرسة أهل البيت عليهم السلام نتيجة التزامها بالثقلين كتاب الله والسنّة المتمثّلة بالنبيّ وعِترته الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.

ولعلّ ذلك الشتات المعارفي والخناق المصادري الذي نتج عنه ظهور آراء مختلفة ومتضاربة في الفقه والعقائد والأخلاق والسلوك قد اضطرّ القوم إلى غلق باب الاجتهاد لئلّا تتشظّى مدارسهم العلميّة بنحو أكبر، ثمّ دفعوا لهذا الإغلاق المعرفي ثمناً باهضاً جدّاً وهو جعل الأمّة بعلمائها ومتعلّميها أمّة مقلّدة.

وهكذا كان الخروج عن ركب الإمام في دوره التشريعي ثمنه ذلك التشظّي والتفرّق والتقليد المطبق الذي لا يُبقي حجراً معرفيّاً على حجر.

---

(١) نسبة إلى مصادر (جمع مصدر).

التشريع بين البيانية والتأسيس

تقدّم أنّ من وظائف الإمام التشريعيّة بيان الأحكام الشرعيّة، وهذا الدور البياني إنّما يكون بالكشف عن الحكم بواسطة القرآن الكريم، أو بلا واسطة؛ باعتباره عليه السلام واقفاً على الواقع الفعلي للأحكام. فتفصيلات الأحكام وملاكاتها التي لم ترد في القرآن وقد بيّنها الإمام بقول أو بفعل أو بتقرير إنّما هي نتيجة وقوفه التحقّقي على الأحكام وملاكاتها. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل دور الإمام التشريعي بيانيّ فقط؟ أم هو بيانيّ في موارد وتأسيسيّ في موارد أخرى، بقطع النظر عن النسبة البيانية والنسبة التأسيسية؟

بعبارة أخرى: إنّ الحكم الشرعي يمرّ بمرحلتين، هما:

١. مرحلة الجعل والاعتبار.

٢. مرحلة الإبراز لذلك الجعل.

والأولى تسمّى بمرحلة الثبوت، **والثانية** بمرحلة الإثبات. فما هو دور الإمام التشريعي؛ هل هو إثباتيّ محض، حيث يُبرز الأحكام المجعولة من قبل؟ أم هو أعمّ فيشمل صورة الجعل أيضاً ولو في موارد محدودة؟

بناءً على حصر دور الإمام بالبيانيّة والكشف، تُنفى عنه الولاية التشريعية. أمّا بناءً على ثبوت صورة الجعل له، فستثبت له الولاية التشريعيّة.

فالولاية التشريعيّة مجالها التأسيس لا البيان، وأمّا التبليغ فمجاله البيان حصراً. ونظراً لأهميّة هذا الموضوع ـ لكونه يتعلّق بخصوصيّة هامّة

من خصوصيات الإمام، والدخيلة أيضاً بمعرفتنا بالإمام ـ احتاج الأمر إلى توضيح أكثر، ولو بصورة موجزة.

إنّ الأحكام الشرعيّة تقف خلفها ملاكات خاصّة بها، وهذه الملاكات تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر مرحلة الثبوت، فالله سبحانه وتعالى قد لاحظ أوّلاً ـ قبل جعل الحكم ـ الملاك المقتضي للحكم، فلاحظ في أداء الصلاة مصلحة، وفي شرب الخمر وجود مفسدة، وهكذا، وتلك المصلحة تولّد الحبّ وتلك المفسدة تولّد البغض، فالمصلحة والمفسدة هما طرفا ملاكات الأحكام، والحبّ والبغض هما طرفا الإرادة.

فلوجود مصلحة في الصلاة أرادها الله ـ أي أحبّها ـ ثمّ ترجم هذا الحبّ والإرادة بإيجاب الصلاة على المكلّفين؛ حرصاً منه تعالى على عدم فوات هذه المصلحة العظيمة عليهم.

ثمّ احتاج ذلك الجعل إلى إبرازٍ وإعلانٍ وإظهارٍ، وهكذا تكفّل القرآن الكريم بجزء مهمّ، ثمّ جاءت السنّة متمّمة، حيث أظهرت وكشفت ما لم يظهره ويكشف عنه القرآن الكريم.

فالمرحلة الأولى ـ الثبوتية ـ هي عبارة عن ملاك (مصلحة أو مفسدة)، وإرادة (حبّ أو بغض)، وجعل واعتبار، والمرحلة الثانية ـ الإثباتية ـ هي عبارة عن إبرازٍ وإظهارٍ لذلك الجعل الشرعي.

والآن يمكننا أن نصوّر الدور التشريعي أو الولاية التشريعيّة للإمام في جعل الأحكام بوضوح، في ضوء معرفتنا لتينك المرحلتين، ومن الواضح: أنّ المصالح والمفاسد والحبّ والبغض من الأمور التكوينيّة لا

تمسّها يد الشارع بما هو شارع ـ لا بما هو مكوّن وخالق ـ فيكون نفس الجعل والاعتبار هو محلّ الأخذ والردّ.

فهل يمكن للإمام أن يقوم بهذا الدور بعد أن يلاحظ ملاك الحكم ويحصل لديه الحبّ إذا كانت هنالك مصلحة، أو بغض إذا كانت هناك مفسدة، فيجعل حكماً مطابقاً للملاك؟[1].

هنا اختلف الأعلام، بين مثبت ونافٍ، والصحيح هو ثبوت الولاية له في ذلك ولكن ضمن دائرة محدودة.

وإثبات ذلك ممكن عقلاً ونقلاً.

أمّا عقلاً، فإنّ مناط جعل الأحكام هو العلم بملاكات الأحكام، أي الوقوف على المصالح والمفاسد، ونظراً لكون الإمام معصوماً فإنّه سوف يحكم طبقاً لتلك المصالح والمفاسد، نعم، لو لم تكن له القدرة على الوقوف الفعلي على المصالح والمفاسد فإنّه لا يتسنّى له الجعل ـ بل لا يصحّ منه ـ إذا التزمنا بشرطيّة العلم بالملاك، وأمّا إذا اشترطنا العلم بحصول المطابقة بين جعله والملاك فإنّه يكفي في إمكان جعله عصمتُه، ولكنّنا سنلتزم بشرطيّة الوقوف الفعلي على الملاكات لا بشرطيّة العلم بحصول المطابقة فحسب.

وحيث إنّنا نفترض في الإمام أن يكون واقفاً فعلاً على ملاكات الأحكام، فإنّه يمكنه جعل أحكام على طبقها؛ فأهليّة جعل الحكم متوافرة

---

(١) وحيث إنّه عالم بحدود المصلحة فإنّه يجعل حكماً وجوبيّاً أو استحبابيّاً طبقاً لحدود المصلحة، وهكذا في المفسدة فيجعل حرمةً أو كراهةً، ثمّ يقوم بإبراز جعله للأمّة المأمورة باتّباعه.

تماماً، فلا ضير من الالتزام بذلك، بل هنالك مصلحة عظيمة تترتّب على الالتزام بمُشرّعياته، كما سيأتي.

أمّا نقلاً، فإنّ هنالك إشارات قرآنيّة إلى هذا المعنى، كما في قول الله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً**﴾ (الأحزاب: ٣٦)، وفي قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً**﴾ (النساء: ١٠٥)، فقوله ﴿**بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ**﴾ فيه إشعار إلى وقوفه الفعلي على ملاكات الأحكام فضلاً عن الأحكام، فيأمره بالحكم في ضوء وقوفه الفعلي ذلك. وممّا يساعد على ذلك أنّه تعالى لم يقل في هذه الآية: لتحكم بين الناس به (أي: بالكتاب المنزل)، وإنّما قال: ﴿**بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ**﴾ فتعمّ دائرة حكمه صلى الله عليه وآله ما رآه في الكتاب المنزل وما في غيره؛ لعلمه صلى الله عليه وآله بمناطات الأحكام. وهنالك آيات أخر قد يستفاد منها ذلك أيضاً.

أمّا في السنّة الشريفة فإنّنا نجد تصريحاً بذلك في بعض الروايات، منها:

• عن زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «**وضع رسول الله** صلى الله عليه وآله **دية العين ودية النفس، وحرّم النبيذ وكلّ مسكر**. فقال له رجل: وضع الرسول صلى الله عليه وآله من غير أن يكون جاء فيه شيء؟ فقال عليه السلام: **نعم، ليعلم من يطيع الرسول ممّن يعصيه**»[1].

---

(١) أصول الكافي، مصدر سابق: ج١ ص٢٦٧ ح٧.

• عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «**لا والله ما فوّض الله إلى أحد من خلقه إلّا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمّة عليهم السلام، قال عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ وهي جارية في الأوصياء عليهم السلام**»[1].

• وأصرح من ذلك كلّه ما جاء عن إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «...**وإنّ الله فرض الفرائض ولم يقسم للجدّ شيئاً، وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أطعمه السدس فأجاز الله جلّ ذكره له ذلك، وذلك قول الله تعالى عزّ وجلّ: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾** (ص: ٣٩)»[2]، حيث يشار بقوله تعالى: (هذا عطاؤنا) إلى مسألة التفويض في الأمور الجعليّة الشرعية الاعتبارية لا التكوينيّة.

وهنا نودّ التنبيه إلى أمور ثلاثة، وهي:

الأمر الأوّل: أنّ هنالك فرقاً كبيراً بين ولاية الاتّباع وبين ولاية التشريع الفعلي. فقد خلط جملة من الأعلام بين هذين العنوانين، فعبّروا بالولاية التشريعيّة وأرادوا بها ولاية الاتّباع، واستدلّوا لها بقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾ (النساء: ٥٩)، فهذه الآية وغيرها التي أمرت بطاعة الله والرسول صلى الله عليه وآله تثبت حكم الطاعة على الأمّة للرسول ووجوب اتّباعه.

ومن الواضح: أنّ وجوب اتّباع الرسول صلى الله عليه وآله على الأمّة أمر قد

---

(١) المصدر السابق: ج١ ص٢٦٧ ح٨.

(٢) المصدر السابق: ج١ ص٢٦٧ ح٦.

أطبقت عليه الأمّة الإسلاميّة جمعاء؛ إذ لا يبقى معنى لحاكميّته دون إحراز الطاعة منهم.

إذاً، فما نعنيه في المقام ليس وجوب الطاعة والمتابعة بل أصل جعله للأحكام، فمن أثبت الولاية التشريعيّة إنّما يريد بها هذا المعنى لا خصوص الطاعة والاتّباع.

الأمر الثاني: قد يقال: إنّ الموارد التي أُنيطت بجعل أحكام لها إلى الإمام ألم تجعل لها أحكام من قبَلِ الله تعالى؟ وعلى فرض وجود أحكام مسبقة، ما جدوى الجعل الثاني لها من قبل الإمام ؟ فهل هذا إلّا تحصيل للحاصل؟!

الجواب: هو أنّه قد تقدّمت إجابة ضمنيّة على هذا السؤال في رواية زرارة المذكورة آنفاً، حيث جاء في ذيلها: «...**ليعلم من يطيع الرسول ممّن يعصيه**». فعلّة إناطه جعل جملة من الإحكام إلى الرسول هو ليميز الخبيث من الطيّب، ولئلاّ يقال أو يصاح في حضرته المقدّسة: حسبنا كتاب الله! ولا يقول له بعض: أ مِن عندك هذا أم من عند الله؟!

لقد كانوا يشكّكون في عصمة الرسول صلى الله عليه وآله وطهارته ويظنّون به الظنون، فلو أذعن هؤلاء بأنّ له ذلك وبإذن من ربّه جلّ وعلا لما تطاولوا عليه، ولعلّهم يعلمون بذلك ولكنّهم قد أخذتهم العزّة بالإثم ونعرات الجاهليّة الأولى فأحدثوا لنا بذلك جاهليّة أخرى.

جديرٌ بالذكر أنّ عدم جعل أحكام من قبَلِ الله تعالى في جملة من الموارد لتترك إلى الإمام لا ينافي علم الله تعالى المسبق بذلك، فعلمه شيء

وجعله شيء آخر.

ولولا خشية التطويل في البحث، والتهويل ممّن جهلوا حقيقة الموقف، لبسطنا القول ورفعنا مظلّة البحث كاملة ليتّضح لنا جانب مهمّ وعظيم من شخص الإمام وقدره، ولكنّنا وجدنا أنّ الصبر على هاتا أحجى، فصبرنا وفي العين قذى، وفي الحلق شجا[1].

الأمر الثالث: قد يقال إنّ هذا الدور التشريعي التأسيسي سيجعل من الإمام مجتهداً، فهل يلتزم القائلون بولايته التشريعيّة بكونه عليه السلام مجتهداً إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد؟

الجواب: إنّ الاجتهاد يعني استنباط الحكم من مداركه الشرعيّة وهي القرآن والسنّة والعقل والإجماع، فهنالك حكم موجود في هذه المدارك الشرعيّة الأربعة يستنبطه الفقيه بأدوات معرفيّة محدّدة، فهو لا يؤسّس شيئاً وإنّما يكشف بواسطة الدليل عن الشيء وهو الحكم. هذا أوّلاً، وأمّا ثانياً فإنّ الاجتهاد إنّما يكون في صورة غياب الأحكام الواقعيّة عن الفقيه وعدم وقوفه على ملاكات الأحكام فيضطرّ إلى إعمال فكره ورأيه ـ سواء كان له مدرك شرعي، كما هو الحال في مدرسة أهل البيت، أو صار هو المدرك لرأيه في صورة غياب الدليل الشرعي، كما هو الحال في المدارس

---

(١) إشارة إلى كلمات أمير المؤمنين علي عليه السلام بعد أن أقصي عن خلافته السياسيّة حيث كان يقول: «**...فرأيت أنّ الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي القلب شجاً، أرى تراثي نهباً**». نهج البلاغة نسخة المعجم المفهرس، مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ، قم: ج١ ص٣١.

الأخرى ـ وهذا غير ما نحن فيه، حيث نشترط في الإمام أن يكون عالماً بالأحكام الشرعيّة الواقعيّة في صورة وجودها، وعالماً بملاكات الأحكام في صورة عدم الحكم؛ ليتسنّى له الحكم على طبق الملاك المعلوم له واقعاً.

ومن الغريب جدّاً ـ بل المستهجن أيضاً ـ أن يرى البعض أنّه ليس هنالك أحكام واقعيّة مسبقة، وأنّ الأحكام الواقعيّة يؤسّس لها الفقيه فتكون على طبق ما يحكم به[1] ـ في صورة عدم وجود أحكام شرعيّة واقعيّة معلنة في القرآن الكريم والسنّة الشريفة ـ أو أنّ هنالك أحكاماً واقعيةً ولكنّها في صورة غيابها عن الفقيه فإنّه يحكم في مواردها وأنّ الواقع سوف يتبدّل في ضوء ما حكم به الفقيه[2]، فيدور الواقع مدار قول الفقيه، سواء كان هنالك حكم واقعيّ أو لم يكن.

وموضع استغرابنا واستهجاننا ليس في ذلك ـ رغم الإشكالات التي تعترض هذا المبنى؛ أبرزها الوقوع في دائرة التصويب الفاحش ـ وإنّما في كون هؤلاء يمنحون هذا الدور التأسيسي للفقهاء ويمنعونه عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، حيث يعتبرونه مجرّد مبلّغ لا غير!

وينبغي أن يُعلم أنّ هنالك تعبيراً واصطلاحاً آخر يذكر عادة في موارد البحث في الولاية التشريعيّة وهو الهداية التشريعيّة، وقد يبدو لأوّل وهلة

---

(١) ينسب هذا القول إلى الأشاعرة. انظر: دروس في علم الأصول، الحلقة الثالثة، للسيّد الشهيد محمّد باقر الصدر، مؤسّسة النشر الإسلامي: ص١٤ـ١٥، موضوع شمول الحكم للعالم والجاهل.

(٢) ينسب هذا القول إلى المعتزلة، انظر: المصدر السابق.

عدم الفرق بينهما، إلّا أنّ الصحيح هو وجود فرق يسير ينبغي توضيحه، فإنّ هنالك نسبة عموم وخصوص مطلق بينهما، فكلّ ولاية تشريعيّة هي هداية، وبعض الهداية ولاية تشريعيّة.

توضيح ذلك: إنّ الولاية والهداية تنتهيان إلى هدف واحد وهو إراءة الطريق للمكلّفين، وهذه الإراءة تارةً تكون بالكشف عن شيء قد أُنشئ من قبل وهو الحاصل في الأعمّ الأغلب من مسائل الشريعة ـ سواء كانت في العقائد أو الفقه أو الأخلاق أو السلوك ـ حيث يقوم الإمام هنا بدور البيانيّة فقط، وتارةً أخرى تكون الإراءة بواسطة الكشف عن شيء أنشأه الإمام بنفسه حيث مارس فيه دوره وولايته التشريعيّة.

فإراءة الطريق أمام المكلّفين إمّا أن تكون ببيانيّة محضة لموارد لم يؤسِّس لها البتّة، وإمّا أن تكون ببيانيّة لموارد أسّس لها الإمام في رتبة سابقة، وبذلك يكون الإمام في موردي البيانيّة قد مارس دور الهداية التشريعيّة، ولكن في أحدهما هداية فقط وهو الأكثر، وفي الآخر ولاية وهداية وهو الأقلّ.

ومن الواضح: أنّ الهداية التشريعيّة في ضوء البيانيّة المحضة محلّ وفاق وإجماع المسلمين قاطبة، وأمّا الهداية التشريعيّة في ضوء البيانيّة غير المحضة فهي محلّ خلاف واختلاف بين الأعلام.

فلا يوجد قائل بعدم ثبوت الهداية التشريعيّة للإمام، وإذا ذكر خلاف في مقام فإنّه يكون كاشفاً عن كون المراد به خصوص الولاية لا الهداية، وإن حصل خلط واضح عند جملة من الأعلام في استعمال الاصطلاحين.

وعلى أيّ حال، فإنّ الهداية التشريعية ثابتة للإمام قطعاً، بل هي ثابتة لكلّ مروّج للشريعة، كما هو واضح.

وسوف يكون هنالك تذكير آخر بهذا المطلب الدقيق عندما نبحث الفرق بين الولاية والهداية التكوينيّتين.

(٤)

البعد التكويني في الإمام

ويراد به الولاية التكوينية في قبال الولاية التشريعية المذكورة في الفصل السابق، وكلاهما بمعنى التصرّف إلّا أنّ التشريعية في عالم التشريع، والتكوينية في عالم التكوين. فمن ثبتت له الولاية التكوينية يكون قادراً على التصرّف في مفردات عالم الوجود لا على نحو الاستقلال وإنّما بإذن من الله تعالى، وأمّا التصرّف التكويني الذاتي الاستقلالي فمنحصر بالله تعالى.

ومن موارد صدق التصرّف في عالم التكوين التحكّم بحركة الرياح، وإحياء الموتى، وإماتة الأحياء، والإشفاء، وما شابه ذلك.

فما يثبت لغير الله سبحانه من أنماط الولاية التكوينية ـ أيّاً كانت حدودها وعوالمها ـ فإنّها عرضية محضة، وهذه الولاية العرضية؛ بنكتة عرضيّتها، لا تقع في عرض ولاية الله تعالى، أي لا تكون مكافئة لولايته سبحانه، وأيضاً لا تقع في طول ولاية الله سبحانه، لأنّ ولايته مطلقة، فإذا ما افترضنا وجود ولاية أخرى تقع في طولها فهذا يعني محدودية ولايته سبحانه.

والسؤال هو: إذا لم تكن الولاية التكوينية لغير الله تعالى تقع في عرض

ولاية الله تعالى ولا في طولها فبأيّ نحو تكون هي؟

والجواب: لقد تقدّم في بحث الأسماء الحسنى أنّ المعرفة التحقّقية بها تعني أن يكون العارف والمتحقّق بها مظهراً من مظاهرها. فمن تحقّق بالكريم ـ وهو من أسماء الله الحسنى ـ يكون مظهراً للكرم، وهكذا الحال في سائر الأسماء الحسنى، وذلك التحقّق والمظهرية الحقّة في كلّ اسم إلهي ذات مراتب لا تعدّ ولا تحصى لأنّها بعدد المتحقّقين، فكلّ متحقّق له مرتبته الخاصّة به والمناسبة لسلوكه وسقفه المعرفي.

في ضوء هذا الفهم للمظهرية والتحقّق بأسماء الله الحسنى سوف يتّضح لنا معنى الولاية التكوينية، فمن تحقّق باسم المحيي سوف يكون مظهراً لذلك، ومعنى مظهريته هو ظهور الأثر الفعلي للاسم فيه. فكما أنّ المتحقّق بالكرم يكون كريماً فإنّ المتحقّق بالمحيي سوف يمتلك قدرة إحياء الموتى، وهكذا في المميت والشافي والآخذ والمعطي...، إلّا في أسماء خاصّة جدّاً استأثر الله تعالى بها ولا يمكن لغيره الاتّصاف بها أبداً من قبيل الألوهية والسرمدية الجامعة للقدم الأزلي والبقاء الأبدي.

جدير بالذكر: أنّ هذا التحقّق المعرفي النوعي مهما بلغت مراتبه فإنّه موقوف على إذن الله تعالى، وحيث إنّ المتحقّق بالأسماء الحسنى قد بلغ مرتبة من القرب يمتنع معها حصول المخالفة منه ـ وإلّا لزم أن يكون هنالك خلل في أصل معرفته لا في مرتبته المعرفية فحسب ـ فإنّه لا يكون فاعلاً ضمن أرضيّة تحقّقه إلّا بما يوافق إرادة الله تعالى ومشيئته.

بعبارة أخرى: إنّ المتحقّق بأيّ اسم من أسماء الله الحسنى سوف يكون

عارفاً بمجال حركته وتأثيره، فمعرفة رسوم حركته وتأثيره من لوازم مرتبته المعرفية، وهذه المرتبة المعرفية نفس التحقّق بها يكون إذناً للمتحقّق بها أن يتصرّف في ضوئها.

نعم، لو أراد المتحقّق بمرتبة معرفية من اسم من أسماء الله الحسنى أن يستفيد من مرتبة أعلى من مرتبته فإنّه يتوقّف على إذن الله تعالى، ومعنى طلب الإذن منه هو رفع حالة الاستعداد وتوسيع دائرة المقتضي في المتحقّق الإمكاني أن يكون قابلاً للتحقّق بالمرتبة الأعلى ليكون مؤثّراً وفاعلاً ضمن حدود المرتبة الجديدة، لا أن يبقى في المرتبة الأولى ومؤثّراً ضمن حدود المرتبة الأعلى منه، فذلك غير ممكن البتّة، لأنّه يدور في عالم التكوين لا في عالم الاعتبار.

وعليه فطلب الأثر الأعلائي الواقع ضمن مرتبة أعلائية لم يبلغها المتحقّق في مرتبة أدنى سوف يدور بين رفع مرتبة المتحقّق إلى المرتبة الأعلى أو يستجاب طلبه بواسطة فاعل آخر متحقّق بتلك المرتبة.

وبذلك يتّضح لنا معنى دقيق لقوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ**﴾ (الصافات: ١٦٤) ومعنى أدقّ لقوله تعالى ﴿**أُولَئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَعْلُومٌ**﴾ (الصافات: ٤١).

وبذلك سيتّضح لكلّ من طهُر مولده وزكت نفسه وعلت همّته معنى قسيميّة النار والجنّة التي تحقّق بها أمير المؤمنين علي عليه السلام، ومعنى أخذ الإذن منه وجوازية المرور بإمضاء منه[1]، إن شاء منح وإن شاء منع، ﴿**هَذَا**

(١) روى ابن الدمشقي عن أبي بكر حديث «**لا يجوز الصراط أحد إلّا بجواز يكتبه**

عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (ص: ٣٩) وإن رغمت أنوف قوم واعتصرت قلوب قوم آخرين.

هذا وقد ذكر القرآن الكريم والسنّة الشريفة موارد عديدة للولاية التكوينية التي تمتّع وتحقّق بها جملة من الأئمّة والأنبياء والأوصياء عليهم السلام، نذكر منها:

• قوله تعالى ﴿**وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾** (الأنبياء:٨١).

• وقوله تعالى: ﴿**وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾** (النمل: ١٧).

فهذه المخلوقات جميعا تأتمر بأمره، كما أنّ تحاوره مع الهدهد دليل آخر على ولايته التكوينية. وفي قصّة آصف بن برخيا[1] الذي وعد سليمان بأن

علي»، انظر: جواهر المطالب في مناقب الإمام الجليل عليّ بن أبي طالب، محمّد بن أحمد الدمشقي الباعوني الشافعي، تحقيق العلّامة محمّد باقر المحمودي، نشر مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم: ج١ ص٢٩٥.

وعن أنس عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «**إذا كان يوم القيامة ونصب الصراط على جهنم لم يجز عليه إلّا من معه جواز فيه ولاية علي بن أبي طالب...**» انظر: مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب، طبع مكتبة الحيدرية، ١٩٥٦م، النجف الأشرف: ج٢ ص٨، وقد ورد الحديث في كتب عديدة من كتب الخاصّة منها: تفضيل أمير المؤمنين للشيخ المفيد، وغاية المرام للبحراني.

(١) كان وزيراً ووصيّاً للنبيّ سليمان عليه السلام. انظر: الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج١ ص٩٦ . وقد كان سليمان قادراً على الإتيان بعرشها أيضاً ولكنّه أحبّ

يأتيه بعرش بلقيس قبل أن يرتدّ إليه طرفه؛ قال تعالى: ﴿**قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي**﴾ (النمل: ٤٠).

وفي سيرة عيسى عليه السلام موارد كثيرة جدّاً تدّل على ولايته التكوينية؛ فهو يخلق الطيور ويبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى وينبئ الناس بما يأكلون وما يدّخرون؛ قال تعالى: ﴿**...أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ...**﴾ (آل عمران: ٤٩)، وما تكليمه للناس وهو في المهد صبيّاً إلّا مصداق لولايته التكوينية.

وهكذا في قصّة إبراهيم عليه السلام الذي اطّلع على كيفية إحياء الموتى وقام هو بذلك. وما سلّطة جملة من الملائكة وتدبيرهم لجملة من الأمور في لوح الوجود إلّا انعكاس واضح لولايتهم التكوينية.

إنّ هذه التصرّفات التكوينية من قبل الأنبياء والأوصياء تحكي لنا مراتبهم المعرفية التي مكّنتهم من أداء مهامّهم الرسالية، ولا ريب أنّ كلّ ما هو ثابت للسابقين من الأنبياء والرسل والأوصياء والصالحين من ولاية تكوينية ـ سعةً وضيقاً ـ فهو ثابت وبأعلى مراتبه للرسول الأكرم محمّد بن عبد الله صلى الله عليه وآله لأنّه سيّدهم وقائدهم، وما الإسراء والمعراج إلّا نموذجان لذلك، حيث بلغ من المكنة التكوينية ما يؤهّله للوصول إلى

أن تعرف أمتّه من الجنّ والإنس أنّ آصف بن برخيا هو الحجّة من بعده، وقد فهّمه الله ذلك لئلّا يُختلف في إمامة آصف من بعده. انظر: الاختصاص، للشيخ المفيد: ص٩٣.

أماكن قدسيّة قد خشي جبرئيل عليه السلام منها على نفسه من الاحتراق لو دنا منها أنملة واحدة[١].

وهذه المكنة التكوينية ثابتة للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أصالة، ولعترته الطاهرة وراثة.

نكات خمس

بعد وقفتنا اليسيرة عند المراد من الولاية التكوينية وأدلّتها القرآنية نودّ التعرّض إلى نكات خمس ذات صلة بالموضوع، وهي:

النكتة الأولى: العلاقة بين الهداية والولاية

إنّنا كنا قد بحثنا الفرق بين الهداية التشريعية والولاية التشريعية، وقد اتّضح لنا أنّ النسبة بينهما هي العموم والخصوص المطلق؛ فكلّ ولاية هي هداية وبعض الهداية ولاية.

وهنا يطرح السؤال مرّة أخرى: هل هنالك تعبير واصطلاح آخر غير الولاية التكوينية في المقام؟ وما الفرق بينه وبين الولاية التكوينية؟

والجواب: نعم. يوجد اصطلاح آخر وهو الهداية التكوينية، وأمّا الفرق بينهما فإنّه يكمن في الفرق بين الأثر والمؤثّر، والعلّة والمعلول.

توضيح ذلك: إنّ الهداية التكوينية هدفها وغايتها الإيصال إلى

---

(١) جاء في حديث الإسراء والمعراج أنّه صلى الله عليه وآله لما بلغ سدرة المنتهى انتهى إلى الحجب، فقال جبرئيل: «**تقدّم يا رسول الله، ليس لي أن أجوز هذا المكان، ولو دنوت أنملة لاحترقت**» انظر: بحار الأنوار، مصدر سابق: ج١٨ ص٣٨٢.

المطلوب، ومعنى الإيصال إلى المطلوب هو ممارسة الدور والولاية التكوينية للفاعل في القابل، فتكون الهداية أثراً مباشراً للولاية. فالولاية التكوينية ـ كما عرفت ـ هي القدرة على التصرّف بمفردات لوح الوجود؛ كلّ بحسب مرتبته المعرفية. فإذا مارس الفاعل هذا الدور فإنّه يقوم به لهدف اقتضت الحكمة المعصومة تحقيقه، وتحقيق الهدف (وهو الإيصال إلى المطلوب) هو تعبير آخر عن الهداية. فعلّة حصول الهداية التكوينية (وهي إيصال القابل إلى المطلوب) هي وجود ولاية تكوينية للفاعل.

النكتة الثانية: رسم الحدود بين الفاعل والقابل

إذا اتّضح لنا الفرق بين الهداية والولاية التكوينيّتين، نودّ التعرّض إلى دائرتيهما وحدودهما.

لقد عرفت أنّ الولاية يكون النظر فيها إلى الفاعل حيثُ يُبحث في قدرته على التصرّف بمفردات لوح الوجود، وأنّ الهداية يكون النظر فيها إلى القابل حيثُ يُبحث في إيصاله إلى المطلوب.

وعليه فإنّ السؤال عن الفرق بينهما ينبغي أن يؤسَّس جوابه في ضوء دائرتي الفاعل والقابل. فإن نظرنا إلى الفاعل فإنّ دائرة الولاية محدودة جدّاً، وإن نظرنا إلى القابل فإنّ دائرة الهداية واسعة جدّاً.

وسوف نأتي على هذا الفرق والثمرة فيه في عرض النكتة الثالثة.

النكتة الثالثة: الفروق بين الولايتين التشريعية والتكوينية

حيث إنّنا قد تعرّضنا للولايتين كلتيهما، التشريعية والتكوينية، والهدايتين

أيضاً، فإنّه ينبغي تلخيصهما من خلال ذكر الفروق بينهما، وهي كالآتي:

١. إنّ الولاية التشريعية إنّما تكون في عالم الجعل والاعتبار، وأمّا الولاية التكوينية فإنّها تكون في عالم التكوين.

٢. إنّ دور الولاية التشريعية هو البيان والإراءة لا غير، بخلاف الولاية التكوينية فإنّ دورها هو إيصال القابل إلى المطلوب، وهو ما عبّرنا عنه بالهداية التكوينية أو أثر الولاية التكوينية.

٣. إنّ دور الهداية التشريعية قابل للتخلّف، لأنّه مجرّد إراءة للطريق، فلا يأخذ بأعناق المكلّفين إلى المقصد والمطلوب، ولذا نجد الكثير من أبناء الأمّة غير ملتزمين بالشريعة رغم حصول الإراءة لهم، وهذا بخلاف ما عليه الحال في الولاية التكوينية وأثرها الفعلي حيث يتمّ بواسطتها إيصال القابل إلى المطلوب فلا تخلّف في ذلك البتّة، ولا يعني هذا سلب الاختيار عن القابل فضلاً عن الفاعل، فإنّ القابل مختار في وصوله إلى المطلوب؛ لأنّ في ذلك كماله واكتماله، فيكون معنى عدم التخلّف هو أنّها لا تخطئ هدفها أبداً.

٤. وهناك فرق مهمّ ودقيق ـ تمّت الإشارة إليه في النكتة الثانية ـ بيانه: أيّهما أعمّ دائرة من الأخرى، التشريعية أم التكوينية؟

إنّه سؤال مهمّ، وفي ضوئه سوف يرتفع توهّم ربّما وقع فيه البعض إمّا لسهو أو لسوء فهم.

توضيح ذلك: إنّنا في ضوء معرفتنا للفرق بين الولاية التكوينية وهدايتها عرفنا أنّ هنالك نظراً تارة يكون للفاعل وأخرى للقابل، وهذا

ما سنعتمده لبيان أيّ الدائرتين أوسع من الأخرى؛ التشريعية أم التكوينية؟

الجواب: إنّنا إذا نظرنا إلى الفاعل ـ أعني إلى زاوية المؤثّر ـ في الولاية التكوينية فإنّ الولاية التكوينية سوف تكون دائرتها أخصّ والتشريعية أعمّ، وأمّا إذا نظرنا إلى القابل، أي إلى زاوية الأثر والتأثير، فإنّ الولاية التكوينية هي أوسع دائرة من الولاية التشريعية، فإنّ التشريعية سواء ألاحظنا فيها الجهة المبيّنة أم الجهة المبيَّن لها، فإنّها أضيق دائرة لأنّها لا تتعدّى حدود الإنس والجنّ، أمّا دائرة القوابل في الأثر التكويني (الهداية التكوينية) للولاية التكوينية وهو الإيصال إلى المطلوب فيعمّ جميع مفردات لوح الوجود الإمكاني، فإنّ الإمام هو إمام لعالم الإمكان بأسره، وحتى لو قصرنا النظر إلى عالم المادّة والملك فقط فهو أعمّ دائرة من الإنس والجنّ أيضاً، لأنّه شامل لكلّ موجود فيه من إنس وجنّ وحيوان ونبات وجماد. ولولا وجود الإمام لساخت الأرض بأهلها، فكلّ موجود إمكانيّ في عالم المادّة يحتاج إلى وجود الإمام وأثره التكويني.

٥. إنّ أبواب الولاية التشريعية منحصرة بالأئمّة والأنبياء والرسل لا غير، بخلاف الولاية التكوينية فإنّ أبوابها مشرعة لكلّ من وصل إلى مقام التحقّق الأسمائي، حيث يكون فاعلاً بحسب الاسم المتحقّق به والمرتبة التي هو عليها.

٦. إنّ البعد التشريعي بمعنى الهداية والإراءة المحضة يشمل مرتبة معرفية أدنى من المرتبة المعرفية في البعد التشريعي بمعنى الهداية والإراءة غير المحضة أي إنّ البعد التأسيسي مرتبته المعرفية أرفع وأشرف من البعد البياني المحض.

النكتة الرابعة: الولاية التكوينية وعلم الكتاب

مرّ بنا في النكتة الثانية قصّة آصف بن برخيا مع سليمان عليه السلام وكيف جاء له بعرش بلقيس بأقلّ من لمح البصر، نظراً لما كان يضطلع بمرتبة معرفية تحقّقية، عبّر عنها القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿**قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ**﴾ (النمل: ٤٠)، فهو لا يملك علماً كيفما اتّفق وإنّما هنالك علم خاصّ هو علم الكتاب، وإنّ آصف يملك جزءاً يسيراً من هذا العلم أُشير إليه بحرف (من) المفيد للتبعيض.

وقد وقفنا عند هذا المطلب الشريف في أكثر من مورد في هذا الكتاب وغيره[1]، حيث فرّقنا هنالك بين من عنده علم من الكتاب وبين من عنده علم الكتاب، وحيث إنّ للبحث صلة وثيقة بالولاية التكوينية للإمام اقتضت منّا الوقوف على هذا المطلب الشريف، ولكن بصورة موجزة جدّاً. قال تعالى: ﴿**...قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ (الرعد: ٤٣). وقد سأل الصحابي أبو سعيد الخدري رسول الله صلى الله عليه وآله عن المقصود بهذه الآية، فقال: «**ذاك أخي عليّ بن أبي طالب**»[2].

---

(١) انظر: بحث حول الإمامة للسيّد كمال الحيدري، بقلم: جواد علي كسّار، نشر دار فراقد، الطبعة السادسة، ١٤٢٤هـ: ص٣٦٧، مراتب السير والسلوك إلى الله للسيّد كمال الحيدري، بقلم: طلال الحسن: ص١٨٣.

(٢) انظر أمالي الصدوق، لأبي جعفر محمّد بن علي المعروف بالشيخ الصدوق، مؤسّسة الأعلمي، الطبعة الخامسة، بيروت: ص٦٥٩ ح٤؛ شواهد التنزيل، للحاكم الحسكاني، تحقيق: محمّد باقر البهبودي، نشر مجمع إحياء التراث

وعن الإمام محمد الباقر عليه السلام قال: «**إيّانا عنى، وعليّ أوّلنا وأفضلنا وخيرنا بعد النبي** صلى الله عليه وآله»[١].

ثمّ يقسم الإمام الصادق عليه السلام على علمه بالكتاب قائلاً: «**والله إنّي لأعلم كتاب الله من أوله إلى آخره كأنّه في كفّي**»[٢].

إنّ علم برخيا الذي مكّنه من الإتيان بعرش بلقيس إنّما كان قدر قطرة من الماء في البحر على حدّ تعبير الإمام الصادق عليه السلام عندما قارنه بمن عنده علم الكتاب حيث قال متعجّباً: «**...فما يكون ذلك من علم الكتاب؟!**»[٣]. وإذا كان أئمّة أهل البيت عليهم السلام عندهم علم الكتاب فإنّه عند الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله من باب أولى، فإنّ علمهم عليهم السلام من علمه صلى الله عليه وآله، فهم ورثته الحقيقيّون وأوصياؤه المنتجبون الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

النكتة الخامسة: الحاجة للولاية التكوينية

وجدنا من مجموع النصوص القرآنية المتقدّمة التي تطرّقت إلى موارد واستعمال الولاية التكوينية أنّ مناط الاحتياج فيها هو إثبات الكرامة للفاعلين، وأنّهم حجّة الله في الأرض بغية حصول الإذعان من قبل الأمّة، كما هو الحال في معاجز عيسى عليه السلام وداود وسليمان وآصف بن برخيا،

الإسلامي، إيران: ج١ ص٤٠٠ ح ٤٢٢.

(١) أصول الكافي، مصدر سابق : ج١ ص٢٢٩ ح ٦.

(٢) المصدر السابق: ج١ ص٢٢٩ ح٢.

(٣) انظر: المصدر السابق: ج١ ص٢٥٧ ح٣.

وهكذا الحال في الإسراء والمعراج، وغير ذلك ممّا تظافرت على إثبات معناه روايات الفريقين معاً.

فهل يستفاد من ذلك أنّ الأثر التكويني للإمام وولايته منحصران في حدود إثبات المعجز وما شابهه أم أنّ الأمر أوسع من ذلك بكثير؟

الجواب: إنّنا تارة ننظر إلى الولاية التكوينية أيّاً كان فاعلها والمتحقّق بها، وتارة ننظر إليها بلحاظ نسبتها إلى الإمام، وقد عرفت أنّ الولاية التكوينية بما هي ليست حكراً على الأئمّة من الأنبياء والرسل والأوصياء، وإنّما دائرتها أوسع من ذلك حيث يمكن تحقّقها للأنبياء والرسل والأوصياء الذين ليسوا بأئمّة، كما هو الحال في داود وسليمان وآصف بن برخيا عليهم السلام فلم يثبت أنّهم عليهم السلام قد بلغوا مقام الإمامة وإن كانوا جميعاً خلفاء الله في أرضه.

وعليه فإذا نظرنا إلى أصل ثبوت الولاية فإنّها ربّما يستفاد منها مدخليّتها في إثبات الكرامة للفاعلين، ولكنّنا إذا نظرنا إلى كونها أثراً من الآثار الضرورية لكلّ إمام فالأمر سوف يختلف تماماً.

إنّ الولاية التكوينية للإمام وإن كان يستفاد في جانب منها في إثبات المعجزة بغية حصول الإذعان من قبل الأمّة، ولكن هذا الأثر ضئيل جدّاً بالقياس إلى الدور الفعلي للولاية التكوينية للإمام والأثر الفعلي المترتّب على وجودها فيه عليه السلام.

إنّ الإمام إنّما سمّي بذلك لعدم تقدّم أحد عليه البتّة، وإلّا لزم أن لا يكون إماماً، ففي الصلاة ـ مثلاً ـ لا يصحّ أن يكون الإمام إماماً مع وجود شخص آخر متقدّم عليه في المكان، فلابدّ أن يكون الجميع ممّن حضر

الصلاة معه تابعاً له مؤتمّاً به.

فعندما يكون الإمام هو المرجع والمقصد والخليفة لله في أرضه على جميع خلائقه ـ مجرّدة ومادّية، ناطقة وصامتة، متحرّكة وساكنة، نازلة وصاعدة، واردة وصادرة، ظاهرة وباطنة ـ فإنّ الأمر سوف يختلف كثيراً، فإنّ جميع هذه الخلائق سوف تكون بحاجة إلى أثره التكويني فيها وديمومته، فهو بالنسبة إلى جميع الخلائق بمثابة الروح من الجسد، بل هو كذلك. وقد ورد هذا المعنى في عدّة ورايات؛ منها:

• عن الإمام الصادق عليه السلام: «**لو بقيت الأرض بغير الإمام لساخت**»[1].

فإذا ما اعتبرنا أنّ الأرض هي محور ومركز عالم المادّة فإنّ الحديث سوف يكون مؤدّاه: لساخ عالم المادّة والملك.

• وعن الإمام الباقر عليه السلام: «**لو أنّ الإمام رُفع من الأرض ساعة لماجت بأهلها كما يموج البحر بأهله**»[2].

• وعن الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «**...ونحن الذين بنا يُمسك الله السماء أن تقع على الأرض إلّا بإذنه، وبنا يُمسك الأرض أن تميد بأهلها، وبنا يُنزل الغيث، وبنا ينشر الرحمة، ويُخرج بركات الأرض، ولولا ما في الأرض منّا لساخت بأهلها**»[3]. قال تعالى: ﴿**خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ**

---

(١) أصول الكافي، مصدر سابق: ج١ ص١٧٩ ح ١٠.

(٢) المصدر السابق: ج١ ص١٧٩ ح ١٢.

(٣) أمالي الصدوق، مصدر سابق: ص٢٥٢ ح١٥؛ ينابيع المودة للحافظ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، منشورات الشريف الرضيّ، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ،

﴿تَرَوْنَهَا وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (لقمان: ١٠)، و﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ (الرعد: ٢)، وفي ذلك يقول الإمام علي الرضا عليه السلام: «**ثَمّ عمد ولكن لا ترونها**»[1].

وهنا نفتح دعوة للتأمّل بين حديث الإمام علي بن الحسين عليهما السلام وبين الآية الكريمة وحديث الإمام الرضا عليه السلام:

إنّ الوقوف المعرفي التحقّقي للإمام على مفردات عالم الإمكان يمكّنه من أداء دوره التكويني هذا، فهو المؤيَّد بروح القدس، بل إنّ روح القدس ليس إلّا مرتبة معرفية من مراتبه المعرفية الوجودية، فليس لروح القدس وجود مستقلّ عنه، أي ليس روح القدس وجوداً ملائكيّاً يُؤيَّد به الإمام أو الرسول أو النبيّ، وإنّما هو مرتبة معرفية أعلائية يصل إليها من تحقّق بمعرفة الله تعالى حقّاً وصار مظهراً تامّاً لأسمائه الحسنى.

إنّه عليه السلام بهذه الروح القدسية سيكون واقفاً تحقّقاً على كلّ ما هو متحقّق في دائرة الإمكان بقوسيها النزولي والصعودي. نعم، سيكون عارفاً ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى.

يتلخّص إلى هنا: أنّ الإمام له دور وأثر تكوينيّ بالغ الأهمّية يتجاوز حدود إثبات المعجزة بمراتب كثيرة، فوجوده عليه السلام شرط في حفظ نظام التكوين الإمكاني.

قم: ج١ ص٧٥ ح١١.

(١) ميزان الحكمة للشيخ محمّد الري شهريّ، نشر وتحقيق دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ: ج١ ص٧٧٤ ح ٤٨٨٣.

وكما أنّ للماء أثراً تكوينياً في حفظ الحياة المادّية، وعدمه عدم لها، وكذلك الهواء والشمس كلّ منهما له أثره التكويني في الوجود المادّي، فكذلك وجود الإمام، بل إنّ وجوده ضروريّ في حفظ نفس الماء والهواء والشمس وغير ذلك من الأمور الأساسية في حفظ الحياة. ولو فرضنا ـ جدلاً ـ وجود بدائل أخرى عن الماء والهواء والشمس، فإنّه لا يمكن إيجاد بديل آخر عن الإمام، ففيه يكمُن السرّ في حفظ نظام التكوين.

وعندما نقول: إنّ وجود الإمام ضروريّ في حفظ نظام التكوين الإمكاني فإنّنا نقصد بذلك ما هو أعمّ من عالم المادّة ليشمل العوالم الأخرى، لأنّ الإمام هو حلقة الوصل بين الخالق والمخلوق في قوسَي دائرة الوجود النزولي والصعودي، ولعلّك قد تأمّلت معنا في قول الإمام علي بن الحسين عليهما السلام المذكور آنفاً حيث يقول فيه: «**وبنا ينزل الغيث، وبنا ينشر الرحمة، ويخرج بركات الأرض...**»، فذلك إشارة ـ بل تصريح ـ بدورهم التكويني في قوس النزول. فهم المرآة الفعلية التي انعكست بواسطتها الفيوضات الإلهيّة.

أمّا دورهم التكويني في قوس الصعود فقد أشير إليه بقوله تعالى: ﴿**...إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ**﴾ (فاطر: ١٠). فالإمام هو العمل الصالح الذي تُرفع به الأعمال إلى المولى القدير.

ففي ذيل هذه الآية الكريمة يقول الإمام الصادق عليه السلام: «**ولايتنا أهل البيت** ـ وأهوى بيده على صدره ـ **فمن لم يتولّنا لم يرفع الله له عملًا**»[1].

---

(١) أصول الكافي، مصدر سابق: ج١ ص٤٣٠ ح٨٥.

(٥)

البعد السياسي في الإمام

في مجموع الأبحاث المتقدّمة في طريقية الإمام كنّا نتحدّث عن الإمامة القرآنية والتي يمكن أن نصطلح عليها بالإمامة الإبراهيمية أيضاً، وهي المشار إليها بقوله تعالى: ﴿...**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً**...﴾ وهذه الإمامة هي الأوسع دائرة من حيث الصلاحيّات والأثر من الإمامة السياسية التي تقتصر على الحاكمية والقيادة، فالإمامة القرآنية تشمل جميع الأدوار والآثار المرتبطة بالإمام ابتداء من الدور التكويني ومروراً بالدور التشريعي ثمّ الدور السياسي.

فالإمامة السياسية هي نفسها الخلافة في اصطلاحات المتكلّمين عموماً وفي كلمات غير مدرسة أهل البيت خصوصاً.

والإمامة القرآنية هي نفسها الخلافة الإلهيّة في مدرسة أهل البيت عموماً وعند الحكماء والعرفاء منهم خصوصاً.

في ضوء هذا التقسيم الصحيح للإمامة وسعتها سوف تّتضح لنا الإجابة الصحيحة لإشكالية أثيرت من قبل المدارس الأخرى، ومفادها أنّ الإمام عليّاً عليه السلام لم يكن (في فترة السابقين عليه) إماماً وإنّما صار إماماً واجب الطاعة عند تسلّمه مهامّ الخلافة بعد بيعة المسلمين له، وهكذا الحال بالنسبة للإمام الحجّة ابن الحسن (عجل الله فرجه الشريف) فإنّه

غير موجود ولم يولد وإنّما يولد في آخر الزمان، والسبب هو أنّه لو كان موجوداً لقام بمهامّه المتمثّلة بالقيادة والحكومة والخلافة، وحيث إنّه لم يقم إلى الآن بذلك فإنّه يلزم من وجوده انتفاء فائدة وثمرة وجوده، فيتعيّن أن لا يكون موجوداً الآن، وإنّما سيولد في آخر الزمان.

والجواب ـ كما هو واضح ـ أنّ هذا المدّعى قد يكون صحيحاً وفقاً لمباني المتكلّمين والمدارس الأخرى الذين يحصرون دور الإمام بالإمامة السياسية، وأمّا بالنسبة لمدرسة أهل البيت عليهم السلام الذين يرون ثبوت الإمامة القرآنية التي تضمّ الإمامة السياسية فإنّ دور الإمام سوف يبقى فاعلاً سواء صار خليفة على المسلمين أو لم يصر.

ولذا فالإمام علي عليه السلام هو إمام الأمّة منذ قُبض الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وحتى استشهاده، وقد كان الإمام علي عليه السلام يتصرّف في ضوء وظيفته الإلهيّة هذه، فكان يقيم الحدود إذا ما عطّلت ما أمكنه ذلك دون أن ينتظر الإذن من حاكم زمانه[1]، لأنّه عليه السلام يرى أنّ إقامة الحدود من وظائفه الأساسية كإمام، وقد كان خواصّ الإمام عليه السلام يفهمون جيّداً مكانة الإمام ومرجعيّته الأولى فكانوا لا يفعلون شيئاً إلّا بإذنه، حتى إذا أراد أحدهم

---

(١) يُذكر أنّ الوليد بن عقبة (كان والياً على الكوفة من قبل عثمان بن عفّان) عندما قامت البيّنة الشرعية على شربه للخمر استدعي من قبل عثمان إلى المدينة ولكنّه لم يُقم عليه الحدّ، فأقام أمير المؤمنين علي عليه السلام الحدّ على الوليد بن عقبة وقال عليه السلام: «**لا يضيع لله حدّ وأنا حاضر...**» انظر: الشافي في الإمامة للشريف المرتضى، مؤسّسة إسماعيليان، قم: ج٢ ص١٥٨.

السفر خارج المدينة كان يأخذ الإذن من إمام زمانه.

وهكذا الحال في سائر أئمّة أهل البيت عليهم السلام وصولاً إلى الإمام الغائب الحجّة ابن الحسن (عجّل الله فرجه الشريف)؛ فإنّهم أئمّة المسلمين قاطبة، وإنّهم المرجعية الأولى لهم، لأنّ دورهم الفعلي في حفظ نظام التكوين الإمكاني وقيامهم بالدور التشريعي هداية وولاية لم ينته بإقصائهم عن دورهم السياسي.

وينبغي أن يُعلم أنّ إقصاءهم عن دورهم السياسي وقيادة الأمّة وحاكميّتهم لها هو الآخر لم ينته بإقصائهم، فهم كانوا وما زالوا قادة الأمّة، بيد أنّ الأمّة التي لم تبايع أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام قد عصت أمر ربّها عزّ وجلّ ورسوله صلى الله عليه وآله.

ومن الواضح: أنّ عصيان الأمّة لا يصحّح أخطاءها مهما تقادم الزمن، فإنّ الحقّ يعلو ولا يُعلى عليه، وما وراء الحقّ إلّا الضلال.

فخذلان الأمّة لهم عليهم السلام لا يسلبهم حقّهم في إمامتهم السياسية فضلاً عن التشريعية والتكوينية، كما أنّ اتّباع الأمّة جماعات وأفراداً لسواهم لا يصحّح عملهم ولا يمنح الشرعية لهم.

ولعلّ القارئ الكريم يستحضر معنا قول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله: «**من مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية**»[1]، وليتها كانت جاهلية أولى، وإنّما هي جاهلية ما بعدها جاهلية البتّة.

---

(١) تقدّم تصدير الحديث.

(٦)

البعد المعرفي في الإمام

بعد أن اتّضحت لنا الأدوار الثلاثة للإمام عليه السلام والتي تشكّل الأعمدة الأساسية في حركته الوجودية، وهي:

١. دوره التشريعي.

٢. دوره التكويني.

٣. دوره القيادي السياسي.

نكون قد وفّرنا المقدّمة الأولى والأساسية في البعد والأثر المعرفي للإمام عليه السلام، فإذا أضفنا إلى ذلك ما تقدّم بيانه من كونه يمثّل بنفسه مصدراً شرعيّاً ومدركاً فإنّه سوف يتّضح لدينا حدود هذه المصدرية وأهمّية هذه المدركية.

إنّ القرآن الكريم يُعدّ مصدراً معرفيّاً أساسياً كما أنّه يتضمّن حقائق كونية كبيرة وعظيمة، إلّا أنّه لا يخرج عن دائرة الخزين المعلوماتي والاستعمال الآلي.

بعبارة أخرى: إنّه لا يملك القدرة أن يكون مؤثّراً وفاعلاً في الوجود بما هو موجود، وإنّما يستفاد منه في التأثير بواسطة مؤثّر مدرك واقف على حقائقه ومراتبه، فهو لغة التغيير وليس فاعل التغيير. وهذا المعنى منسجم تماماً مع كونه وجوداً صامتاً، حيث عُبّر عنه في جملة من الروايات بأنّه قرآن

صامت في قبال القرآن الناطق المتمثّل بأهل البيت عليهم السلام؛ فعن الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام: «**ذلك الكتاب الصامت** ـ أي القرآن ـ **وأنا القرآن الناطق**»[1] والذي نفهمه من الناطقيّة في المقام هو الفاعليّة، فهم عليهم السلام القرآن الفاعل الذي يملك القدرة على التأثير بنفسه ولكن بإذن ربّه، كما هو واضح.

وهذا المعنى العميق لناطقيّتهم وسعة تأثيرهم يجعل منهم الرقم الأوّل في مصادر المعرفة على مستوى التشريع وعلى مستوى التكوين وعلى مستوى الحاكميّة، لأنّه فاعل على مدار هذه المستويات الثلاثة.

وهنالك معنى آخر في غاية الدقّة لمعنى الصامتية والناطقية في القرآن وأهل البيت عليهم السلام، وهو أنّ الناطقية فيها حكاية عن تقديم الأجوبة المختلفة على جميع أسئلة الإنسان وغير الإنسان في لوح الوجود، وهذا ما يفتقده الصامت.

وهذا المعنى ينتهي بنا إلى أنّ القرآن الكريم يمثّل الإجمال في الأدوار الثلاثة (التشريع، والتكوين، والحاكمية) وأمّا الإمام عليه السلام فإنّه يمثّل التفصيل في ذلك؛ ولذا فالقرآن الكريم لا تؤخذ معارفه إلّا منهم عليهم السلام، فهم ترجمان القرآن في ظاهره وباطنه، وقد أشير إلى هذا التفصيل بقوله تعالى: ﴿**...وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ**﴾ (يس: ١٢)، حيث فسّر بالإمام نفسه لا بالقرآن، وهو الأنسب لمقام الإمام وموقعه في لوح الوجود، فهو مركز دائرة عالم الإمكان بقوسيها النزولي والصعودي.

---

(١) انظر: بحار الأنوار، مصدر سابق: ج٣٩ ص٢٧٢ ح ٤٨.

عن أبي جعفر الباقر عن أبيه عن جدّه عليهم السلام قال: لمّا أنزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿**...وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ**﴾ ، قام أبو بكر وعمر من مجلسهما فقالا: يا رسول الله هو التوراة؟ قال: لا. قالا: فهو الإنجيل؟ قال: لا. قالا: فهو القرآن؟ قال:لا. قال عليه السلام: فأقبل أمير المؤمنين عليّ عليه السلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**هو هذا، إنّه الإمام الذي أحصى الله تبارك وتعالى فيه علم كلّ شيء**»(١).

وقد عرفت أنّ القرآن هو الكتاب وأنّ الإمام لديه علم الكتاب، فناسب ذلك المقام التفصيل.

وقد روي عن الإمام محمد الباقر عليه السلام وهو يخاطب رجلين من أصحابه: «**شرّقا أو غرّبا، لن تجدا علماً صحيحاً إلّا شيئاً يخرج من عندنا أهل البيت**»(٢).

إنّ أيادي الإمام المعرفية تجدها واضحة في مجمل المعارف الإسلامية سواءً كانت حصولية أو حضورية؛ كان الحسن بن عليّ الوشا(٣) يقول: إنّي أدركت في هذا المسجد ـ يعني مسجد الكوفة ـ تسعمئة شيخ، كُلٌّ يقول: حدّثني جعفر بن محمد عليهما السلام(٤). ما أعيتهم مسألة قطّ، احتاج الكلّ إليهم

---

(١) معاني الأخبار، لرئيس المحدّثين محمد بن علي بن الحسين الصدوق، مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ، قم: ص٩٥ ح٢.

(٢) بحار الأنوار، مصدر سابق: ج٢ ص٩٢ ح٢.

(٣) من خيرة أصحاب الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام.

(٤) انظر: رجال النجاشي، للشيخ أبي العباس أحمد بن علي النجاشي، مؤسّسة النشر

ولم يحتاجوا إلى أحد البتّة.

وقد كان أمير المؤمنين علي عليه السلام يهتف بأهل الكوفة مراراً: «**سلوني قبل أن تفقدوني؛ فإنّ عندي علم الأوّلين والآخرين...**»[١].

ومن كلماته عليه السلام: «**اندمجتُ على مكنون علم لو بُحت به لاضطربتم اضطراب الأرشية في الطوي البعيدة**»[٢].

وقد كان لندرة المتلقّين أثر سلبيّ كبير أدّى إلى حجب معارف كثيرة عنّا، وها هو الإمام محمد الباقر يصرّح لجابر بن يزيد الجعفي بذلك، بقوله: «**يا جابر، ما سترنا عنكم أكثر ممّا أظهرنا لكم**»[٣]، وجابر نفسه ـ على أنّ ما حمله أو ما أُظهر له من العلم هو القليل ـ كان لا يجد من يودعه هذا القليل، فتضيق نفسه بما حمله من العلم، فيحفر له حفرة ويُدلي رأسه فيها ثم يُحدّث الأرض بما حمله من العلم، ثمّ يطمّ الحفرة فينفّس عن نفسه بذلك، ويطمئنّ بأنّ الأرض تستر عليه ما أذاعه لها[٤]، وقد كان يفعل ذلك عملاً بنصيحة من الإمام الباقر عليه السلام.

فإذا كان جابر الجعفي على جلالة قدره وعظيم منزلته ـ حيث كان من

الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرّفة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ: ص٤٠.

(١) ميزان الحكمة، مصدر سابق: ج١ ص١٤٥ ح١٠٦٨.

(٢) نهج البلاغة، مصدر سابق: ج١ ص٤١ ح٥، والأرشية جمع رشاء بمعنى الحبل، والطوي جمع طوية وهي البئر، والبعيدة بمعنى العميقة.

(٣) الاختصاص، مصدر سابق: ص٢٧٢.

(٤) المصدر نفسه: ص٦٦.

حفظة أسرار إمام زمانه ـ لم يقف إلّا على القليل من معارفهم عليهم السلام التحقّقية فكيف بمن هم دونه؟!

وقد كان أمير المؤمنين علي عليه السلام يؤلمه كثيراً ندرة طلبة العلم، فيفصح عن أذاه لذلك بقوله: «**أوّاه، أوّاه** ـ وأومأ بيده إلى صدره ـ **إنّ هاهنا لعلماً جمّاً لو أجد له حَمَلة...**»[1] وفي رواية أخرى: «**...ولكن طلاّبه يسير، وعن قليل يندمون لو فقدوني**»[2].

لقد كانت الأمّة تجهل قدره أو تتجاهله، وهذا الجهل والتجاهل الذي أُسّس له من قبل يُعدّ من أعظم مظلوميّات أئمّة أهل البيت عليهم السلام عموماً والإمام أمير المؤمنين عليه السلام خصوصاً؛ يُهضم حقّهم ويُجهل قدرهم.

ولقد كان عبد الله بن مسعود يقول: غدوتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فدخلتُ المسجد والناس أجفل ما كانوا، كأنّ على رؤوسهم الطير، إذ أقبل عليّ بن أبي طالب حتى سلّم على النبيّ صلى الله عليه وآله فتغامز به بعض من كان عنده، فنظر إليهم النبيّ صلى الله عليه وآله فقال: «**ألا تسألوني عن أفضلكم؟** قالوا: بلى. قال: **أفضلكم عليّ بن أبي طالب، أقدمكم إسلاماً وأوفركم إيماناً وأكثركم علماً وأرجحكم حلماً وأشدّكم لله غضباً نكاية في العدوّ، فهو عبد الله وأخو رسول الله، فقد علّمته علمي واستودعته سرّي، وهو**

---

(١) المعيار والموازنة لأبي جعفر الإسكافي المعتزلي، تحقيق الشيخ محمّد باقر المحمودي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ: ص٨٠.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق، تحقيق الشيخ حسين الأعلمي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ، بيروت: ص١٨٣.

أمين على أمّتي». فقال بعض من حضر: لقد افتتن عليٌّ رسول الله حتى لا يرى به شيئاً! فأنزل الله سبحانه: ﴿**فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ**﴾ (القلم: ٥)[١].

ولا ريب أنّ الكمالات التي تمتّع بها أمير المؤمنين عليه السلام خصوصاً وأئمّة أهل البيت عليهم السلام عموماً والمكانة الرفيعة التي تبوّأوها عند الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله قد جرّتا الحسد عليهم؛ قال الله تعالى: ﴿**أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ...**﴾ (النساء ٥٤).

وفي ذلك يقول الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «**نحن والله هم، نحن والله المحسودون**»[٢].

المراتب المعرفية بين الأئمّة

إنّ مقام الإمامة وإن كان هو أشرف المقامات المعرفية وأرفعها مرتبة، إلّا أنّ المرتبة المعرفية تنقسم هي الأخرى إلى مراتب بحسب التحقّق المعرفي الذي يكون عليه الإمام.

وقد عرفت أنّ السفر المعرفيّ الثاني من الأسفار العملية الأربعة، وهو السفر في الحقّ بالحقّ، فيه تُحدّد المراتب المعرفية للواصلين، لأنّه سير في أسماء الله الحسنى التي لا حصر لها ولا منتهى، فبقدر الرقعة الوجودية لكلّ واصل تكون مرتبته المعرفية.

ولا ريب أنّ إمامة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أشرف وأرفع المراتب على

---

(١) انظر: شواهد التنزيل، مصدر سابق: ج٢ ص٣٥٧ ح١٠٠٣.
(٢) المصدر نفسه: ج١ ص١٨٤ ح ١٩٧.

الإطلاق، وما خاتميّته للنبوّة ورسالات السماء إلّا وجه من وجوه تقدّمه على السابقين عليه أجمعين، ولا يراد بخاتميّته الوجه الظاهري منها من كونه متأخّراً عليهم زماناً، وإنّما المراد بخاتميّته في المقام هو خاتميّته لكلّ المراتب المعرفية الوجودية في قوس الصعود فضلاً عن كونه في قوس النزول قد كان قطب رحاها وسنامها وقمّة هرمها.

هذا وقد عرفت أنّه صلى الله عليه وآله قد بلغ في سيره المعنوي والمعرفي مقام (أو أدنى) بعد أن تجاوز مقام (قاب قوسين).

وهذا المقام الثابت للرسول صلى الله عليه وآله أصالة هو نفسه ثابت لأمير المؤمنين عليه السلام وراثة، وقد تقدّم قول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله بحقّ وريثه وأخيه الإمام **علي** عليه السلام: «**علّمته علمي، واستودعته سرّي...**».

لقد كان إبراهيم وموسى وعيسى أئمّة قد بلغوا مراتب معرفية سامية إلّا أنّ مراتبهم المعرفية ـ وإن تفاوتت هي الأخرى فيما بينهم ـ لا ترتقي إلى مرتبة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله ولا إلى مرتبة ورثته عليهم السلام.

عن محمد بن عمير السمّان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «**ما يقول الناس في أولي العزم، وصاحبكم أمير المؤمنين** عليه السلام**؟**

قال: قلت: ما يقدّمون على أولي العزم أحداً.

قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: «**إنّ الله تبارك وتعالى قال لموسى** عليه السلام: ﴿**وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ...**﴾ (الأعراف: ١٤٥) ولم يقل كلّ شيء، وقال لعيسى عليه السلام: ﴿**وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ...**﴾ (الزخرف: ٦٣) ولم يقل كلّ شيء. وقال لصاحبكم أمير المؤمنين عليه السلام: ﴿**قُلْ كَفَى بِاللَّهِ**

شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ...﴾ (الرعد: ٤٣)، **وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾** (الأنعام: ٥٩)، **وقال: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾** (يس: ١٢)، **وعلم هذا الكتاب عنده**[١].

وأمّا التفاضل بين أئمّة أهل البيت فقد أثبتوه هم عليهم السلام، فقد روي عن الإمام محمد الباقر عليه السلام في ذيل قوله تعالى: **﴿...قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾** أنّه عليه السلام قد قال: «**إيّانا عنى، وعليّ عليه السلام أوّلنا، وعليّ أفضلنا وخيرنا بعد النبيّ صلى الله عليه وآله**»[٢] ثمّ يأتي بعدهما سيّدا شباب أهل الجنة وبقية أصحاب الكساء: الإمام الحسن والإمام الحسين عليهما السلام، فقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «**أنّ أصحاب الكساء الذين كانوا أكرم الخلق على الله كانوا خمسة...**»[٣]، ثمّ يأتي التفاضل النسبي حيث يرى البعض أفضلية بقيّة الله في أرضه الإمام الحجّة المهديّ ابن الحسن (عجّل الله فرجه الشريف).

---

(١) انظر: الاحتجاج، للعلّامة أبي منصور أحمد بن علي الطبرسي، تحقيق: الشيخ محمّد البهادري والشيخ محمّد هادي به، انتشارات أسوة، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ: ج٢ ص٣٠٢؛ بصائر الدرجات، لمحمّد بن الحسن الصفّار، مؤسّسة الأعلمي، ١٤٠٤هـ، طهران: ج٥ ص٢٢٩، الباب الخامس، رقم ٦.

(٢) بصائر الدرجات، مصدر سابق: ص٢٣٥ .

(٣) ميزان الحكمة، مصدر سابق ج٣ ص١٩٨٤ ح١٣٠١٠ .

(٧)

ورثة الإمام

قد عرفت أنّ مقام الإمامة الإلهيّة هو أرفع المقامات المعرفية، ولا ينال هذا المقام إلّا بعد قطع أشواط كثيرة في السير المعرفي التكاملي، فالنبيّ إبراهيم عليه السلام لم يتبوّأ هذا المقام الأعظم إلّا بعد أن مرّ بأدوار معرفية تحقّقية أُشير إليها بالعبودية والنبوّة والرسالة والخُلّة.

وفي ضوء هذا الترتّب الطولي في الخلافة الإلهيّة[1] تتّضح لنا الضرورة المعرفية في تعيين المرتبة المعرفية للآخذ عنهم والوارث لهم. فإنّ التفاضل المقامي أو المعارفي بين نفس الأئمّة ـ كما أوضحناه آنفاً ـ يحتّم معرفيّاً بأنّ اللاحق منهم مرتبة هو المعنيّ بالأخذ أوّلاً وبالذات عن السابق عليه رتبة ـ لا زماناً ـ إذ ليس للزمان مدخلية في التفاضل المعرفي، وهذا واضح.

وبذلك يتّضح أيضاً لماذا كان الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله بحقيقته الوجودية المجرّدة هو الصادر الأوّل والمفردة الأولى في صحيفة عالم التكوين الإمكاني، فقد اشتملت حقيقته المعرفية معارف التكوين الإمكاني إجمالاً وتفصيلاً، فلا يُتصوّر بعدها وجود مرتبة معرفية إمكانية خارجة عن حيّزه

---

(١) فالخليفة الإلهي يصدق على النبيّ والرسول والإمام مع فارق المرتبة المعرفية التي عليها كلّ خليفة.

المعارفيّ. فهو بحقيقته صلى الله عليه وآله مثّل مركز دائرة المعارف الكونية الإمكانية، وهذا هو معنى كونه صلى الله عليه وآله قطب الرحى أو قطب عالم الإمكان، فلم يحتج إلى من سواه البتّة واحتاج إليه الكلّ في طيّ السجلّ الإمكاني[1].

إذا اتّضح ذلك فإنّه يُعلم من هم الآخذون عن الأئمّة (صلوات الله عليهم أجمعين). لا ريب أنّهم الأقرب فالأقرب إليهم معرفيّاً، ويمكن عنونة الآخذين عن الإمام أوّلاً بالمعصومين، فكلّ معصوم لم يبلغ رتبة الإمامة ـ وهم كثيرون، معلومون وغير معلومين ـ يكون مقصوداً ومعنيّاً بمعرفة الإمام والأخذ عنه من معارفه التحقّقية وراثةً. وقد عرفت أنّ معنى الوراثة في المقام هي الاشتمال على الاستعداد لإيداع الخزائن المعرفية فيه، فبمجرّد توافر ذلك في الآخذ فإنّه يجد نفسه واقفاً على ما يناسب استعداده بعد حصول الإذن من العاطي، فللعاطي أن يمنح وأن يمنع، ﴿**هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ (ص: ٣٩).

هذا بخصوص الأقرب للإمام وهو المعصوم، وأمّا الأقرب فهو الأقرب إلى المعصوم نفسه، وهو المتمثّل بالعرفاء الواقفين بحسبهم على

---

(١) وهذه الحقيقة المعرفية الأعظم إطلاقاً في دائرة التكوين الإمكاني صادقة علي النبيّ صلى الله عليه وآله وعلى نفسه المقدّسة التي مثّلها أمير المؤمنين علي عليه السلام بنصّ القرآن الكريم ﴿**...وأنفسنا وأنفسكم...**﴾ (آل عمران: ٦١)، وبنصّ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، حيث قال: «**أنا وعليّ من شجرة واحدة والناس من أشجار شتى**» كنز العمال للمتّقي الهندي، تحقيق: الشيخ بكري حياني والشيخ صفوت السقّا، مؤسّسة الرسالة، بيروت: ج١١ ص٦٠٨ ح٣٢٩٤٣.

المعارف التحقّقية فهذه الطبقة الثانية هي الأخرى معنيّة بالأخذ عن الإمام ووراثة العلوم الحقّة عنه، ثّم تأتي مرتبة عباد الله الصالحين بدائرتها الأوسع والأشمل حيث يدخل فيها طلاب المعارف الإلهيّة الحقّة الذين زكت نفوسهم وطهرت قلوبهم وعملوا بما علموا، فمن أدرك منهم إمام زمانه عياناً شملتْه العناية مباشرة ومن لم يدرك إمام زمانه عياناً ـ كما هو الحال في زمان الغيبة ـ فإنّه تشمله العناية أيضاً ولكن بالواسطة عادة، ولعلّ ذلك يحصل بوسائط عديدة وفقاً لمقتضيات الغيبة ومستلزماتها.

وينبغي أن يعلم أنّ من جملة مراسم المعارف التحقّقية بالنسبة للآخذين الأمانة وحفظ السرّ، والمراد من حفظ السرّ ليس كتمه وإنّما إيصاله إلى أهله، وأمّا البوح به جهاراً فذلك يعدّ من رعونة السالك في الطريق، وهذه الرعونة في إذاعة السرّ تارةً تقع سهواً فيلزم منها الحجب المؤقّت، وتارةً تقع عمداً فيلزم منها الحجب الدائم، إلّا من شُفع له ولكن بعد حين.

وهذه الإذاعة العلنية عمداً تقع عادة في المعارف الحقّة من قبل السلّاك القاصرين، وأمّا الكاملين فيقع ذلك منهم سهواً، وأمّا المعصوم مطلقاً فلا يقع منه ذلك البتّة.

(٨)

عود على بدء

كنّا قد وقفنا في تمهيد طريقية الإمام إلى معرفة الله تعالى على مراتب معرفتنا بالإمام عليه السلام، حيث قلنا: إنّها إمّا أن تكون معرفة صورية ساذجة أو معرفة صورية تحقيقية أو معرفة تصديقية تحقّقية، وقد عرفت هنالك أنّ المعرفة الصورية الساذجة لا تمثّل الحدّ الأدنى من واجب معرفتنا بالإمام، بخلاف المعرفة الصورية التحقيقية فإنّها توفّر ذلك، وأمّا المعرفة التحقّقية فإنّها المعرفة الحقّة التي يضمن معها معرفة الله الحقّة. فالمعرفة الثانية والثالثة تقيان المكلَّف من الميتة الجاهلية التي حذَّر منها رسول الله صلى الله عليه وآله.

إنّ معرفة الإمام عليه السلام بأبعاده السالفة الذكر (التشريعي، والتكويني، والسياسي، والمعرفي) تمكّننا من الطريقية في معرفة الإمام إلى الله تعالى، ولكنّ نوع المعرفة التي تنتهي بها هذه الطريقية يتوقّف على نوع معرفتنا بالإمام، فإن كانت معرفتنا بالإمام وبأبعاده المتقدّمة صورية تحقيقية فإنّ معرفتنا بالله تعالى سوف تكون كذلك لأنّها انعكاس طبيعي للطريق المؤدّي إليها، وإن كانت معرفتنا للإمام بأبعاده المتقدّمة تصديقية تحقّقية فمعرفتنا بالله تعالى ستكون كذلك أيضاً.

وعليه فمن أراد أن يعرف الله تعالى معرفة حقّة بواسطة الإمام عليه السلام لابدّ له أن تكون معرفته بالإمام تحقّقية لا تحقيقية فحسب.

إنّ الوقوف على كمالات الإمام على نحو التحقّق هي بنفسها معرفة بالله تعالى تحقّقاً، أسماءً وصفاتٍ لا ذاتاً، فالإمام بمقامه الأعلائي هذا يكون متحقّقاً بصفات الله تعالى، بمعنى أنّه بنفسه صار مظهراً من مظاهر الله تعالى في أسمائه وصفاته، فيكون الوقوف عليه وقوفاً على أسماء الله وصفاته جلّت قدرته.

وحيث إنّ مقام الإمامة يعني انطواء صاحب المقام على أعلى مرتبة معرفية إمكانية، فإن طريقيّته إلى معرفة الله تعالى سوف توفّر أجلّ المراتب وأرفعها. ومن ثمّ سوف تتحدّد مراتب معرفتنا بالله تعالى بواسطة الإمام في ضوء مراتب معرفتنا بالإمام عليه السلام، فإنّ معرفة الإمام تحقّقاً ذات مراتب عديدة، وهكذا في معرفتنا به تحقيقاً فهي الأخرى ذات مراتب عديدة.

من هنا سوف يتّضح لنا التمايز المعرفي الواقع بين أصحاب الأئمّة عليهم السلام والذي يبرّر لنا اتّخاذ بعضهم حفظةً للأسرار، واتّخاذ بعضهم نقلةً للحديث، واتّخاذ بعضٍ لجميع هذه المهامّ، وهكذا. فإنّ مناط تحديد مواقعهم هو المرتبة المعرفية التي هم عليها، وهكذا يكون الحال بالنسبة إلينا، ففي ضوء مراتبنا المعرفية تكون معرفتنا بهم، وفي ضوء معرفتنا بهم تكون معرفتنا بالله تعالى.

جدير بالذكر: أنّ معرفة الإمام عليه السلام هي محور لجميع المعارف، وطريقيّته إلى الله تعالى هي المحور لجميع الطرق الأخرى السابقة.

بعبارة أخرى: لا يمكن وقوع المعرفة الحقّة بالله تعالى والحصول عليها إلّا بالانفتاح على معرفة الإمام. فمن عرف الله عن طريق العود إلى فطرته السليمة

فسيكون بعوده التحقّقي ذلك عارفاً بإمام زمانه أوّلاً ثمّ عارفاً بالله تعالى ثانياً، ومن عرف الله عن طريق أسمائه الحسنى فسوف يقف على المظاهر العليا لأسمائه تعالى والتي تتمثّل بالإمام، وهكذا لمن أراد معرفة الله تعالى بواسطة الآيات الأنفسية والآفاقية فإنّه سيقف على أعظم آياته تعالى والتي تتمثّل بالإمام، وقد ورد عن أمير المؤمنين علي عليه السلام: «**ما له من آية أكبر منّي**»[1].

وهكذا الحال بالنسبة إلى طريقية القرآن الكريم فإنّه لابدّ للتحقّق به من الوقوف على القرآن الناطق وهو الإمام عليه السلام.

فالإمام محور لجميع المعارف، ومركز لجميع طرق المعرفة، وبذلك نفهم قول الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «**بنا عُرف الله، وبنا عُبد الله، نحن الأدلّاء على الله، ولولانا ما عُبد الله**»[2].

فإذا كانت معرفة الله تعالى تبدأ بهم، فإنّ عبادة الله تعالى لا تكون إلّا بهم؛ لما عرفت من أنّ العبادة فرع معرفة المعبود. وهذا واضح.

وقد أكّد هذا المعنى الدقيق ـ وهو انحصار الواسطة بهم في معرفة الله تعالى ـ الإمام محمّد الباقر عليه السلام حيث يقول: «**نحن الأعراف الذين لا يُعرف الله إلّا بسبب معرفتنا...**»[3].

فهم عليهم السلام محالّ معرفة الله تعالى، وقد ورد في إحدى زيارات الإمام

---

(١) تفسير القمّي، لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمّي، مؤسّسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، قم: ج١ ص٣٠٩.

(٢) التوحيد، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه، تحقيق: السيّد هاشم الحسيني، نشر جماعة المدرّسين، قم: ص١٥٢ ح٩.

(٣) ميزان الحكمة، مصدر سابق: ج١ ص٤٣٧ ح٢٦٥٦.

الحسين عليه السلام: «**السلام على الذين من والاهم فقد والى الله، ومن عاداهم فقد عادى الله، ومن عرفهم فقد عرف الله، ومن جهلهم فقد جهل الله...**»[١].

تتمّة

قال الله تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ (التوبة: ٧٢).

إنّ جنّة الخلد والمساكن الطيّبة في جنّات عدن متاع عظيم ومنازل رفيعة ولكنّها أدنى مرتبة من جنّة الرضوان، ولذا وصف الله سبحانه وتعالى الرضوان بأنّه أكبر، أي: أكبر من جنّات عدن ومساكنها الطيّبة، والأكبريّة في المقام ليست أكبريّة مكان أو متاع وإنّما أكبريّة مرتبة ومنزلة. فالرضوان هو المقام الأرفع من مجموع مقامات الجنّة ومنازلها، بل هو روح الجنّة وقوامها، فمجموع الجنان بمثابة الجسد من الإنسان، وجنّة الرضوان بمثابة الروح منه، فهي روح الجنان وخلاصة الآخرة.

والذي نفهمه من الرضوان هو حصول المعرفة بالله تعالى، أي: إنّ الله تعالى يُعرّفهم نفسه، فذلك هو الرضوان الأكبر والأعظم والأجلّ من أيّ عطاء آخر، وإن كان العطاء الآخر أبديّاً وغير مجذوذ.

ولذا فمن قصد جنانه وساعده عمله على ذلك، نال ذلك الجزاء الأوفر من كلّ متاع الدنيا، وأمّا من قصد رضوانه ـ أي: معرفته الحقّة ـ دلّه

---

(١) فروع الكافي، مصدر سابق: ج٤ ص٥٧٨ ح٢.

سبحانه على سُبل السلام وأخرجه من الظلمات إلى النور، ومن الضلالة إلى الهداية.

قال تعالى: ﴿**يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾ (المائدة: ١٦)، فإذا كان رضوان الله سبحانه وتعالى هو معرفته الحقّة فإنّ سبل السلام هي طرق معرفته، من اتّبع سبل السلام المعرفيّة وصولاً إلى رضوانه ـ معرفته ـ فإنّه يكون قد خرج برضوان الله الأكبر، لا غير، من الظلمات برمّتها إلى النور برمّته، ليقف بوجوده الحقّي على الصراط المستقيم، بل سيكون الواقف نفسه وجهاً من وجوه الصراط المستقيم.

وقد عرفت أنّ سبل السلام أو طرق معرفة الله سبحانه كثيرة لا تعدّ ولا تحصى، وهي كما قيل: بعدد أنفاس الخلائق، وأنّ معرفة الإمام يمثّل أبرز الطرق المعرفيّة إلى الله تعالى.

ولعلّنا لا نجانب الحقّ إذا ما قلنا: إنّ جميع الطرق الأُخرى، المعلنة والمحتملة، وإن اختلفت عناوينها وجملة من خصوصيّاتها إلّا أنّها ترجع إلى طريق واحد لا غير وهو طريق الإمام؛ فهو الحقيقة الكبرويّة والشجرة الأوحديّة والصادر الأوّل الذي ينحدر عنه السيل ولا يرقى إليه الطير.

فالآية المتقدّمة آنفاً تصرّح بأنّ من اتّبع رضوان الله سبحانه فسوف يهديه إلى سبل السلام، ثمّ تقول بعد ذلك ويهديه إلى صراط مستقيم، فهنالك سبل السلام وصراط مستقيم، ويمكن القول: إنّ سبل السلام هي طرق معرفة الله سبحانه، وإنّ هذه السبل تعود أو تتوقّف على سبيل

واحد وهو الإمام، فهو محور طرق معرفة الله تعالى، فالآية تبدأ بالسبل وتنتهي بالصراط المستقيم، وهذا ما نريد الوصول إليه، فإنّ من سلك أيّ طريق معرفيّ من طرق وسبل السلام لابدّ أن ينتهي إلى محور ومركز معرفته الحقّة وهو الإمام، وهكذا في الآية فإنّ من سلك سبل السلام سوف ينتهي إلى الصراط المستقيم، وقد وردت روايات كثيرة في إثبات هذا المعنى، وهو كون الإمام هو الصراط المستقيم.

سئل الإمام الباقر عليه السلام عن الآية فقال: «**طريق الإمامة فاتّبعوه**»[1]، وعن أبي حمزة الثمالي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: سألته عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ**﴾ (الأنعام: ١٥٣)، قال: «**هو والله عليّ، هو والله الميزان والصراط**»[2].

فهم عليهم السلام السبيل والصراط، وهم الأئمّة الذين أوجب الله تعالى علينا اتّباعهم وطاعتهم، فالإمامة مقامهم الذي اختصّهم الله تعالى به من سائر أبناء الأمّة، بعدما علم منهم الوفاء بما اشترطه عليهم.

اللّهم اهدنا سبل السلام وأتمم علينا نعمة التمسّك بسبيلك الحقّ وصراطك المستقيم محمّد المصطفى وعلي المرتضى وآلهما الأطيبين الأطهرين، وعرّفنا بهم في الدنيا والآخرة، فإنّهم حجّتك على خلقك أجمعين.

«**اللّهُمَّ عرّفني حجّتك فإنّك إن لم تعرّفني حجّتك ضللت عن ديني**»[3].

---

(١) بحار الأنوار، مصدر سابق: ج٢٤ ص١٦ ح٢٥.

(٢) تفسير نور الثقلين، للشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي، تحقيق: السيّد هاشم الرسولي، المطبعة العلمية، قم: ج١ ص٧٧٨ ح٣٤٦.

(٣) أصول الكافي، مصدر سابق: ج١ ص٣٣٧ ح٥.

الفصل الثاني

أئمّة أهل البيت عليهم السلام والعلم بالغيب

١. الغيب والشهادة لغةً واصطلاحاً والنسبة بينهما
٢. الجمع بين الآيات النافية والآيات المثبتة لعلم الغيب لغير الله
٣. أدلّة على علم أئمّة أهل البيت بالغيب
٤. مناقشة الأدلّة الدالّة على عدم علم الغيب لغير الله
٥. علم أهل البيت بالغيب وإشكالية الإلقاء بالتهلكة
٦. البعد المعرفي في الإمام
٧. ورثة الإمام
٨. عود على بدء

(١)

الغيب والشهادة لغةً واصطلاحاً والنسبة بينهما

لا يختلف معنى الغيب والشهادة في الاصطلاح القرآني والروائي عمّا هو في المفاهيم اللغويّة. قال الراغب الأصفهاني: «الغيب مصدر غابت الشمس وغيرها إذا استترت عن العين، يُقال غاب عنّي كذا، قال تعالى: ﴿أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ (النمل: ٢٠)، واستعمل في كلّ غائب عن الحاسّة وعمّا يغيب عن علم الإنسان بمعنى الغائب»[١]. وقال ابن منظور: «الغيب: كلّ ما غاب عنك»[٢].

ولا فرق بين أن يكون الغائب عن المشاعر والحواسّ ماضياً أو في الحال أو الاستقبال، ويدلّ على الأوّل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران: ٤٤)، الوارد في قصّة زكريا ومريم عليهما السلام، وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (البقرة: ٣)، وقوله: ﴿لَوْ كَانُوا

---

(١) المفردات في غريب القرآن، تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهاني: ٥٠٢ هـ، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، تحقيق وضبط: محمّد سيّد كيلاني: ص٣٣٦، مادّة: غيب.

(٢) لسان العرب للعلّامة ابن منظور، ٦٣٠ ـ ٧١١ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، نسّقه وعلّق عليه ووضع فهارسه: علي شيري، الطبعة الأولى، ١٩٨٨: ج١٠ ص١٥١، مادّة: غيب.

يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ (سبأ: ١٤) وقوله حكايةً عن إخوة يوسف: ﴿**وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ**﴾ (يوسف: ٨١). وأمّا الثالث فهو المتيقّن من الغيب.

وأمّا الشهادة فهو الحضور؛ قال الراغب: «الشهادة هي الحضور مقترناً بالمشاهدة، سواء بالعين الظاهرة أو بعين البصيرة»[١].

وبنفس هذا المعنى جاء في النصّ القرآني كقوله تعالى: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ**﴾ (الرعد: ٩).

قال الآلوسي: «**عالم الغيب**: أي الغائب عن الحسّ، **والشهادة**: أي الحاضر له»[٢]. وقال الطباطبائي: «الغيب خلاف الشهادة، وينطبق على ما لا يقع عليه الحسّ»[٣].

فما قيل من اختصاص الغيب بما لم يكن وسيكون ضعيف، والاستدلال عليه بما ورد «عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ**﴾: **الغيب ما لم يكن، والشهادة ما قد كان**»[٤] لا يدلّ على الاختصاص بل على الاستعمال.

---

(١) المفردات في غريب القرآن، مصدر سابق: ص٢٦٧، مادّة: شهد.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلّامة الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، دار الطباعة المنيريّة: ج٣ ص١١٠.

(٣) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ١٣٩٣: ج١ ص٤٥.

(٤) البرهان في تفسير القرآن، العلّامة المحدّث السيّد هاشم البحراني، حقّقه وعلّق عليه: لجنة من العلماء والمحقّقين الأخصائيّين. منشورات: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩: ج٤ ص٢٥٤.

الغيب والشهادة أمران إضافيّان

إنّ الغيب والشهادة من المعاني الإضافيّة، فإنّ الشيء الواحد قد يكون غيباً بالنسبة إلى شيء لأنّه خارج عن دائرة رؤيته ومعرفته، ويكون نفس ذلك الشيء شهادة لآخر لأنّه مشهودٌ له. ومردّ ذلك إلى كون الأشياء لها حدود لا تنفكّ عنها، فما كان خارجاً عن حدّ الشيء لا يكون مشهوداً له فيكون غيباً بالنسبة إليه، وما كان داخلاً في حدّ الشيء فهو شهادة بالنسبة إليه ومشهودٌ له.

وذلك من قبيل ما يجري في فكر الإنسان، فهو شهادة بالنسبة لذلك الإنسان وغيب لآخر، ومن قبيل عالم البرزخ فهو غيب بالنسبة للإنسان الذي يعيش في دار الدُّنيا وشهادة لمن انتقل من هذه النشأة إلى نشأة البرزخ. كذلك علم الله تعالى بذاته فهو شهادة بالنسبة إليه تعالى وغيب بالنسبة لباقي مخلوقاته.

إذن الغيب والشهادة من المعاني الإضافيّة النسبيّة بقياس الأشياء بعضها إلى بعض.

ومن أهمّ النتائج المترتّبة على هذه الحقيقة، أنّه لا يوجد هناك شيء يكون غيباً بالنسبة له تعالى، وذلك لأنّه بعدما ثبت في أبحاث التوحيد أنّ الله تعالى عالم بكلّ شيء ومحيط بكلّ شيء، لا يشذّ عن علمه شيء من الأشياء، فلا يقع شيءٌ خارج علمه، فعلى هذا فلا معنى لأن يكون شيء من الأشياء غيباً بالنسبة إليه تعالى، فكلّ ما هو موجود فهو داخل في دائرة إحاطته وإن فرض أنّ ذلك الشيء غيب بالنسبة إلى غيره؛ قال تعالى: ﴿أَلا

﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾ (فصّلت: ٥٤)، وقال: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٣١)، وقال: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (النساء: ١٧٦)، وقال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (الأنعام: ١٠١).

وبحسب الاصطلاح المنطقي لا يتّصف الحقّ تعالى بأنّه عالم الغيب؛ لأنّه لا يوجد بالنسبة إليه غيب أصلاً، فيكون نفي العلم بالغيب عنه من باب السالبة بانتفاء الموضوع، لذا نقل الآلوسي عن البعض أنّه قال: «إنّه سبحانه لا يعلم الغيب على معنى أن لا غيب بالنسبة إليه جلّ شأنه»[١].

من هنا قد يُقال: إذن ما معنى إطلاق القرآن عليه تعالى بأنّه «عالم الغيب» وأنّه تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ (سبأ: ٤٨)؟ والجواب: أنّ ذلك ليس وصفاً بحال نفس الموصوف، بل هو وصف بحال متعلّق الموصوف، بمعنى أنّ شيئاً ما إذا كان غيباً بالنسبة إلى بعض مخلوقاته وغير مشهود له، فهو معلوم له تعالى بنحو الشهادة والحضور، وعليه فكلّ شيء سواء كان غيباً أو شهادةً بالنسبة إلى مخلوقاته فهو شهادة بالنسبة إليه تعالى، قال في الميزان: «فيصير معنى قوله ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ أنّ الذي يمكن أن يعلم به أرباب العلم وهو الذي لا يخرج عن حدّ وجودهم والذي لا يمكن أن يعلموا به لكونه غيباً خارجاً عن حدّ وجودهم، هما معاً معلومان مشهودان له تعالى لإحاطته بكلّ شيء»[٢].

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مصدر سابق: ج١٣ ص١١٠.
(٢) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج١١ ص٣٠٧.

(٢)

الجمع بين الآيات النافية والآيات المثبتة لعلم الغيب لغير الله

دلّت مجموعة من الآيات على انحصار علم الغيب بالله تعالى؛ منها:

• قوله تعالى: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥).

• وقوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ (الأنعام: ٥٩).

• وقوله: ﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ (يونس: ٢٠).

فهذه الآيات ظاهرة في أنّ علم الغيب منحصر به تعالى؛ قال الرازي: «إنّ قوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ يفيد الحصر، أي عنده لا عند غيره»[1].

وقال الطباطبائي: «وكيف كان فقوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ مسوق لبيان انحصار العلم بالغيب فيه تعالى؛ إمّا لأنّ خزائن الغيب لا يعلمها إلّا الله، وإمّا لأنّ مفاتيح الغيب لا يعلمها غيره تعالى، فلا سبيل لغيره إلى تلك الخزائن، إذ لا علم له بمفاتيحها التي يتوصّل بها

(١) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدِّين محمّد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي، (٥٤٤ ـ ٦٠٤هـ) منشورات: محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ: ج١٣ ص١٠.

إلى فتحها والتصرّف فيها»[١].

في مقابل هذه النصوص هناك نصوص قرآنية أخرى أثبتت أنّ بعض عباده مستثنى من ذلك:

• قال تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ (آل عمران: ١٧٩)، وهي واضحة الدلالة على أنّ بعض عباده يطلعهم الله على الغيب. وفي التعبير بالاجتباء إشارة إلى أنّ الوقوف على أسرار الغيب منصبٌ جليل تتقاصر عنه الهمم ولا يؤتيه الله إلّا لمن اصطفاه من عباده.

قال المراغي في ذيل هذه الآية: «أي لم يكن من شأنه تعالى أن يطلع عامّة الناس على الغيب، إذ لو فعل ذلك لأخرج الإنسان من طبيعته، فإنّه تعالى خلقه يحصّل رغائبه ويدفع المكاره عنه بالعمل الكسبي الذي تهدي إليه الفطرة وترشد إليه النبوّة.

ولكن يختار من رسله من يشاء فيطلعه على ما في قلوب المنافقين من كفر ونفاق وعلى ما ظهر من أقوال وأفعال»[٢].

وقال الآلوسي: «إنّ حاصل المعنى: ليس لكم رتبة الاطّلاع على الغيب وإنّما لكم رتبة العلم الاستدلالي الحاصل من نصب العلامات

---

(١) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج٧ ص١٢٥.

(٢) تفسير المراغي، تأليف: أحمد مصطفى المراغي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ: ج٢ ص٨٢.

والأدلّة، والله تعالى سيمنحكم بذلك فلا تطمعوا في غيره، فإنّ رتبة الاطّلاع على الغيب لمن شاء من رسله، وأين أنتم من أولئك المصطفين الأخيار؟!

ونقل الواحدي عن السدي «أنّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال: **عُرضت عليَّ أمّتي في صورها كما عُرضت على آدم وأعلمت من يؤمن بي ومن يكفر**. فبلغ ذلك المنافقين فاستهزءوا وقالوا: يزعم محمّد أنّه يعلم من يؤمن به ومن يكفر، ونحن معه ولا يعرفنا، فأنزل الله تعالى هذه الآية»[١].

وقال الطباطبائي: «لمّا أمكن أن يتوهّم أنّ هناك طريقاً آخر إلى تمييز الخبيث من الطيّب، وهو أن يطلعهم على الخبثاء حتّى يتميّزوا منهم، فلا يقاسوا جميع هذه المحن والبلايا التي يقاسونها بسبب اختلاط المنافقين والذين في قلوبهم مرض بهم، فدفع هذا الوهم بأنّ علم الغيب بما استأثر الله به نفسه فلا يطلع عليه أحداً إلّا من اجتبى من رسله، فإنّه ربما أطلعه عليه بالوحي»[٢].

• وقال تعالى: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ**﴾ (الجن: ٢٦، ٢٧).

قال القرطبي: «لمّا تمدّح سبحانه بعلم الغيب واستأثر به دون خلقه، كان فيه دليل على أنّه لا يعلم الغيب أحدٌ سواه، ثمّ استثنى من ارتضاه من الرُّسل، فأودعهم ما شاء من غيبه بطريق الوحي إليهم، وجعله معجزة

---

(١) روح المعاني، مصدر سابق: ج٤ ص١٣٧.

(٢) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج٤ ص٧٩.

لهم ودلالة صادقة على نبوّتهم»[١].

وقال ابن عاشور التونسي: «وإضافة صفة عالم إلى الغيب تفيد العلم بكلّ الحقائق المغيّبة سواء كانت ماهيّات أو أفراداً، فيشمل المعنى المصدري للغيب مثل علم الله بذاته وصفاته، ويشمل الأمور الغائبة بذاتها مثل الملائكة والجنّ، ويشمل الذرّات المغيّبة عن علم الناس مثل الوقائع المستقبلة التي يخبر عنها أو التي لا يخبر عنها، فإيثار المصدر هنا لأنّه أشمل لإحاطة علم الله بجميع ذلك.

وفرّع على معنى تخصيص الله تعالى بعلم الغيب جملة ﴿**فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً**﴾ ومعناها: لا يطلع ولا ينبي به، وهو أقوى من «يطلع» لأنّ «يظهر» جاء من الظهور وهو المشاهدة ولتضمينه معنى «يطلع» عدّي بحرف «على». ووقوع الفعل في حيّز النفي يفيد العموم، وكذلك وقوع مفعوله وهو نكرة في حيّزه يفيد العموم.

واستثنى من هذا النفي من ارتضاه ليطلعه على بعض الغيب أي على غيب أراد الله إظهاره من الوحي فإنّه من غيب الله، وكذلك ما أراد الله أن يؤيّد به رسوله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم من إخبار بما سيحدث أو إطّلاع على ضمائر بعض الناس. فقوله «ارتضى» مستثنى من عموم «أحداً» والتقدير: إلّا أحداً ارتضاه أي اختاره للاطّلاع على شيء من الغيب لحكمة أرادها الله تعالى.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي، المتوفّى ٦٧١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٧: ج١٩ ص٢٨.

والمراد بهذا الاطّلاع المحقّق المفيدُ علماً كعلم المشاهدة، فلا تشمل الآية ما قد يحصل لبعض الصالحين من شرح الصدر بالرؤيا الصادقة»[١].

من هنا ذكر القرآن الكريم عدداً من الموارد التي أخبر فيها الأنبياء وغيرهم عن الموارد المستقبليّة.

• قال تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ (الروم: ٢ ـ ٤).

اتّفقت كلمة المفسّرين على أنّ هذه الآيات نزلت في أعقاب الحرب التي دارت بين الروم والفرس، وهما الدولتان اللتان كانتا تسيطران على العالم القديم، وكانتا تتنازعان السيادة على بلاد الشام وغيرها، حيث أخبرت عن أمر غيبيّ يقع في المستقبل القريب.

قال الزحيلي في تفسيره: «وهذا إخبار بالغيب عن أمر في المستقبل وأيّده الواقع، وقد نزلت الآيات حين غلب سابور ملك الفرس على بلاد الشام وما والاها من بلاد الجزيرة وأقاصي بلاد الروم، فاضطرّ هرقل ملك الروم حتّى ألجأه إلى القسطنطينيّة وحاصره فيها مدّة طويلة، ثمّ عادت الدولة لهرقل.

فبعد نزول سورة الروم سنة ٦٢٢م ببضع سنين (في سنة ٦٢٧م) أحرز هرقل أوّل نصر حاسم للروم على الفرس في نينوى على نهر دجلة،

---

(١) التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، تأليف: سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمّد الطاهر ابن عاشور، طبعة جديدة منقّحة ومصحّحة، مؤسّسة التاريخ، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م: ج٢٩ ص٢٣٠.

وانسحب الفرس لذلك من حصارهم للقسطنطينيّة، ولقي كسرى ابرويز مصرعه سنة ٦٢٨م على يد ولده»[١].

• وقال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحاً قَرِيباً﴾ (الفتح: ٢٧)، فقد أخبر رسول الله ﷺ المسلمين بأنّهم سوف يفتحون مكّة في المستقبل وقد وقع ذلك فعلاً، ومن الواضح أنّ ذلك إخبار عن الغيب أطلع الله تعالى نبيّه ﷺ من خلال الرؤيا.

• وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ (القصص: ٨٥). أشارت الآية إلى أنّ الذي «فرض عليك القرآن لتقرأه على الناس وتبلّغه ولتعملوا به، سيردّك ويصيّرك إلى محلّ لكون هذه الصيرورة منك إليه عوداً ويكون هو معاداً لك. ومن المعلوم أنّه ﷺ كان بمكّة على ما فيها من الشدّة والفتنة، ثمّ هاجر منها ثمّ عاد إليها فاتحاً مظفّراً وثبتت قواعد دينه واستحكمت أركان دولته»[٢]. ومن الواضح أنّ ذلك إخبار عن الغيب وقد وقع كما أخبر.

• كذا ما ورد في شأن النبيّ عيسى؛ قال تعالى على لسانه: ﴿وَأُنَبِّئُكُمْ

---

(١) التفسير المبين في العقيدة والشريعة والمنهج، الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه في جامعة دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ: ج٢١ ص٤٩.

(٢) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج١٦ ص٨٧.

﴿بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ (آل عمران: ٤٩)، فإخباره عليه السلام ما يدّخرون في بيوتهم وما يأكلون من أوضح مصاديق الإخبار عن الغيب.

• وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلا تَخَافِي وَلا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (القصص: ٧)، حيث دلّت على اطّلاع أمّ موسى على الغيب، وليست هي من الأنبياء والأوصياء.

كما تحدّث القرآن الكريم في آيات كثيرة عن قصص الأنبياء السابقين وأخبار أممهم، وهو من أوضح مصاديق الإخبار بالغيب.

• قال تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ (هود: ٤٩).

• وقوله بعد قصّة يوسف: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ (يوسف: ١٠٢).

• وقوله تعالى في قصّة مريم: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ (آل عمران: ٤٤).

تحصّل ممّا سبق أنّ الآيات القرآنيّة تبيّن من جهة اختصاص العلم بالغيب بالله عزّ اسمه كما في الصنف الأوّل، لكنّها من جهة أخرى تعمّمها لغيره تعالى كما في الصنف الثاني. من هنا يطرح هذا التساؤل: كيف يمكن الجمع بين هذين الصنفين من الآيات؟

وقد ذُكرت في كلمات الأعلام معالجتان لذلك:

المعالجة الأولى: بالذات وبالغير

أن يقال إنّ الآيات الدالّة على انحصار علم الغيب بالله تعالى غايتها الدلالة على أنّ علم الغيب منحصر به تعالى بنحو الاستقلال وبالذات، بمعنى أنّه ليس محتاجاً فيه إلى غيره أبداً، وذلك لأنّ الله تعالى واجب الوجود بالذات وغنيٌّ عمّا سواه، وعليه فهو مصدر ومنبع كلّ الكمالات ومنها علمه تعالى بكلّ شيء، وهذا المعنى لا يشاركه فيه أحد؛ لوحدة واجب الوجود بالذات. ومن الواضح أنّ هذا لا يتنافى ولا يتقاطع مع تلك النصوص القرآنيّة التي أثبتت علم الغيب لغيره سبحانه ممّن اجتباهم وارتضاهم من عباده الصالحين، لمصلحة وحكمة تقتضي ذلك، لكن على نحو التبعيّة والتعليم والإفاضة منه سبحانه، لذا قال تعالى حكايةً عن النبيّ صلى الله عليه وآله: ﴿لا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ (الأنعام: ٥٠)، فهو يكشف عن فقره الذاتي، إذ لا يملك من نفسه أيّ شيء، إلّا أنّ ذلك لا ينافي أن يفيض الله تعالى عليه من نعمه ومنها العلم بالغيب، لذا جاء في ذيل الآية: ﴿أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ (الأنعام: ٥٠)، وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (النساء: ١٦٣).

قال الطباطبائي معقّباً على قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾: «استثناء من قوله (أحداً) و(من رسول) بيان لقوله: (من ارتضى)، فيفيد أنّ الله تعالى يظهر رسله على ما شاء من الغيب المختصّ به، فالآية إذا انضمّت إلى الآيات التي تخصّ علم الغيب به تعالى كقوله: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ أفاد ذلك معنى الأصالة والتبعيّة،

فهو تعالى يعلم الغيب لذاته، وغيره يعلمه بتعليم من الله تعالى.

وهذه المعالجة لا تختصّ بمحلّ الكلام، بل يمكن الاستعانة بها في موارد أخرى كثيرة أشار إليها القرآن الكريم من قبيل ما ورد في:

• الإماتة والتوفّي، حيث يصرّح بأنّ الله هو الذي يتوفّى الأنفس حين موتها كقوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ (الزمر: ٤٢) بينما نجده في آيات أخرى ينسب التوفّي إلى غيره: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ (السجدة: ١١)، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ﴾ (الأنعام: ٦١).

• كتابة أعمال العباد، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾ (النساء: ٨١)، بينما قال في موضع آخر إنّ الملائكة مأمورون بكتابة الأعمال: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ (الزخرف: ٨٠).

• الخلق، ففيما يسجّل القرآن بصراحة لا لبسَ فيها: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الرعد: ١٦)، نراه يعود لنسبة الخلق إلى آخرين كما في قوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (المؤمنون: ١٤)، الذي يفيد تعدّد الخالق، أو قوله على لسان عيسى عليه السلام: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٤٩).

• الغنى، فبعد أن أثبت القرآن في آيات كثيرة أنّ الله هو الغنيّ الحميد: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (فاطر: ١٥)،

عاد لنسبة الغنى والإغناء إلى رسوله محمّد ﷺ أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (التوبة: ٧٤).

• الولاية، فمع أنّ الولاية هي حصراً لله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ (الشورى: ٩)، إلّا أنّه مع ذلك أثبت الولاية لرسوله ﷺ وأوصيائه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (المائدة: ٥٥).

• العزّة والقوّة، فبعد أن نصّ القرآن في العزّة بقوله: ﴿فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ (النساء: ١٣٩) عاد ليقول: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (المنافقون: ٨).

• وهكذا في القوّة حيث قال: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ (البقرة: ١٦٥)، عاد ليسجّل: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ (مريم: ١٢) ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ (البقرة: ٦٣) ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠).

• التدبير، ولعلّه يعدّ من أوضح الأمثلة في هذا المجال، حيث نجد أنّ القرآن الكريم من جهة يثبت التدبير لله حصراً لقوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ (يونس: ٣١)، وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ (يونس: ٣)، وقوله: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ (السجدة: ٥)، لكن من جهة أخرى ينسب التدبير إلى الملائكة أيضاً فيقول: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ

﴿أَمْراً﴾ (النازعات: ٥)، حيث أثبت لهم التدبير مطلقاً في هذا العالم.

فإنّه في جميع هذه الموارد ونظائرها، نجد أنّ القرآن ينفي كلّ كمال عن غيره تعالى ويحصره به سبحانه، ثمّ يثبته لغيره بإذنه ومشيّته، ولازم ذلك أنّ جميع الموجودات الإمكانيّة لا تملك ما تملك من هذه الكمالات بنفسها واستقلالها، وإنّما تملكها بتمليك الله إيّاها. ولعلّ هذا معنى ما ورد عن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام عندما سأله عباية بن ربعي عن معنى الاستطاعة قال: «**تملكها بالله الذي يملكها من دونك، فإن ملّككها كان ذلك من عطائه، وإن سلبكها كان ذلك من بلائه، وهو المالك لما ملّكَكَ والقادر على ما عليه أقدرك**»[1].

المعالجة الثانية: الموجبة الكلّية والموجبة الجزئيّة

إنّ الآيات الدالّة على انحصار علم الغيب بالله تعالى، إنّما ترمي الإشارة إلى أمر بالغ الأهمّية على صعيد المعارف التوحيديّة، وهو استحالة اطّلاع غير الله تعالى من المخلوقات على علم الغيب بشكل مطلق وشامل لكلّ موارده؛ إذ لا يمكن لأيٍّ من الموجودات الإمكانيّة مهما بلغت درجة وسعة كمالها الوجودي ـ ولو كان الصادر الأوّل ـ أن يطّلع على العلم الإلهي في مقام الذات الذي لا حدّ ولا نهاية له[2]؛ لعدم قابليّة إحاطة

(١) تحف العقول عن آل الرسول، الشيخ الثقة الجليل الأقدم أبو محمّد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ: ص٢١٣.

(٢) ينظر التوحيد، بحوث في مراتبه ومعطياته، تقريراً لدروس السيّد كمال الحيدري،

المتناهي باللامتناهي.

وفي ضوء ذلك فالآيات القرآنيّة الدالّة على انحصار علم الغيب بالله تعالى تشير إلى هذه الحقيقة، وهي أنّ علم الغيب بنحو مطلق وشامل لكلّ موارد علم الغيب ـ بما فيها العلم بالذات الإلهيّة ـ منحصر به سبحانه، ولا يمكن لأيّ موجود آخر الاطّلاع على كلّ موارد العلم بالغيب، وهذا لا ينافي إفاضته تعالى بعض علومه الغيبيّة لعباده الصالحين لمصلحة وحكمة تقتضي ذلك.

وبلغة الاصطلاح المنطقي: إنّ الآيات التي تثبت انحصار علم الغيب بالله تعالى إنّما تثبت ذلك بنحو الموجبة الكلّية، وأنّه لا أحد له علمٌ بذلك، وهذا الحصر لا ينتقض بما ذكره القرآن لبعض عباده لأنّه علم بنحو الموجبة الجزئيّة.

إذن: الآيات تنفي علم الغيب المطلق لا مطلق الغيب، وبذلك يظهر أنّه لا تنافي بين الأدلّة الدالّة على انحصار علم الغيب به تعالى وبين غيرها من الأدلّة التي تثبت علم الغيب للأنبياء والأوصياء.

ولعلّ من أقوى الشواهد التي بيّنت هذه الحقيقة ما ورد في قوله تعالى: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً**﴾ (الجن: ٢٦)، فالآية واضحة الدلالة أنّ كلّ غيبه لا يطّلع عليه أحد من عباده، فهي بصدد نفي أن يحصل لأحد من عباده المرسلين علمٌ بالغيب بنحو الموجبة الكلّية.

قال الطباطبائي: «والمعنى هو عالم كلّ غيب علماً يختصّ به فلا يطلع على الغيب ـ وهو مختصّ به ـ أحداً من الناس، فالمفاد سلب كلّي، وإن أصرَّ بعضهم على كونه سلباً جزئيّاً. محصّل معناه: لا يظهر على كلّ غيبه أحداً،

بقلم: جواد علي كسّار، دار فراقد، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ: ج١ ص٢١٨.

ويؤيّد ما قلنا ظاهر ما سيأتي من الآيات»[١].

وقال الآلوسي: «إنّ اسم الجنس ـ أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد ـ إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصّصه ببعض ما يصدق عليه، فهو في الظاهر لاستغراق الجنس آخذاً من استقراء كلامهم. والغيب اسم جنس يقع على القليل والكثير بلفظ واحد، ولا يضرّ في ذلك جمعه على غيوب، وكذا المراد «بغيبه» جمع غيوبه، لأنّ اسم الجنس المضاف بمنزلة المعرّف باللام، سيّما إذا كان في الأصل مصدراً.

والمراد بالإظهار المنفيّ الاطّلاع الكامل الذي تنكشف به جلّية الحال على أتمّ وجه كما يرشد إليه حرف الاستعلاء، فالله سبحانه عالم كلّ غيب وحده فلا يطلع على ذلك المختصّ علمه به اطّلاعاً كاملاً أحداً من خلقه ليكون أليَق بالتفرّد وأبعَد عن توهّم مساواة علم خلقه لعلمه سبحانه، وإنّما يُطلع جلّ وعلا ـ إذا أطلع من شاء ـ على بعضه ممّا تقتضيه الحكمة التي هي مدار سائر أفعاله عزّ وجلّ»[٢].

والحاصل: أنّ هذه المعالجة تقوم على أساس أنّه لم يثبت أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله له علمٌ بكلّ غيب، حتّى يكون منافياً للآيات التي أثبتت أنّ علم الغيب بتمامه وكماله منحصر به تعالى، بل قام الدليل على عدمه؛ للنصوص الروائيّة الدالّة على أنّ من العلوم ما هو مكفوف وموقوف عنده تعالى، ولم يخبر به أحداً من خلقه، كما سنقف عليه في البحوث اللاحقة.

---

(١) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج٢٠ ص٥٣.

(٢) روح المعاني، مصدر سابق: ج٢٩ ص٩٦.

(٣)

أدلّة على علم أئمّة أهل البيت بالغيب

هناك عدد من الأدلّة الدالّة على علم أئمّة أهل البيت عليهم السلام بالغيب، منها:

الدليل الأوّل: علم أهل البيت بالكتاب المبين

تبيّن في ما سبق أنّ الكتاب المبين هو المرتبة الغيبيّة والملكوتيّة للقرآن الكريم، وأنّ هذه المرتبة من الكتاب فيها تبيان كلّ شيء كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾ (الأنعام: ٥٩)، وتبيّن أيضاً أنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام يعلمون كلّ ما في الكتاب المبين بالمشاهدة القلبيّة؛ لقوله: ﴿**لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾ (الواقعة: ٧٩)، فيثبت أنّهم عليهم السلام لديهم علم الغيب بكلّ ما يضمّه الكتاب المبين من علوم غيبيّة.

ويمكن صياغة هذا الدليل بشكل منطقي بما يلي:

- إنّ مرتبة الكتاب المبين هي مرتبة ملكوتيّة باطنيّة غيبيّة للقرآن الكريم.
- إنّ هذه المرتبة فيها تبيان كلّ شيء.
- إنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام وقفوا وعلموا بكلّ ما يتضمّن الكتاب المبين من حقائق.

والنتيجة: أنّهم عليهم السلام لديهم علم بكلّ ما يضمّ الكتاب المبين من علوم غيبيّة، وهذا ما أيّدته النصوص الروائيّة الواردة في ذيل هذه الآية.

عن المفضّل بن عمر قال: «دخلت على الصادق عليه السلام ذات يوم، فقال لي: يا مفضّل عرفت محمّداً وعليّاً وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام كنه معرفتهم؟ قلت: يا سيّدي وما كنه معرفتهم؟

قال: **يا مفضّل من عرفهم كنه معرفتهم كان مؤمناً في السنام الأعلى.** قال قلت: عرّفني ذلك يا سيّدي؟

قال عليه السلام: **يا مفضّل تعلم أنّهم علموا ما خلق الله عزّ وجلّ وذرأه وبرأه، وأنّهم كلمة التقوى، وخزّان السماوات والأرضين والجبال والرمال والبحار، وعرفوا كم في السماء نجم ومَلك، ووزن الجبال وكيل ماء البحار وأنهارها وعيونها، وما تسقط من ورقة إلّا علموها، ولا حبّة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلّا في كتاب مبين، وهو في علمهم وقد علموا ذلك**»[1].

الدليل الثاني: أئمّة أهل البيت هم ورثة علم رسول الله

تضافرت النصوص الروائيّة على أنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام وعلى رأسهم إمام المتّقين عليّ أمير المؤمنين عليه السلام هم ورثة علم رسول الله صلى الله عليه وآله، ولمّا كان صلى الله عليه وآله واجداً لأعلى وأكمل مراتب علم الغيب، لكونه أعلم من جميع الأنبياء والمرسلين كما تقدّم، فهم عليهم السلام أيضاً كذلك:

- عن الإمام الرضا عليه السلام في جواب عمرو بن هذّاب حينما نفى عن

---

(١) البرهان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج٦ ص٣٨٧.

الأئمّة عليهم السلام علم الغيب متذرّعاً: بأنّ الغيب لا يعلمه إلّا الله تعالى، قال عليه السلام: «**أوليسَ الله يقول: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ فرسول الله عند الله مرتضى، ونحن ورثة ذلك الرسول الذي أطلعه الله على ما شاء من غيبه، فعلمنا ما كان وما يكون إلى يوم القيامة**»[١].

• عن عبد الله بن جندب أنّه كتب إليه أبو الحسن الرضا عليه السلام: «**أمّا بعد فإنّ محمّداً صلى الله عليه وآله كان أمين الله في أرضه، فلمّا قُبض صلى الله عليه وآله كنّا أهل البيت ورثته، فنحن أُمناء الله في أرضه، عندنا علم المنايا والبلايا وأنساب العرب ومولد الإسلام، وإنّا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق، وإنّ شيعتنا لمكتوبون بأسمائهم وأسماء آبائهم، أخذ الله علينا وعليهم الميثاق، يردون موردنا ويدخلون مدخلنا، ليس على ملّة الإسلام غيرنا وغيرهم. نحن النجباء ونحن أفراط الأنبياء ونحن أبناء الأوصياء، ونحن المخصوصون في كتاب الله ونحن أولى الناس برسول الله صلى الله عليه وآله**»[٢].

• عن سيف التمّار قال: كنّا مع أبي عبد الله الصادق عليه السلام جماعة من الشيعة في الحجر، فقال: «**وربّ الكعبة ـ ثلاث مرّات ـ لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أنّي أعلمُ منهما، ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لأنّ موسى**

---

(١) بحار الأنوار، مصدر سابق، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣: ج٤٩ ص٧٥، تاريخ الإمام أبي الحسن الرضا، باب وروده البصرة والكوفة، الحديث: ١.

(٢) بصائر الدرجات، مصدر سابق: ج١ ص٢٤٩، باب أنّ الأئمّة ورثوا علم أولي العزم من الرسل، الحديث: ٤٧٢.

والخضر أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما هو كائن إلى يوم القيامة، وأنّ رسول الله أُعطي علم ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، فورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثةً»[١].

• عن ضريس الكناسي قال: كنت عند أبي عبد الله الصادق عليه السلام وعنده أبو بصير، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «**إنّ داود ورث علم الأنبياء، وإنّ سليمان ورث داود، وإنّ محمّداً صلى الله عليه وآله ورث سليمان، وإنّا ورثنا محمّداً صلى الله عليه وآله، وإنّ عندنا صحف إبراهيم وألواح موسى...**»[٢].

الدليل الثالث: نصوص روائيّة متفرّقة

عند الانتقال إلى النصوص الروائيّة نجد توفّر المجاميع الحديثيّة على رصد عشرات الأحاديث الدالّة على علم أهل البيت عليهم السلام بالغيب.

• عن جابر بن يزيد عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**ما من أرض مخصبة ولا مجدبة ولا فئة تضلّ مائة وتهدي مائة إلّا أنا أعلمها، وقد علّمتها أهل بيتي، يعلّم كبيرهم صغيرهم إلى أن تقوم الساعة**»[٣].

• وقال علي أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة له: «**والله لو شئت أن أخبر كلّ**

---

(١) أصول الكافي، مصدر سابق: ج١ ص٢٦٠، كتاب الحجّة، باب الأئمّة يعلمون علم ما كان وما يكون، الحديث: ١.

(٢) المصدر السابق: ج١ ص٢٢٥، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة ورثوا علم النبيّ وجميع الأنبياء، الحديث: ٤.

(٣) بصائر الدرجات: ج٢ ص٦٥، باب في الأئمّة أنّهم يعلمون كلّ أرض مخصبة وكلّ أرض مجدبة، وكلّ فئة تهدي وتضلّ إلى يوم القيامة، الحديث: ١٠٥.

رجل منكم بمخرجه ومولجه وجميع شأنه لفعلت، ولكن أخاف أن تكفروا فيّ برسول الله صلى الله عليه وآله، ألا وأنّي مفضيه إلى الخاصّة ممّن يؤمَن ذلك منه. والذي بعثه بالحقّ، واصطفاه على الخلق، ما أنطق إلّا صادقاً، وقد عهد إليَّ بذلك كلّه، وبمَهلك من يهلك ومنجى من ينجو، ومآل هذا الأمر. وما أبقى شيئاً يمرّ على رأسي إلّا أفرغه في أذني وأفضى به إليَّ»[1].

• وقال في خطبة أخرى: «**أمّا بعد حمد الله والثناء عليه، أيّها الناس: فإنّي فقأت عين الفتنة، ولم يكن ليجترئ عليها أحدٌ غيري بعد أن ماج غيهبها واشتدّ كَلَبُها.**

فاسألوني قبل أن تفقدوني، فوالذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيء في ما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تهدي مئة وتضلّ مئة إلّا أنبأتكم بناعقها وقائدها وسائقها ومُناخ ركابها ومحطّ رحالها، ومن يُقتل من أهلها قتلاً ومن يموت منهم موتاً...»[2].

• وقال أيضاً: «**أما أنّه سيظهر عليكم بعدي رجلٌ رحب البلعوم، مندحق البطن، يأكل ما يجد ويطلب ما لا يجد، فاقتلوه ولن تقتلوه! ألا وإنّه سيأمركم بسبّي والبراءة منّي، فأمّا السبّ فسبّوني فإنّه لي زكاة ولكم نجاة، وأمّا**

---

(١) نهج البلاغة، الإمام علي عليه السلام، ضبط نصّه وابتكر فهارسه العلميّة: الدكتور صبحي الصالح، منشورات دار الهجرة، إيران ـ قم، الخطبة: ١٧٥ في الموعظة وبيان قرباه من رسول الله: ص٢٥٠.

(٢) المصدر السابق: ص١٣٧، الخطبة: ٩٣، وفيها ينبّه أمير المؤمنين على فضله وعلمه ويبيّن فتنة بني أميّة.

البراءة فلا تتبرّؤوا منّي، فإنّي وُلدت على الفطرة وسبقت إلى الإيمان والهجرة»[١].

قال ابن أبي الحديد: «وكثير من الناس يذهب إلى أنّه عليه السلام عنى زياداً، وكثير منهم يقول: إنّه عَنَى الحجّاج، وقال قوم: إنّه عنى المغيرة بن شعبة، والأشبه عندي أنّه عنى معاوية؛ لأنّه كان موصوفاً بالنهم وكثرة الأكل وكان بطيناً». ثمّ قال: «إنّ معاوية أمر الناس بالعراق والشام وغيرهما بسبّ عليٍّ عليه السلام والبراءة منه»[٢].

• وقال عليه السلام في خطبة أخرى: «**أيّها الناس: سلوني قبل أن تفقدوني... فلأنا بطرق السماء أعلم منّي بطرق الأرض، قبل أن تشغر بوجلها فتنةٌ تطأ في خطامها، وتذهب بأحلام قومها**»[٣].

• وقال الإمام الصادق عليه السلام: «**يا مفضّل من زعم أنّ الإمام من آل محمّد يعزب عنه شيء من الأمر المحتوم فقد كفر بما نزل على محمّد، وإنّا لنشهد أعمالكم ولا يخفى علينا شيء من أمركم، وإنّ أعمالكم لتعرض علينا...**»[٤].

• وقال رسول الله صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام: «**إنّ الله أطلعني على ما شاء من غيبه وحياً وتنزيلاً، وأطلعك عليه إلهاماً**»[٥].

---

(١) المصدر السابق: ص٩٢، الخطبة: ٥٧، في صفة رجل مذموم.

(٢) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد (ت: ٦٥٦ هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م: ج٢ ص٤٢.

(٣) نهج البلاغة، مصدر سابق: الخطبة: ١٨٩، في الإيمان ووجوب الهجرة، ص٢٧٩.

(٤) مشارق أنوار اليقين، مصدر سابق: ص١٣٨.

(٥) المصدر السابق: ص٣٤.

• وقال الإمام الصادق عليه السلام: «**والله لقد أُعطينا علم الأوّلين والآخرين**».

فقال له رجل من أصحابه: جعلت فداك أعندكم علم الغيب؟ فقال له عليه السلام: «**ويحك إنّي أعلم ما في أصلاب الرجال وأرحام النساء. ويحكم وسّعوا صدوركم ولتبصر أعينكم ولتع قلوبكم. فنحن حجّة الله تعالى في خلقه ولن يَسَع ذلك إلّا صدر كلّ مؤمن قويّ، قوّته كقوّة جبل تهامة إلّا بإذن الله، والله لو أردت أن أحصي لكم كلّ حصاة لأخبرتكم**»[1].

• عن حريز عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سُئل عليّ عليه السلام عن علم النبيّ صلى الله عليه وآله فقال: **علم النبيّ علم جميع النبيّين، وعلم ما كان وعلم ما هو كائن إلى قيام الساعة.**

ثمّ قال: **والذي نفسي بيده إنّي لأعلم علم النبيّ صلى الله عليه وآله وعلم ما كان وعلم ما هو كائن في ما بيني وبين قيام الساعة**»[2].

هذا غيضٌ من فيض من الروايات التي تحدّثت عن علم أئمّة أهل البيت بالأمور الغيبيّة، وهي كثيرة جدّاً لا يمكن إحصاؤها في هذه الدراسة، لكن نحاول الإشارة إلى بعض عناوينها العامّة بنحو الإجمال، على أمل أن نفصّل الحديث عنها في دراسة أخرى، إن شاء الله تعالى.

• إنّهم عليهم السلام لا يحجب عنهم من علم السماء وأخبارها وعلم الأرض شيء.

---

(١) مناقب آل أبي طالب، مصدر سابق: ج٣ ص٣٧٤.

(٢) بصائر الدرجات، مصدر سابق: ج١ ص٢٦٢، باب في علم الأئمّة بما في السماوات والأرض والجنّة والنار، الحديث: ٤٩٣.

- إنّهم عليهم السلام أُعطوا علم ما مضى وما بقي إلى يوم القيامة[١].
- إنّهم عليهم السلام عندهم الكتب التي فيها أسماء الملوك الذين يملكون.
- إنّ عندهم عليهم السلام ديواناً فيه أسماء شيعتهم وأسماء آبائهم[٢].
- عندهم عليهم السلام الصحيفة التي فيها أسماء أهل الجنّة وأهل النار[٣].
- يعرفون عليهم السلام الضمائر وحديث النفس[٤].
- إنّهم عليهم السلام يخبرون شيعتهم بأفعالهم وأفعال غيرهم[٥].
- إنّهم عليهم السلام يعلمون من يأتي إلى أبوابهم من قبل أن يستأذنوا عليهم[٦].

هذا مضافاً إلى علمهم بما يجري عليهم:

١. كإخبارات النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله بقتل الحسين عليه السلام وما يجري عليه، وكذلك إخباراته بما يجري على ابنته الصدِّيقة فاطمة الزهراء عليها السلام من الظلم.

٢. وإخبارات أمير المؤمنين بقتل الحسين وقاتله، وإخباره بقضيّة الخوارج وصاحب الثدية. وإخباره عمّا يجري عليه وليلة شهادته، وكذلك إخباره بقتل ميثم التمّار وصلبه، وغيرها من الإخبارات بالمغيّبات التي لا يمكن عدّها.

٣. إخبار الإمام الحسن عليه السلام عائشة بما فعلته يوم شهادة عليّ عليه السلام.

٤. إخبار الإمام الحسين عليه السلام بقتله وما يجري عليه.

---

(١) المصدر السابق: ج١ ص٢٥٣ ـ ص٢٦٦.
(٢) المصدر السابق: ج١ ص٣٣٧ ـ ص٣٤٧.
(٣) المصدر السابق: ج١ ص٣٧٩ ـ ص٣٨٤.
(٤) المصدر السابق: ج١ ص٤٥٧ ـ ص٤٧٢.
(٥) المصدر السابق: ج١ ص٤٧٣ ـ ص٤٨٨.
(٦) المصدر السابق: ج١ ص٥٠١ ـ ص٥٠٥.

(٤)

مناقشة الأدلّة الدالّة على عدم علم الغيب لغير الله

استدلّ النافون ببعض الآيات القرآنيّة والنصوص الروائيّة، لنفي أنّ غيره تعالى يعلم الغيب.

أمّا الآيات فقد استندوا إلى قوله تعالى حكايةً عن الرسول صلى الله عليه وآله: ﴿**قُلْ لا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ**﴾ (الأنعام: ٥٠)، وقال: ﴿**قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ**﴾ (الأعراف: ١٨٨)، وقال على لسان نوح عليه السلام: ﴿**قُلْ لا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ**﴾ (هود: ٣١).

لكي يتّضح الجواب عن ذلك لابدّ من الإشارة إلى مقدّمة حاصلها:

إنّ المنكرين للنبوّة كانوا يعتقدون بأنّ الإنسان إذا كان نبيّاً فإنّ ذلك يستلزم أن يتوفّر على خصوصيّتين:

الأولى: القدرة على التصرّف التكويني.

الثانية: العلم بالغيب.

لذا نجد أنّهم اقترحوا على النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله كما أشار القرآن إلى ذلك بقوله: ﴿**وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلالَهَا تَفْجِيراً * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ**

كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفاً أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ قَبِيلاً * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَأُهُ﴾ (الإسراء: ٩٠ـ ٩٣).

من هنا جاء جواب الأنبياء كما حكى القرآن عنهم: **﴿وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾** أي إنّي لستُ أدّعي شيئاً من الفضل الذي تتوقّعون منّي أن أدّعيه بما أنّي أدّعي الرسالة «فإنّكم تزعمون أنّ على الرسول أن يملك خزائن الرحمة الإلهيّة فيستقلّ بإغناء الفقير وشفاء العليل وإحياء الموتى والتصرّف في السماء والأرض وسائر أجزاء الكون بما شاء وكيف شاء، وأن يملك علم الغيب فيحصل على كلّ خير محجوب عن العيون مستور عن الأبصار، فيجلبه إلى نفسه ويدفع كلّ شرّ مستقبل كامن عن نفسه، وبالجملة يستكثر من الخيرات ويصان من المكاره.

فهذه هي جهات الفضل التي تزعمون أنّ الرسول يجب أن يؤتاها ويمتلكها فيستقلّ بها، وقد أخطأتم فليس للرسول إلّا الرسالة، وأنّي لستُ أدّعي شيئاً من ذلك، فلا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب»[1].

وهذا ما أُشير إليه أيضاً بقوله تعالى: **﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً﴾** (الإسراء: ٩٣). حيث أكّد القرآن هاتين الخصوصيّتين للسفراء الإلهيّين، وهما البشريّة والرسالة. ومن المعلوم أنّ لكلّ من هاتين الخصوصيّتين لوازم ذاتيّة خاصّة لا يمكن سلبها عنها، فخصوصيّة

(١) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج١٠ ص٢٠٩.

البشريّة تستلزم مثلاً أن يأكل ويشرب ويمشي في الأسواق، وهكذا خصوصيّة الرسالة فإنّها لا تقتضي إلّا حمل ما حمّله الله من أمره وبعثه لتبليغه بالإنذار والتبشير.

ومن الواضح: أنّ هاتين الخصوصيّتين لا تقتضيان بطبيعتهما أن يكون الرسول، بما هو رسول، عالماً بالغيب وقادراً على التصرّف في نظام التكوين، وهذا بخلاف واجب الوجود فإنّ كونه كذلك يستلزم القدرة على كلّ شيء والعلم بكلّ شيء.

قال المراغي: «ونفي ادّعاء الرسول الأمرين ـ أي أنّه يملك خزائن الله ويعلم الغيب ـ يتضمّن التبرّؤ من ادّعاء الألوهيّة وادّعاء شيء من صفات الإله القادر على كلّ شيء، العليم بكلّ شيء، ويتضمّن جهل المشركين حقيقة الألوهيّة وحقيقة الرسالة، فقد اقترحوا عليه من الأعمال ما لا يقدر عليه إلّا من له التصرّف في ما وراء الأسباب، وطلبوا منه الإخبار بما يكون في الزمان المستقبل، ولا يعلمه إلّا من كان علمُ الغيب صفةً له كسائر الصفات»[1].

إذا اتّضحت هذه المقدّمة نقول: إنّ الآيات الدالّة على نفي علم الغيب للأنبياء بصدد نفي اقتضاء الحيثيّة البشريّة والرساليّة للنبيّ والرسول للعلم بالغيب، إذ العلم بالغيب ليس من لوازم هاتين الحيثيّتين للنبيّ أو الرسول، إلّا أنّ هذا لا ينافي أن يفيض الله تعالى على عباده الذين ارتضاهم واجتباهم بعض العلوم الغيبيّة بإذنه وإرادته.

---

(١) تفسير المراغي، مصدر سابق: ج٣ ص٧٥.

بعبارة أخرى: إنّ هاتين الحيثيّتين للرسول لا بشرط من جهة العلم بالغيب، كما أنّ الإنسان من حيث طبيعته الأوّليّة لا يقتضي الوجود ولا العدم، وهذا لا ينافي إفاضة الوجود عليه من قبل الله تعالى.

قال الطباطبائي: «فالمراد بنفي علم الغيب نفي أن يكون مجهّزاً في وجوده ـ بحسب الطبع ـ بما لا يخفى عليه معه ما لا سبيل للإنسان ـ بحسب العادة ـ إلى العلم به من خفيّات الأمور كائنة ما كانت»[1].

فتحصّل: أنّ الآيات الدالّة على نفي علم الغيب لغير الله تعالى تشير إلى هذه الحقيقة، وهي أنّ غير الله لا تقتضي طبيعته الأوّلية أن يكون عالماً بالغيب، وليست بصدد القول: إنّ غير الله تعالى من أنبياء وأولياء لا يعلمون الغيب ولو بإفاضة من الله تعالى، وهذا ما تقدّم التصريح به في مواضع من كلامه سبحانه كقوله: ﴿**فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ**﴾.

أمّا النصوص الروائيّة فهناك عدد من الروايات التي استدلّ بها لنفي علم أهل البيت بالغيب:

• عن ابن أبي عمير عن ابن المغيرة قال: «كنت عند أبي الحسن عليه السلام أنا ويحيى بن عبد الله بن الحسن فقال يحيى: جُعلت فداك إنّهم يزعمون أنّك تعلم الغيب؟

فقال: **سبحان الله! ضع يدك على رأسي**، فوالله ما بقيت في جسدي شعرة ولا في رأسي إلّا قامت. قال ثمّ قال: **لا والله ما هي إلّا رواية عن رسول**

---

(١) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج٧ ص٩٦.

الله صلى الله عليه وآله»[١].

• عن ابن أبي عمير عن شعيب عن أبي بصير قال: «قلت لأبي عبد الله الصادق عليه السلام: إنّهم يقولون. قال: **وما يقولون؟** قلت: يقولون يعلم قطر المطر وعدد النجوم وورق الشجر ووزن ما في البحر وعدد التراب.

فرفع يده إلى السماء وقال: **سبحان الله سبحان الله، لا والله ما يعلم هذا إلّا الله**»[٢].

في مقام الجواب عن هذه الروايات ونظائرها، تساق عدّة مناقشات:

المناقشة الأولى: إنّ هذه الروايات قليلة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة. وعليه فمقتضى ما تقرّره قواعد التعارض بين الأدلّة، هو سقوطها عن الاعتبار لعدم مقاومتها للأدلّة القطعيّة من النصوص القرآنيّة والروايات المتواترة مضموناً المؤيّدة بموافقة الكتاب، ومخالفة النصوص النافية للكتاب.

المناقشة الثانية: لو غضضنا النظر عن المناقشة الأولى نقول: إنّ هذه الروايات النافية لا تعارض ما تقدّم من النصوص المثبتة، لأنّ غاية ما تدلّ عليه هو نفي علم أهل البيت بالغيب بنحو الاستقلال عنه تعالى، وهذا ممّا لا ريب في بطلانه، وعليه فلا تتقاطع مع ما تقدّم من الأدلّة الدالّة على علمهم عليهم السلام بالغيب بإفاضة منه سبحانه.

---

(١) بحار الأنوار، مصدر سابق: ج٢٥ ص٢٩٣، كتاب الإمامة، باب نفي الغلوّ في النبيّ والأئمّة، الحديث: ٥٠.

(٢) المصدر السابق: ج٢٥ ص٢٩٤، الحديث: ٥٢.

قال المجلسي: «اعلم أنّ الغلوّ في النبيّ والأئمّة عليهم السلام إنّما يكون بالقول بألوهيّتهم أو بكونهم شركاء لله تعالى في المعبوديّة، أو أنّهم يعلمون الغيب بغير وحي أو إلهام من الله تعالى»[1].

وهذا ما تؤيّده شواهد كثيرة، حيث إنّ البعض كان يعتقد ذلك لهم بنحو يؤدّي إلى الغلوّ فيهم، لذا ورد النفي لهذا النحو من العلم بالغيب وأنّه مختصّ بالله تعالى.

من التوقيعات الواردة عن صاحب الأمر عجّل الله تعالى فرجه الشريف جواباً لكتاب كتب إليه على يد محمّد بن علي بن هلال الكرخي:

قال عليه السلام: «**يا محمّد بن علي، تعالى الله عزّ وجلّ عمّا يصفون، سبحانه وبحمده، ليس نحن شركاءه في علمه ولا في قدرته. بل لا يعلم الغيب غيره كما قال في محكم كتابه تبارك وتعالى: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥)، وأنا وجميع آبائي من الأوّلين آدم ونوح وإبراهيم وموسى وغيرهم من النبيّين، ومن الآخرين محمّد رسول الله وعليّ بن أبي طالب والحسن والحسين وغيرهم ممّن مضى من الأئمّة صلوات الله عليهم أجمعين إلى مبلغ أيّامي ومنتهى عصري، عبيد الله عزّ وجلّ.**

يقول الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ (طه: ١٢٤ـ١٢٦).

يا محمد بن علي قد آذانا جهلاء الشيعة وحمقاؤهم، ومن دينه جناح

---

(١) المصدر السابق: ج٢٥ ص٣٤٧.

البعوضة أرجح منه . فأشهد الله الذي لا إله إلّا هو وكفى به شهيداً، ورسوله محمّد[١] صلى الله عليه وآله، **وملائكته وأنبياءه وأولياءه** عليهم السلام، **وأُشهدك وأُشهد كلّ من سمع كتابي هذا، أنّي بريءٌ إلى الله ورسوله ممّن يقول: إنّا نعلم الغيب ونشاركه في ملكه، أو يحلّنا محلّاً سوى المحلّ الذي رضيه الله لنا وخلقنا له، أو يتعدّى بنا عمّا قد فسّرته لك وبيّنته في صدر كتابي»**[٢].

لذا علّق المجلسي على هذا النصّ بقوله: «المراد من نفي علم الغيب عنهم أنّهم لا يعلمونه من غير وحي وإلهام، وأمّا ما كان من ذلك فلا يمكن نفيه إذ كانت عمدة معجزات الأنبياء والأوصياء عليهم السلام الإخبار عن المغيبات»[٣].

المناقشة الثالثة: عند التأمّل في دلالة هذه النصوص نجد أنّها تنطوي على معنى ذي أهمّية كبيرة على صعيد أدب عبوديّة أهل البيت عليهم السلام لله تعالى، ولأجل بيان هذا المعنى ينبغي تقديم مقدّمة تساهم في الوصول إلى المطلوب وتحول دون الوقوع في الالتباس.

توضيحها: أنّ الصفات التي يتّصف الله بها على نحوين:

الأوّل: أنّ هناك مجموعة من الصفات أشار القرآن إلى اتّصافه سبحانه بها، من قبيل المكر ﴿**وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ**﴾ (آل عمران: ٥٤)، والزرع ﴿**أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ**﴾ (الواقعة: ٦٤)، إلّا أنّه

---

(١) هكذا في الأصل، والصحيح: محمّداً.

(٢) الاحتجاج، مصدر سابق : ج٢ ص٢٨٨.

(٣) بحار الأنوار: ج٢٥ ص٢٦٨، كتاب الإمامة، باب نفي الغلوّ ، ذيل الحديث: ٩.

على الرغم من ذلك لا تطلق على الله ـ بنحو التسمية ـ اسم الماكر أو اسم الزارع كما يطلق عليه اسم العالم والقادر والخالق، لأنّ الذهن العرفيّ يرى أنّ مثل هذه الألفاظ تشعر وتوحي بالنقص والحاجة.

الثاني: الصفات التي تتضمّن في أحشائها معنى الاستقلاليّة والربوبيّة، من هنا يرى الذهن العرفي أنّها مختصّة بالله تعالى من قبيل الخالقية والرازقية والإحياء والإماتة ونحوها، وهذه الصفات وإن أمكن أن يتّصف بها غيره تعالى لكن بإفاضة وإذن منه سبحانه؛ لقوله: ﴿**فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ (المؤمنون: ١٤) الذي يفيد تعدّد الخالقين، وقوله: ﴿**وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ**﴾ (الجمعة: ١١)، وقوله: ﴿**قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ**﴾ (السجدة: ١١)، إلّا أنّه لا يسمّى بها غيره لأنّها أسماء مختصّة به تعالى، وذلك للإيحاء بأنّها مرتبطة بمقام الربوبيّة والألوهيّة.

وعلى هذا فاقتضاءً لأدب العبوديّة لله تعالى لا تطلق هذه الصفات بنحو التسمية على غير الله سبحانه، وإن اتّصف الغير بها بإعطاء وإفاضة منه سبحانه.

إذا اتّضحت هذه المقدّمة نقول: إنّ اسم «عالم الغيب» من الأسماء المختصّة بالله تعالى في الأدب الديني، ولأجل أدب العبوديّة لا يطلق ـ بنحو التسمية ـ على غير الباري تعالى وإن اتّصف به، وهذا المعنى نلمسه واضحاً في روايات أهل البيت عليهم السلام حيث إنّهم يرفضون تسميتهم بهذا الاسم كما في أسماء أخرى كالخالق والرازق اقتضاءً لأدب العبوديّة، ولهذا لم يسمّ القرآن الكريم الرسول صلى الله عليه وآله بالعالم بالغيب، بخلاف العبوديّة

والرسالة والنبوّة.

من هنا لم يعبّر القرآن الكريم بأنّ الحقّ مع ربّك، لأنّه تعبير يوحي إلى وجود شيء آخر مع الله تعالى وهو الحقّ، وهو نحو من الشرك، لأنّه كان ولم يكن معه شيء، وإنّما عبّر ﴿**الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ**﴾ (آل عمران: ٦٠)؛ لذا قال الطباطبائي: «إنّ هذا من أبدع البيانات القرآنيّة حيث قيّد الحقّ بـ«من» الدالّة على الابتداء، دون غيره بأن يقال: (الحقّ مع ربّك) لما فيه من شائبة الشرك»[١].

وبهذا يتّضح السبب في أنّهم عليهم السلام في الوقت الذي ينفون علم الغيب عن أنفسهم، يقولون إنّه وراثة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أو رواية عنه، أو علم علّمنيه حبيبي رسول الله، ونحو ذلك. ومن الواضح أنّ ذلك تعبير آخر عن العلم بالغيب. وهذا معناه أنّهم عليهم السلام يرفضون تسميتهم بالعالمين بالغيب لا نفي توصيفهم بذلك.

ولعلّ من أوضح الشواهد على ذلك، ما ورد في هذا النصّ عن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام عندما أخبر عن بعض المغيبات، فقال له بعض أصحابه: لقد أُعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب! فضحك عليه السلام وقال للرجل وكان كلبيّاً: «**يا أخا كلب، ليس هو بعلم غيب، وإنّما هو تعلّم من ذي علم... علّمه الله نبيّه فعلّمنيه، ودعا لي بأن يعيه صدري وتضطمّ عليه جوانحي**»[٢].

---

(١) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج٣ ص٢١٣.

(٢) نهج البلاغة: ص١٨٦، الخطبة: ١٢٨ فيما يخبر به عن الملاحم بالبصرة.

بهذا يتبيّن أنّ التسمية غير تابعة للاتّصاف، بل لها قانونها الخاصّ، وهو أنّ الأسماء التي توحي وتشعر بالشراكة في الربوبيّة لا يسمّى بها الممكن وإن اتّصف بها لأجل رعاية أدب العبوديّة لله تعالى. وهذا هو السبب في نفي بعض النصوص تسمية أهل البيت عليهم السلام بالعالمين بالغيب، لأنّ هذا الاسم من الأسماء التي يرى العرف الديني أنّها مختصّة بالواجب سبحانه، فلكي لا ينصرف الذهن إلى توفّرهم على نصيب من الربوبيّة والشراكة مع الله تعالى، نجد رفض بعض هذه النصوص تسميتهم بهذا الاسم وإن اتّصفوا به.

وعليه فلا دلالة لمثل هذه الروايات على عدم توفّرهم عليهم السلام على علم الغيب.

بقي هنا نصّ آخر في هذا المجال هو الوارد عن سدير قال: «كنت أنا وأبو بصير ويحيى البزّاز وداود بن كثير في مجلس أبي عبد الله الصادق عليه السلام، إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلمّا أخذ مجلسه قال: **يا عجباً لأقوام يزعمون أنّا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلّا الله عزّ وجلّ، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة، فهربت منّي فما علمت في أيّ بيوت الدار هي.**

قال سدير: فلمّا أن قام من مجلسه وصار في منزله، دخلت أنا وأبو بصير وميسّر وقلنا له: جعلنا فداك، سمعناك تقول كذا وكذا في أمر جاريتك، ونحن نعلم أنّك تعلم علماً كثيراً، ولا ننسبك إلى علم الغيب.

قال: فقال: **يا سدير، ألم تقرأ القرآن؟** قلت: بلى.

قال: **فهل وجدت في ما قرأت من كتاب الله عزّ وجلّ: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ**

عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ (النمل: ٤٠)؟

قال: قلت: جعلت فداك، قد قرأته.

قال: **فهل عرفت الرجل؟ وهل علمت ما كان عنده من علم الكتاب؟**

قال: قلت: أخبرني به.

قال: **قدر قطرة من الماء في البحر الأخضر، فما يكون ذلك من علم الكتاب؟**

قال قلت: جعلت فداك، ما أقلّ هذا!

فقال: **يا سدير ما أكثر هذا، أن ينسبه الله عزّ وجلّ إلى العلم الذي أخبرك به.**

يا سدير، فهل وجدت في ما قرأت من كتاب الله عزّ وجلّ أيضاً: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ (الرعد: ٤٣)؟

قال: قلت: قد قرأته جعلت فداك.

قال: **أفمن عنده علم الكتاب كلّه أفهم أم مَن عنده علم الكتاب بعضه؟**

قلت: لا، بل من عنده علم الكتاب كلّه.

قال: فأومأ بيده إلى صدره، وقال: **علم الكتاب والله كلّه عندنا، علم الكتاب والله كلّه عندنا»**[1].

فتمسّك البعض بقول الإمام عليه السلام **«فهربت منّي فما علمت في أيّ بيوت الدار هي»** لنفي علم أهل البيت عليهم السلام بالغيب.

---

(١) الأصول من الكافي، مصدر سابق: ج١ ص٢٥٧، كتاب الحجّة، باب نادر فيه ذكر الغيب، الحديث: ٣.

إلّا أنّ الذي يلاحظ على هذه الرواية أنّ الإمام عليه السلام لما قام من مجلسه وصار في منزله قال كلاماً غير الذي قاله أوّلاً، حيث بيّن أنّه عالم بالكتاب كلّه، وحيث إنّ الكتاب فيه تبيان كلّ شيء فهو عالم بجميع الأشياء، ما كان وما يكون، كما تقدّم سابقاً، وعليه فكيف يمكن أن يخفى عليه مكان الجارية. وهذا يكشف أنّه عندما كان في المجلس لم يكن يستطيع أن يصرّح بهذه الحقيقة التي بيّنها صريحاً عندما دخل منزله عليه السلام.

ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ المجلس كان فيه من لا يحتمل مثل هذه المقامات لأئمّة أهل البيت عليهم السلام. قال المجلسي: «أن يكون الغرض بيان أنّ ما ذكره عليه السلام أوّلاً كان للتقيّة من المخالفين أو من ضعفاء العقول من الشيعة، لئلّا ينسبوهم إلى الربوبيّة، ولعلّه أظهر وأوفق بسائر الأخبار»[1].

والحاصل: أنّ النصوص الروائية فضلاً عن الآيات القرآنيّة التي نفت علم غيره تعالى بالغيب، إنّما هي بصدد بيان أنّ حقيقة علم الغيب هو علم غير مستفاد كعلم الله تعالى، وأمّا علم غيره من الأنبياء والأوصياء بالغيب فإنّه لمّا كان علماً مستفاداً منه تعالى لا يكون علماً بالغيب حقيقةً، وإنّما سُمّي بذلك نظراً إلى تعلّقه بالأمور الغائبة.

وبه يجمع بين الأدلّة التي دلّت على أنّهم عالمون بالغيب والأدلّة التي

---

(١) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، تأليف: العلّامة شيخ الإسلام المولى محمّد باقر المجلسي، شرح كتاب الكافي لثقة الإسلام الكليني، دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ: ج٣ ص١١٤.

نفت ذلك، لذا روي عن عمّار الساباطي قال: «سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام عن الإمام يعلم الغيب؟ فقال: **لا، ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء أعلمه الله ذلك**»[١].

وهذا ما أشار إليه أعلام المحقّقين في هذا الباب؛ قال المجلسي: «والحاصل أنّ مقتضى الجمع بين الآيات والأخبار، حملها على أنّ نفي الغيب عنهم معناه أنّهم لا يعلمون ذلك من أنفسهم بغير تعليمه بوحي أو إلهام، وإلّا فظاهر أنّ عمدة معجزات الأنبياء والأوصياء عليهم السلام من هذا القبيل. وأحد وجوه إعجاز القرآن أيضاً الإخبار بالغائبات، ونحن أيضاً نعلم كثيراً من المغيبات بإخبار الله تعالى ورسوله وأئمّة الهدى عليهم السلام كالقيامة وأحوالها والجنّة والنار والرجعة وقيام القائم عليه السلام ونزول عيسى عليه السلام وغير ذلك من أشراط الساعة والعرش والكرسي والملائكة»[٢].

---

(١) أصول الكافي: ج١ ص٢٥٧، كتاب الحجّة، باب نادر فيه ذكر الغيب، الحديث: ٤.

(٢) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، مصدر سابق: ج٣ ص١١٧.

(٥)

علم أهل البيت بالغيب وإشكالية الإلقاء بالتهلكة

في ضوء ما تقدّم من أنّ أهل البيت عليهم السلام يعلمون ما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة، إذن فهم يعلمون مصيرهم ومكان وزمان وكيفيّة موتهم، وهذا ما أشارت إليه نصوص كثيرة.

عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «**أيّ إمام لا يعلم ما يصيبه وإلى ما يصير، فليس ذلك بحجّة الله على خلقه**»[1]، وإذا كان الأمر كذلك فقد يقال: إنّ ذلك ينافي ما هو المعروف من سيرتهم الظاهرة في أنّهم عليهم السلام كانوا يعيشون طوال حياتهم عيشة سائر الناس الذين لا يعلمون مصيرهم وما ينتهون إليه، فيقصدون مقاصدهم على أساس الأسباب الظاهريّة، فربما أصابوا في مقاصدهم وربما أخطأوا الطريق فلم يصيبوا، فلو أنّهم كانوا يعلمون الغيب لا معنى لخيبة سعيهم أبداً، إذ العاقل لا يسلك سبيلاً يعلم يقيناً أنّه يخفق فيه ولا يترك سبيلاً يعلم يقيناً أنّه سوف يُصيب فيه.

---

(١) الأصول من الكافي، مصدر سابق: ج١ ص٢٥٨، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة يعلمون متى يموتون، الحديث: ١، وكذلك بصائر الدرجات الكبرى، مصدر سابق: ج٢ ص٤١٣، باب في أنّ الأئمّة يعرفون متى يموتون، الحديث: ١٧٢٦.

والإشكال ـ كما هو واضح ـ مأخوذ من قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ**﴾ (الأعراف: ١٨٨)، حيث إنّ العلم بالغيب يهدي الإنسان إلى كلّ خير ويجنّبه كلّ شرّ، والعادة تأبى أن يعلم أحد الخير والشرّ ويهتدي إلى موقعهما ثمّ لا يستفيد من ذلك لنفسه، فالإنسان إذا لم يستكثر من الخير ولم يقِ نفسه من الشرّ كيف يعلم الغيب؟

والشواهد الدالّة على هذه الحقيقة كثيرة جدّاً، فإنّهم مع علمهم بما يصيبهم إلّا أنّ ذلك لم يؤدّ بهم إلى تغيير ذلك المصير، حيث أصيب النبيّ صلى الله عليه وآله يوم أحُد، وأُصيب الإمام عليّ عليه السلام في مسجد الكوفة وأودى بحياته، واستشهد الإمام الحسين عليه السلام في كربلاء، وهكذا في سائر الأئمّة عليهم السلام حيث سقوا السمّ كما في النصوص المعتبرة. فلو كانوا عليهم السلام يعلمون ما يجري عليهم لكان ذلك من أوضح مصاديق الإلقاء بالتهلكة التي نُهي عنها في قوله تعالى: ﴿**وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾ (البقرة: ١٩٥).

وهنا ينبغي الإلفات إلى أنّ هذه الاعتراضات على علم أهل البيت عليهم السلام بالغيب، ليست هي حديثة عهد، وإنّما كانت مطروحة في زمن الأئمّة عليهم السلام، من قبل أصحابهم:

• عن الحسن بن الجهم قال: «قلت للرضا عليه السلام: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد عرف قاتله والليلة التي يُقتل فيها والموضع الذي يُقتل فيه، وقوله لمّا سمع صياح الأوز في الدار (صوائح تتبعها نوائح) وقول أُمّ كلثوم: (لو صلّيت الليلة داخل الدار وأمرت غيرك يصلّي بالناس) فأبى عليها، وكثر

دخوله وخروجه تلك الليلة بلا سلاح، وقد عرف عليه السلام أنّ ابن ملجم ـ لعنه الله ـ قاتله بالسيف، كان هذا ممّا لم يجز تعرّضه.

فقال عليه السلام: **كان ولكنّه خُيّر في تلك الليلة لتمضي مقادير الله عزّ وجلّ**»[1].

• عن ضريس الكناسي قال: «سمعت أبا جعفر الباقر عليه السلام يقول ـ وعنده أُناس من أصحابه ـ: **عجبت من قوم يتولّونا ويجعلونا أئمّة ويصفون أنّ طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمّ يكسرون حجّتهم ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم، فينقصونا حقّنا ويعيبون ذلك على من أعطاه برهان حقّ معرفتنا والتسليم لأمرنا. أترون أنّ الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده، ثمّ يُخفي عنهم أخبار السماوات والأرض ويقطع عنهم موادّ العلم في ما يرد عليهم ممّا فيه قوام دينهم؟**

فقال له حمران: جعلت فداك ـ أرأيت ما كان من أمر قيام علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام وخروجهم وقيامهم بدين الله عزّ ذكره، وما أصيبوا من قتل الطواغيت إيّاهم والظفر بهم حتّى قُتلوا وغُلبوا؟»[2].

كأنّ السائل يقول: إنّ تلك الأمور التي صدرت منهم توهم إمّا عدم علمهم بما يكون قبل وقوعها، أو يلزم أنّهم ألقوا بأيديهم إلى التهلكة.

يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال جوابين:

---

(١) الأصول من الكافي، مصدر سابق: ج١ ص٢٥٩، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة يعلمون متى يموتون، وأنّهم لا يموتون إلاّ باختيار منهم، الحديث: ٤.

(٢) المصدر السابق: ج١ ص٢٦١، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنّه لا يخفى عليهم شيء، الحديث: ٤.

الجواب الأوّل: علم الغيب لا يؤثّر في تغيّر الحوادث الخارجيّة

هذا الجواب يقوم على أساس أنّ العلوم غير العاديّة كالعلم بالغيب لا أثر له في تغيير مجرى الحوادث الخارجيّة القائمة على أساس نظام الأسباب والمسبّبات في حياتنا المشهودة.

وتوضيح ذلك يبتني على بيان عدد من المقدّمات:

١. الله تعالى عالم بالأشياء قبل إيجادها

فقد ثبت في محلّه من مباحث التوحيد أنّ الله تعالى عالم بالأشياء قبل أن يوجدها علماً أزليّاً لا يعزب عنه مثقال ذرّة في الأرض ولا في السماء.

• عن أيّوب بن نوح أنّه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الله عزّ وجلّ، أكان يعلم الأشياء قبل أن خلق الأشياء وكوّنها أو لم يعلم ذلك حتّى خلقها وأراد خلقها وتكوينها، فعلم ما خلق عندما خلق، وما كوّن عندما كوّن؟

فوقّع بخطّه: «**لم يزل الله عالماً بالأشياء قبل أن يخلق الأشياء كعلمه بالأشياء بعدما خلق الأشياء**»[1].

• عن ابن حازم عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «قلت له: أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، أليس كان في علم الله تعالى؟

قال: فقال: **بلى قبل أن يخلق السماوات والأرض**»[2].

---

(١) الأصول من الكافي، مصدر سابق: ج١ ص١٠٧، كتاب التوحيد، باب صفات الذات، الحديث: ٤.

(٢) بحار الأنوار، مصدر سابق: ج٤ص٨٤، كتاب التوحيد، باب العلم وكيفيّته،

• عن يونس عن ابن حازم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس؟

قال: **لا، من قال هذا فأخزاه الله.**

قلت: أليس ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، أليس في علم الله؟ قال: **بلى قبل أن يخلق الخلق**»[1].

ومن جملة ذلك علمه بمصير الإنسان وما يختاره من الخير والشرّ.

٢. ترتّب الجزاء على تحقّق الفعل خارجاً لا على العلم الإلهي

توضيحه: إنّ الله تعالى وإن كان يعلم منذ الأزل ماذا يختار الإنسان من أفعال الخير والشرّ، إلّا أنّه تعالى لا يرتّب أثر الثواب والعقاب على أساس علمه تعالى، بل الثواب والعقاب إنّما يترتّبان على تحقّق الفعل من الإنسان خارجاً، ولعلّ أفضل ما يؤكّد هذه الحقيقة هو ما حفلت به النصوص القرآنيّة والروائيّة التي تشير إلى أنّ الدُّنيا دار امتحان واختبار وابتلاء، ليميز الخبيث من الطيّب، كما في قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ**﴾ (آل عمران: ١٧٩). وهذا هو المصطلح عليه بالعلم الفعلي في مقابل العلم الذاتي الذي هو عين الذات، والمراد به أن يرى الحقّ تعالى ذلك العلم الذاتي في الواقع العيني عبر الانتقال من عالم العلم الإلهي إلى عالم العين الخارجي، وبذلك يكون هذا الواقع الخارجي هو معلوم ذلك العلم الذي هو عين الذات.

الحديث:١٤.

(١) المصدر السابق: ج٤ ص٨٩، الحديث: ٢٩.

وقد كثر ورود العلم بهذا المعنى في القرآن كقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ**﴾ (المائدة: ٩٤)، وقوله: ﴿**وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ**﴾ (الحديد: ٢٥)، وقوله: ﴿**وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ**﴾ (محمّد: ٣١)، فهو سبحانه وإن كان يعلم منذ الأزل ماذا يفعل ويختار الإنسان، إلّا أنّه لا يرتّب الأثر على ذلك إلّا بعد تحقّق معلوم ذلك العلم من قبل الإنسان وباختياره في الواقع العيني الخارجي؛ لذا قال الطباطبائي إنّ التعبير القرآني بـ«ليعلم الله» هو: «كناية عن أنّه سيتقدّر كذا ليتميّز منكم من يخاف الله بالغيب عمّن لا يخافه، لأنّ الله سبحانه لا يجوز عليه الجهل حتّى يرفعه بالعلم»[١].

وقال في موضع آخر: «إنّ المراد بالعلم الحاصل له تعالى من امتحان عباده هو ظهور حال العباد بذلك، وبنظر أدقّ هو علم فعليّ له تعالى خارج الذات»[٢].

ومن المعلوم أنّ قانون الابتلاء والامتحان لا يستثني أحداً من الناس، سواء كان نبيّاً أم وليّاً؛ قال تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً**﴾ (البقرة: ١٢٤)، وحكى القرآن على لسان سليمان بعدما أعطي ما أعطي: ﴿**قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ**﴾ (النمل: ٤٠)، ونحوها من الآيات الدالّة على هذه الحقيقة القرآنيّة.

---

(١) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج٦ ص١٣٨.

(٢) المصدر السابق: ج١٨ ص٢٤٣.

٣. حكمة الله تعالى تقتضي عدم إخبار الإنسان بنتائج عمله

لمّا كان الله تعالى يعلم بمصير الإنسان وما تؤدّي إليه أعماله من نتائج، إلى جوار هذه الحقيقة ينبثق تساؤل يسلّط فيه الضوء على أنّ الحكمة الإلهيّة هل تقتضي إخبار الإنسان بنتائج أعماله وممارسة تكاليفه في دار الدُّنيا؟ وهل من الحكمة أن يخبر الله تعالى ذلك الإنسان المجاهد مثلاً بأنّه سوف يموت في يوم كذا ويصاب بكذا في تلك الواقعة، أم أنّ الحكمُة تقتضي عدم إخبار الإنسان بنتائج عمله؟

من الواضح: أنّ الحكمة الإلهيّة في تكليف تقتضي عدم إخبار الإنسان بمصيره وبنتائج أعماله وتكاليفه التي يمارسها، ولعلّ السبب في ذلك بات واضحاً، إذ لو كان الإنسان مطّلعاً على نتيجة ما يمتثله من تكاليف ويمارسه من أفعال، لأفضى ذلك إلى ترك الإنسان لكثير من الأعمال الواجبة التي يعلم أنّها تؤدّي إلى تعرّضه للأذى حين امتثالها، وكذلك الأمر في جانب المحرّمات.

قال الطباطبائي: «إنّ الله سبحانه لا يريد من خلقه إلّا أن يعيشوا على جهل بالحوادث المستقبلة ليقوموا بواجب حياتهم بهداية من الأسباب العاديّة وسياقة من الخوف والرجاء، وظهور الحوادث المستقبلة تمام ظهورها يفسد هذه الغاية الإلهيّة»[1].

فمن الحكمة في ضوء هذه الحقيقة أن يخفي الله تعالى نتائج وعواقب ما يمارسه الإنسان من تكاليف وأفعال، لكي لا يؤثّر ذلك على سلوكه في

---

(١) المصدر السابق: ج١١ ص٣٨٠.

امتثاله للتكاليف الإلهيّة.

٤. معرفة أهل البيت بنتائج عملهم لا يؤثّر في سلوكهم الخارجي

بناءً على ما تقدّم من أنّ الغرض والغاية من إخفاء الله تعالى نتائج أعمال وتكاليف الإنسان ومصيره، يطرح هذا التساؤل وهو: لو كان بعض الناس يؤدّون تكاليفهم وأعمالهم على وفق ما تمليه الإرادة الإلهيّة، سواء علموا بنتائج أعمالهم ومصيرهم أم لا، فهل ينتقض الغرض والحكمة في إخفاء الله تعالى لنتائج أعمالهم لو عملوا بما هم صائرون إليه ؟

والجواب لعلّه يبدو واضحاً، وهو أنّ علم هؤلاء بنتائج ما يؤدّونه من تكاليف لا ينقض الغرض والحكمة من الإخفاء، لأنّهم يؤدّون ويمتثلون تكاليفهم سواء علموا بنتائجها أم لا.

فالإنسان المجاهد الذي يؤدّي ما عليه من تكليف، لا يبالي بالموت، فهو يقدم إلى المعركة سواء علم بأنّه يموت أم لا، ولعلّ أوضح مثال على ذلك أصحاب الحسين حينما أخبرهم عليه السلام بأنّهم سوف يُقتلون، فإنّ علمهم بنتيجة ما يقدمون عليه لم يؤثّر في أداء ما عليهم من تكليف، وهذا بخلاف من فرّوا وتخاذلوا عن نصرة الإمام عليه السلام لمّا علموا بمصيرهم وأنّهم سوف يُقتلون في المواجهة.

النتيجة

بناء على أن أهل البيت عليهم السلام وصلوا إلى ما وصلوا إليه من الدرجات

العالية من العصمة والقُرب الإلهي، فإنّهم يقدمون على امتثال ما عليهم من تكاليف إلهيّة وإن علموا أنّها سوف تودي بحياتهم وتعرّضهم إلى القتل والأذى وسبي العيال... .

فالإمام عليّ عليه السلام حينما يخرج إلى المسجد ويعلم أنّه سوف يتعرّض لما تعرّض له على يد أشقى الأشقياء، إنّما هو لأجل أنّ تكليفه الإلهي اقتضى ذلك، فإقدامه إنّما كان بمحض إرادته امتثالاً لأمر مولاه، ولذا في النصّ المتقدّم عن الرضا عليه السلام حينما سأله السائل عن سبب خروجه عليه السلام إلى المسجد مع علمه بما يحصل، كان جوابه عليه السلام: «**ولكنّه خُيّر في تلك الليلة لتمضي مقادير الله عزّ وجلّ**» وهو دالّ بصراحة على انقياد الإمام وطاعته لله تعالى وإنّ ذلك تكليف إلهيّ لابدّ من امتثاله.

وهذا ما نجده بنحو واضح في نصّ آخر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام حيث قال: «**يا حمران إنّ الله تبارك وتعالى قد كان قدّر ذلك عليهم وقضاه وأمضاه وحتمه على سبيل الاختيار ثمّ أجراه، فبتقدّم علم إليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله قام عليٌّ والحسن والحسين عليهم السلام، وبعلم صمت من صمت منّا**»[1].

إذن فإنّهم عليهم السلام وإن علموا بمصائرهم، إلّا أنّ هذا العلم لا يؤثّر في سلوكهم الخارجي شيئاً، لأنّ تكاليفهم الشرعيّة ليست قائمة على هذا اللّون من العلم الخاصّ، وإنّما هي على أساس ما تمليه الأسباب والعلوم الظاهريّة، وهذا المعنى يقرّره المجلسي بقوله: «إنّ أحكامهم الشرعيّة

---

(١) الأصول من الكافي، مصدر سابق: ج١ ص٢٦٢، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة يعلمون علم ما كان وما يكون، الحديث: ٤.

منوطة بالعلوم الظاهرة لا بالعلوم الإلهاميّة»[١].

وهذا ما أكّده الشيخ المفيد ببيان آخر في خصوص شهادة عليّ أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: «إذا كان لا يمتنع أن يتعبّده الله بالصبر على الشهادة والاستسلام للقتل، ليبلغه الله بذلك من علوّ الدرجة ما لا يبلغه إلّا به، ويكون في المعلوم من اللّطف بهذا التكليف لخلق من الناس ما لا يقوم مقامه غيره، فلا يكون بذلك أمير المؤمنين عليه السلام ملقياً بيده إلى التهلكة ولا معيناً على نفسه معونة مستقبحة في العقول»[٢].

حاصل ما تقدّم في هذه الإجابة هو أنّ الإمام عليه السلام، إذا علم أنّ الله تعالى أراد منه الإقدام على أمر معيّن، فهو يُقدم وإن علم أنّه يموت، وهذا ليس من الإلقاء في التهلكة ـ كما قيل ـ لأنّه طاعة وامتثال لله تعالى لما فيه المصلحة للدِّين والأمّة، والفوز بالدرجات الرفيعة والكرامة الإلهيّة.

الجواب الثاني: إن أهل البيت يعلمون مصائرهم بنحو قابل للتغيير

وحاصله: أنّ أهل البيت عليهم السلام وإن كانوا يعلمون مصيرهم، إلّا أنّ علمهم هذا يحتمل أن يحصل فيه بداء وتغيّر عمّا كانوا يعلمونه، فمبيت أمير المؤمنين عليه السلام مثلاً في فراش النبيّ صلى الله عليه وآله في ليلة الهجرة، وإن كان يعلم

(١) بحار الأنوار ، مصدر سابق: ج٤٨ ص٢٣٦، تاريخ الإمام موسى بن جعفر، باب أحواله في الحبس إلى شهادته، ذيل الحديث: ٤٣.

(٢) المسائل العكبريّة، الشيخ المفيد أبي عبد الله محمّد بن محمّد النعمان العكبري البغدادي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الطبعة الثانية، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، قم: ج٦ ص٧٠.

أنّه لا يصيبه شيء، إلّا أنّ هذا العلم يمكن أن يحصل فيه بداء لله تعالى ويتغيّر عمّا هو عليه، كما بحثناه بالتفصيل في كتبنا الأخرى[١].

(١) راجع: علم الإمام... بحوث في حقيقة ومراتب علم الأئمة المعصومين، تقريراً لأبحاث السيد كمال الحيدري، بقلم: الشيخ علي حمود العبادي، دار فراقد، قم: ص٢٩٩ ـ ٣٥١.

الخلاصة

١. إنّ الغيب والشهادة وصفان إضافيّان، بمعنى أنّ الشيء الواحد قد يكون غيباً من شيء لأنّه خارج عن دائرة رؤيته ومعرفته، ويكون نفس ذلك الشيء شهادة لآخر، لأنّه مشهودٌ له.

٢. بشأن الجمع بين الآيات النافية لعلم الغيب لغير الله تعالى، وبين الآيات المثبتة لذلك، توجد معالجتان:

المعالجة الأولى: إنّ الآيات الدالّة على انحصار علم الغيب بالله تعالى غايتها الدلالة على أنّ علم الغيب منحصر به تعالى بنحو الاستقلال وبالذات، وهذا الأمر لا يتنافى ولا يتقاطع مع النصوص القرآنية التي أثبتت علم الغيب لغيره تعالى بنحو التبعيّة له تعالى، والإفاضة منه سبحانه لحكمة تقتضي ذلك.

المعالجة الثانية: إنّ الآيات الدالّة على انحصار علم الغيب به تعالى، تشير إلى استحالة اطّلاع غير الله تعالى من المخلوقات على علم الغيب بشكل مطلق وشامل لجميع موارد الغيب، والتي منها العلم الإلهي في مقام الذات الذي لا حدّ له، وذلك لعدم قابليّة إحاطة المتناهي ـ المخلوقات ـ باللامتناهي وهو الله تعالى.

٣. من الأدلّة على علم أهل البيت بالغيب:

الدليل الأوّل: علم أهل البيت بالكتاب المبين.

الدليل الثاني: أنّهم عليهم السلام ورثة علم رسول الله صلى الله عليه وآله.

الدليل الثالث: الروايات.

٤. مناقشة الأدلّة الدالّة على عدم علم الغيب لغير الله تعالى:

أ. أمّا بشأن الآيات الدالّة على نفي علم الغيب لغيره تعالى كقوله: ﴿**لا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ**﴾ (الأنعام: ٥٠)، فهي بصدد الإشارة إلى أنّ الحيثيّة البشريّة والرساليّة للنبيّ أو الرسول لا تقتضي العلم بالغيب، وليس من لوازم هاتين الحيثيّتين للنبيّ أو الرسول.

وهذا لا ينافي إفاضة الله تعالى على عباده الذين ارتضاهم واجتباهم لبعض العلوم الغيبيّة بإذنه وإرادته.

ب. أمّا النصوص الروائيّة التي استدلّ بها على نفي علم الغيب لغيره تعالى، فالجواب عليها:

المناقشة الأولى: إنّ هذه الروايات قليلة العدد، لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وعلى هذا الأساس فإنّ مقتضى قواعد التعارض بين الأدلّة تقتضي سقوطها عن الاعتبار لعدم مقاومتها للأدلّة القطعيّة من النصوص القرآنيّة والروائيّة المتواترة مضموناً والمؤيّدة بموافقة الكتاب.

المناقشة الثانية: لو غضضنا النظر عن المناقشة الأولى، نقول: إنّ الروايات النافية لا تعارض الروايات المثبتة لعلم الغيب لغيره تعالى، لأنّ غاية ما تدلّ عليه الروايات النافية، هو نفي علم أهل البيت عليهم السلام بالغيب بنحو الاستقلال عنه تعالى.

المناقشة الثالثة: إنّ الروايات النافية لعلم الغيب لغيره تعالى، تنطوي

على معنى في غاية الأهمّية على صعيد أدب عبوديّة أهل البيت عليهم السلام لله تعالى، إذ إنّ صفة العلم بالغيب من الصفات التي تتضمّن في أحشائها معنى الاستقلاليّة والربوبيّة، ولذا يرى الذهن البشري أنّها مختصّة بالله تعالى من قبيل الخالقيّة والرازقيّة والإحياء والإماتة، فهذه الصفات وإن أمكن أن يتّصف بها غيره تعالى بإذنه، إلّا أنّ اقتضاء أدب العبوديّة لله تعالى، دعا أهل البيت عليهم السلام إلى رفض تسميتهم بالعالمين بالغيب، ومن هنا لم يطلق القرآن الكريم على الرسول صلى الله عليه وآله صفة العالم بالغيب، بخلاف إطلاق صفة العبوديّة والرسالة والنبوّة.

٥. عدم مؤثّرية علم الغيب على أهل البيت عليهم السلام في سلوكهم الخارجي.

٦. إنّ علم أهل البيت بالغيب غير مؤثّر في سلوكهم الخارجي، ومنه تتّضح الإجابة عن إشكاليّة الوقوع بالتهلكة.

الجواب الأوّل: علم الغيب غير مؤثّر في تغيير الحوادث الخارجيّة.

المقدّمة الأولى: إنّ الله تعالى عالم بالأشياء قبل إيجادها.

المقدّمة الثانية: ترتّب الثواب والعقاب على تحقّق الفعل من قبل الإنسان خارجاً لا على علم الله تعالى.

المقدّمة الثالثة: حكمة الله تعالى تقتضي عدم إخبار الإنسان بنتائج عمله.

المقدّمة الرابعة: اطّلاع أهل البيت عليهم السلام على نتائج أعمالهم لا يؤثّر في سلوكهم الخارجي.

النتيجة: بناءً على أنّ أهل البيت عليهم السلام وصلوا إلى ما وصلوا إليه من الدرجات العالية من العصمة والقُرب الإلهي، فإنّهم يقدمون على امتثال

ما عليهم من تكاليف إلهيّة وإن علموا أنّها تودي بحياتهم وتعرّضهم إلى القتل والأذى.

الجواب الثاني: إنّ أهل البيت عليهم السلام يعلمون بمصائرهم بنحو قابل للتغيير أي أنّهم يعلمون مصيرهم بنحو يمكن أن يحصل فيه بداء وتغيّر عمّا علموه عليهم السلام.

مصادر الكتاب

١. **الاحتجاج**، العلّامة أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تحقيق: الشيخ محمد البهادري والشيخ محمّد هادي به، انتشارات أسوة، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ، النجف الأشرف.

٢. **الاختصاص**، الشيخ المفيد

٣. **إرشاد القلوب**، الحسن بن أبي الحسن الديلمي، دار الشريف الرضيّ.

٤. **أصول الكافي**، ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني، دار التعارف للمطبوعات، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، ط٤، ١٤٠١هـ.

٥. **أمالي الصدوق**، أبو جعفر محمّد بن علي المعروف بالشيخ الصدوق، مؤسّسة الأعلمي، الطبعة الخامسة، بيروت.

٦. **بحار الأنوار**، الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، تأليف: العلم العلّامة الحجّة فخر الأمّة المولى الشيخ محمّد باقر المجلسي، مؤسّسة الوفاء، بيروت، الطبعة الثالثة المصحّحة، ١٤٠٣هـ.

٧. **بحث حول الإمامة**، السيّد كمال الحيدري، بقلم: جواد علي كسّار، دار فراقد، الطبعة السادسة، ١٤٢٤هـ.

٨. **البرهان في تفسير القرآن**، العلّامة المحدّث السيّد هاشم البحراني، حقّقه وعلّق عليه: لجنة من العلماء والمحقّقين الأخصائيّين، منشورات

مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٩. **بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمّد**، أبو جعفر محمّد بن الحسن بن فرّوخ الصفّار، مكتبة المرعشي النجفي، قم، ١٤٠٤هـ.

١٠. **التحرير والتنوير**، المعروف بتفسير ابن عاشور، تأليف: سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمّد الطاهر بن عاشور، طبعة جديدة منقّحة ومصحّحة، مؤسّسة التاريخ، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٠هـ.

١١. **تحف العقول عن آل الرسول**، الشيخ الثقة الجليل الأقدم أبو محمّد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ.

١٢. **تفسير القمّي**، أبو الحسن علي بن إبراهيم القمّي، مؤسّسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، قم.

١٣. **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**، الإمام فخر الدِّين محمّد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي، (٥٤٤ ـ ٦٠٤هـ) منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٤. **التفسير المبين في العقيدة والشريعة والمنهج**، الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه في جامعة دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٥. **تفسير المراغي**، أحمد مصطفى المراغي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٦. **تفسير نور الثقلين**، الشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي، تحقيق: السيّد هاشم الرسولي، المطبعة العلميّة، قم.
١٧. **تفضيل أمير المؤمنين**، الشيخ المفيد.
١٨. **التوحيد**، بحوث في مراتبه ومعطياته، تقريراً لدروس السيّد كمال الحيدري، بقلم: جواد علي كسّار، دار فراقد، الطبعة الخامسة: ١٤٢٧هـ.
١٩. **التوحيد**، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه، تحقيق: السيد هاشم الحسيني، جماعة المدرّسين، قم.
٢٠. **جامع السعادات**، الشيخ محمد مهدي النراقي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة السادسة، ١٤٠٨ هـ، بيروت.
٢١. **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي، المتوفّى ٦٧١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٧هـ.
٢٢. **جواهر المطالب في مناقب الإمام الجليل عليّ بن أبي طالب**، محمد بن أحمد الدمشقي الباعوني الشافعي، تحقيق: العلّامة محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم.
٢٣. **الخصال**، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم، ١٤٠٥هـ.
٢٤. **الدّر المنثور**، جلال الدِّين السيوطي، دار المعرفة الطبعة الأولى، ١٣٦٥هـ.

٢٥. **دروس في علم الأصول**، الحلقة الثالثة، السيّد الشهيد محمد باقر الصدر، مؤسّسة النشر الإسلامي.

٢٦. **رجال النجاشي**، الشيخ أبو العباس أحمد بن علي النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ.

٢٧. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، العلّامة الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، دار الطباعة المنيريّة.

٢٨. **الشافي في الإمامة**، الشريف المرتضى، مؤسّسة إسماعيليان.

٢٩. **شرح الأسماء الحسنى**، الملّا هادي السبزواري، مكتبة بصيرتي، قم.

٣٠. **شرح نهج البلاغة**، ابن أبي الحديد (ت: ٦٥٦ هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣١. **شواهد التنزيل**، الحاكم الحسكاني، تحقيق محمد باقر البهبودي، مجمع إحياء التراث الإسلامي، إيران.

٣٢. **علم الإمام**، بحوث في حقيقة ومراتب علم الأئمّة المعصومين، تقريراً لأبحاث السيد كمال الحيدري، بقلم: الشيخ علي حمود العبادي، دار فراقد، قم.

٣٣. **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، الشيخ الصدوق، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٤هـ، بيروت.

٣٤. **غاية المرام**، البحراني.

٣٥. **الغدير**، الشيخ عبد الحسين الأميني، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٦. **كشف الغمّة**، علي بن عيسى الإربلي، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٣٧. **كنز العمّال**، المتّقي الهندي، تحقيق: الشيخ بكري حياني والشيخ صفوت السقّا، مؤسّسة الرسالة، بيروت.

٣٨. **لسان العرب** العلّامة ابن منظور، ٦٣٠ ـ ٧١١ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، نسّقه وعلّق عليه ووضع فهارسه: علي شيري، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٣٩. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، نور الدين الهيثمي، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٨هـ، بيروت.

٤٠. **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، تأليف: العلّامة المولى محمّد باقر المجلسي، شرح كتاب الكافي لثقة الإسلام الكليني، دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٤١. **مراتب السير والسلوك إلى الله**، السيّد كمال الحيدري، بقلم: الدكتور طلال الحسن.

٤٢. **المسائل العكبريّة**، الشيخ المفيد أبو عبد الله محمّد بن محمّد النعمان العكبري البغدادي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الطبعة الثانية، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، قم.

٤٣. **مستدرك الوسائل**، المحقّق حسين النوري، نشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٤٤. **مسكّن الفؤاد**، الشيخ زين الدين العاملي المعروف بالشهيد الثاني،

تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.

٤٥. **مشارق أنوار اليقين**، الحافظ رجب البرسي، تحقيق السيّد علي عاشور، انتشارات ذوي القربى، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٦. **معاني الأخبار**، رئيس المحدّثين محمد بن علي بن الحسين الصدوق، مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

٤٧. **معرفة الله**، من أبحاث السيّد كمال الحيدري، بقلم: طلال الحسن، دار فراقد، قم.

٤٨. **المعيار والموازنة**، أبو جعفر الإسكافي المعتزلي، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٤٩. **مفاتيح الجنان**، الشيخ المحدّث عباس القمّي، نشر دار الثقلين، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ، بيروت.

٥٠. **المفردات في غريب القرآن**، أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهاني: ٥٠٢هـ، تحقيق وضبط: محمّد سيّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٥١. **مناقب آل أبي طالب**، أبو جعفر رشيد الدِّين محمّد بن علي بن شهرآشوب السروي المازندراني (ت: ٥٨٨ هـ)، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف، سنة ١٣٧٦هـ، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف.

٥٢. **ميزان الحكمة**، الشيخ محمد الري شهريّ، نشر وتحقيق: دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

٥٣. **الميزان في تفسير القرآن**، العلّامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي،

مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة ١٣٩٣.

٥٤. **نهج البلاغة**، الإمام علي عليه السلام، ضبط نصّه وابتكر فهارسه العلميّة: الدكتور صبحي الصالح، منشورات دار الهجرة، إيران ـ قم.

٥٥. **نهج البلاغة**، نسخة المعجم المفهرس، مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ.

٥٦. **وسائل الشيعة**، الفقيه المحدّث الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، قم.

٥٧. **ينابيع المودة**، الحافظ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، منشورات الشريف الرضيّ، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.